الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(447)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الأنسان	27
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	34
حقوق الإنسان فى العالم	115

المشرف على جمعية حقوق الانسان:لا نقوم بزيارات مفاجئة على الجهات والمجتمع بحاجة إلى توعية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 15 شعبان 1435هـ - 13 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article14680.html

طالب الدكتور عمر زهير حافظ المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، بضرورة تكثيف توعية وتثقيف أفراد المجتمع حول معرفة حقوقهم والواجبات التي عليهم، وتطرق الدكتور حافظ إلى كثير من الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان خلال إستضافته في منتدى الروضة اليوم عقب صلاة الجمعة في منزل الدكتور واصف كابلي حضرها مستشار الهيئة العامة للسياحة والآثار الدكتور حسن حجرة، والأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية الدكتور احسان طيب وعدد من رجال الأعمال والقانون وأعيان المجتمع.

وأوضح حافظ الفرق بين هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنهما يتشابهان في المهام نوعا ما، فالأولى جهة حكومية رسمية مستقله تتبع نظام الخدمة المدنية ورئيسها مرتبط بخادم الحرمين الشريفين حفظه الله مباشرة لها حق المساءلة ولها نظامها وتشريعاتها ولهاسلطتها المطلقة التي تعتبر أعلى وأكبر ومنسوبوها في مستوى أعضاء مجلس الشورى ولهم صلاحيات أوسع من الجمعية لهم حق التفتيش والقيام بزيارات مفاجئة ومباشرة دون الترتيب أو أخذ إذن مسبق، أما الثانية "الجمعية" تعتبر مؤسسة مدنية لها مهام وأدوار محددة الذي يقتصر في تقديم النصح والإرشاد وزيارة الميدانية والرفع بتقارير هذه الزيارات ثم الإنتظار شهرا بعد إعداد التقارير الزيارات الميدانية التي يقومون بها لاستقبال رد الجهة المعنية وإن لم يرد منهم أي رد فللجمعية حق الرفع بالتقرير للجهات المسؤولة، مضيفا أن نظام الجمعية يحكمها ضوابط فلا تستطيع القيام بأي زيارة ميدانية إلا بعد التنسيق المسبق وإشعار الجهة المراد زيارتها خطيا لأخذ الموافقة بالزيارة ومن ثم تتم الزيارة، وأضاف أن الجمعية تنقصها الكثير من الحقوق بسبب عدم إستطاعتها تأدية مهامها كاملة وهذا مرده عدم تفرغ منسوبيها بشكل كامل.

ونفى أن يكون هناك أي إزدواجية بين الجهتين "الهيئة والجمعية"، وأشار على العكس هذا توجه حكيم في أن يكون لحقوق الإنسان جهة حكومية رسمية وأخرى مدنية من المجتمع كما هو معمول به في مختلف دول العالم أجمع، وقال تتلخص قضايا الجمعية التي تصلها في القضايا العمالية، والحقوقية، والاجتماعية، وقضايا العنف الأسري واضطهاد الأبناء والأطفال.

وأشار حافظ في حديثه إلى أن "الرغبة" هي العنصر الأساس ضمن عدة نقاط هامة تتسبب في جهل الكثير من الناس في عدم معرفة حقوقه وبالتالي نقص في اداء واجبه كاملا مؤكدا ان الرغبة في التعرف على الحق ضعيفة لدينا في المجتمع، كما أن الرغبة في معرفة الواجبات التي علينا أضعف، لكن هذا كله يحتاج جهدا مضاعفا وعملا جبارا متواصلا لتغيير هذه الصورة لدى الناس.

معرجا أن الدور الأكبر يقع على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها التقليدي والحديث للتوعية وتثقيف الناس بحقوقهم للمطالبة والحصول عليها وأيضا مطالبتهم من قبل المجتمع باداء واجباتهم تجاهه وتجاه وطنهم كاملة، لكن نريد إعلام إثارة بالعكس نريد إعلام للتوعية والتثقيف.

ولفت حافظ إلى أمر هام وهو محدودية الأنظمة التي تتضمن حقوق الإنسان وعدم الإفصاح عنها بشكل واضح في كل الأوساط حتى في أبسط أشكاله لدى رجال الأعمال قل أن تجد شركة أو رجل أعمال يكشف لموظفيه حقوقهم يعرفهم فيها وواجباتهم ليطالبهم بها وهذا الدور يعود على وزارة العمل في إلزام الشركات ورجال الأعمال بتعريف الموظفين بكامل حقوقهم والتوقيع بإستلامها مع توقيع العقد.

وأشار حافظ عن مشكلة الحقوق القضائية في قلة عدد القضاة لدينا وهذا يتسبب في تأخير المعاملات والقضايا وبالتالي تفقد ثقة الناس في القضاء بسبب طول الفترة القضائية وقد تكون القضية لاتحاج كل هذه الفترة من التقاضي.
وأكد الدكتور واصف كابلي أن الأمر بحقوق الإنسان يحتاج لبرامج وحملات مكثفة ومتواصلة طوال العام تستمر عدة سنوات وليس لفترة محددة فقط وهذه الحملات والبرامج تحتاج لدعم رجال الأعمال وأفراد المجتمع أيضا موجها الدعوة للجميع لمؤازرة الجميعة ودعمها ماديا ومعنويا لأنها الجهة التي تدافع عنهم في أي وقت لجأوا إليها، وشاركه الرأي الدكتور إحسان طيب أمين عام هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية الرأي مشيرا إلى أن العالم يحدث فيه تحولات وتغيرات كبيرة ومختلفة بشكل تدريجي بدأت تأخذ مسارها للأفضل ومع مرحلة حقوق الإنسان وما يشوبه من حراك إيجابي أوجد ثقافة وجيل واع.
وأكد حافظ في ختام حديثه على أن الدور الأساس يعود على الوالدين في تعريف وتعليم الطفل حقوقه والمطالبة بها بدءً من حقوقه في المنزل وانتهاءً بحقوقه كإنسان يعيش على وجه الأرض.
منبها أن الأمر يحتاج لرغبة جادة من تلقاء الأفراد أنفسهم في معرفة حقوقهم للمطالبة بها وواجباتهم لتأديتها وليس عليهم نتظار من يأتي ليعرفهم بها وهذا ياتي بمساندة الإعلام.

تحت شعار حقوق الطفل مسؤولية وواجب

محافظ الطائف يفتتح معرض الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140615/ln22.htm

الطائف - عليان آل سعدان:
يفتتح معالي محافظ الطائف فهد بن معمر، يوم الأربعاء المقبل، معرض الجمعية الوطنيَّة لحقوق الإنسان تحت شعار حقوق الطفل مسؤولية وواجب، ويتَضمَّن المعرض العديد من الفعاليات التي سيتم من خلالها إبراز الجهود التي تبذلها الجمعية في مجال حقوق الإنسان، وما حققته من نتائج مفيدة منذ نشأتها في المملكة بوجه عام خاصة في مجال حقوق الأطفال، حيث سجَّلت قضايا العنف الأسري في حقهم انخفاضًا كبيرًا في جميع المجالات.
وأوضح ممثل الجمعية في الطائف عادل الثبيتي، أن هذا المعرض يشارك فيه عدد من القطاعات الحكوميَّة والأهليّة، ويأتي في إطار الجهود التي تبذلها الجمعية من أجل تحقيق مزيد من الإنجازات في مجال حقوق الإنسان في المملكة، بدعم وتشجيع من حكومة خادم الحرمين الشريفين، ومتابعة متواصلة من رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، موضحًا أن مثل هذه المعارض تهدف إلى نشر ثقافة الحقوق وتعريف المواطن والمقيم بحقوقه وواجباته ودور الجمعية فيما يتعلّق بحقوق الطفل وغيرها من الحقوق الأخرى التي كفلها له الدين والأنظمة والقوانين المستمدة منه، وإتاحة الفرصة لزوار المعارض التي تقيمها الجمعية في مختلف المناطق في جميع المجالات وفي مقدمتها حقوق الطفل للاطّلاع على إصدارات الجمعية وإنجازاتها، وعبَّر عن شكره وتقديره للمشرف على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة سليمان الزايد وكافة الأعضاء على دعمهم ومتابعتهم وإشرافهم لدعم نشاط فرع الجمعية في محافظة الطائف.
وكذلك جميع الجهات المشاركة في المعرض حكومية وخدميَّة على ما يبذلون من جهود طيبة في المشاركة التي أصبحوا من خلالها شركاء في عملية حفظ حقوق الإنسان وتوعية العاملين بها.

العمل والزواج والسفر.. ثلاثية تحاصر "البدون"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191223&CategoryID=5

حفر الباطن: نايف العصيمي، سليمان العنزي

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المختصة في المملكة لمعالجة ملف القبائل العائدة أو من يسمون بـ"البدون"، إلا أن معاناة تلك الفئة لا تزال تتفاقم يوما بعد يوم، في ظل بطء وتيرة معالجة مشكلاتهم وتكدس معاملاتهم، فيما تبقى مسائل العمل والزواج والسفر أهم ثلاثة ملفات مؤرقة لهم.

"الوطن" وعلى مدار ثلاث حلقات، اعتبارا من اليوم، أبحرت في نقل معاناة تلك الفئة، عبر زيارات قامت بها لحفر الباطن ورفحاء وعرعر، لتوثيق تفاصيل حياتهم اليومية.

بين أحلامهم الطامحة لتصحيح أوضاعهم، وآلامهم الناجمة عن عقود من حالة عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ترزح القبائل العائدة أو من يسمون بـ"بدون السعودية" تحت وطأة الظروف المعيشية الصعبة، إذ إنه ليس بخافٍ عن المراقبين ما تعيشه تلك الأسر التي تستوطن بوادي المنطقتين الشرقية والشمالية من المملكة، من حال يحتاج إلى تدخل، وسط آمال معلقة باللجان الحكومية المنعقدة والمخصصة للنظر في أوضاعهم بتسريع وتيرة معاملات حصولهم على الجنسية، لكونها أحد أهم دوافع الاستقرار المعيشي والانخراط المجتمعي الذي طالما حلموا به.

ومن المعلوم أن الجهات المختصة في المملكة، تعمل جاهدة لتصحيح أوضاع هؤلاء، بما يكفل منحهم الحقوق الأساسية منها العمل والزواج والسفر، ولكن تلك الجهود تسير وفق وتيرة بطيئة، ما فاقم من مشكلة ومعاناة أسر "البدون"، طبقا لتقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

ويمكن لأي زائر حط رحاله في حفر الباطن على سبيل المثال، وتوجه بمركبته نحو ما يسمى بـ"العشيش" التي تبعد عن المناطق الحضرية بمسافة مرمى حجر أن يلحظ الحالة التي تعيشها أسر "البدون".. المنازل الفاخرة هناك أسوارها من الزنك، والمتواضعة منها يزين سورها قطع متلاصقة من أكياس الشعير المستخدمة في تغطية تشققات الخيام المتهالكة.

رحلة القبائل العائدة بدأت منذ عشرات العقود، حينما سعوا في وقت من الأوقات للبحث عن مصادر للرزق لهم ولمواشيهم، وهو ما استدعى منهم تجاوز حدود المملكة إلى دول الجوار، قبل أن يأتي الوقت الذي يقررون فيه شد الرحال والعودة إلى وطنهم الأم.

خلف أسوار المنازل المتواضعة لأسر البدون التي تقطن حفر الباطن شمال شرق المملكة، قصص لم ترو بعد. وسعت "الوطن" من منطلقات مهنية وإنسانية أن تصل إلى قلب المعاناة، للاستماع تارة والتدوين تارة أخرى، والتقاط الصورة التي قد تعبر عن 1000 كلمة.

في المنطقة المعروفة بـ"العشيش" منازل مترامية داخل كل واحد منها قصة بدأت قبل بضعة عقود، توارثها الأبناء عن الآباء والأحفاد عن الأجداد، وحملوا على عاتقهم هم أسر لا يحملون هوية وطنية.

مأساة "البدون"، تتمثل بكونها مشكلة مركبة، وتتفاقم وتزداد تعقيدا مع تعاقب الأجيال. معاناة بدر وعد الشمري على سبيل المثال، بدأت مذ أن كان طفلا، والآن هو أب لطفل لا يحمل أوراقا ثبوتية أيضا. يقول بدر عن قصته "أنا ابن هذه الأرض، فيها ولدت وفي ثراها سأدفن".. قالها وهو يقلب أوراق المراجعات التي غصت بها حياته، ناشدا الحصول على الهوية الوطنية في معاملة عمرها 25 عاما وورثها عن والده العاجز الذي لديه من الأشقاء 8 جميعهم يحملون الجنسية إلا هو.

العمل أهم المشكلات

مشكلة العمل، تكاد تكون من أهم المشكلات التي تعترض فئة البدون في المملكة، فعبرها يتم استغلال حاجة هؤلاء للمال من أجل استخدامهم في وظائف تتطلب مجهودا أكبر بمردود أقل، وقد لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو لا تفي بمتطلبات الحياة

الكريمة. وعن ذلك يقول بدر "الرواتب التي نتقاضها زهيدة.. راتبي على سبيل المثال لا يتجاوز الـ2000 ريال شهريا في شركة خاصة".
ويحكي بدر وعد التفاصيل وخصوصا في مسألة الحصول على الرعاية الطبية، قائلا "حياتنا اليومية تكسوها الصعوبات أقل شيء ممكن أن يذكر صعوبة توفر المستشفيات، وإذا احتجنا العلاج لا نستطيع دخول المستشفى إلا بالحيلة، الحالة جداً صعبة من جوانب عدة، وانعكس ذلك على تنقلاتنا بين حفر الباطن ومدن المملكة الأخرى وأداؤنا للعمرة والحج".
وأوضح وعد، أنه متزوج ولديه 3 بنات أكبرهن تبلغ من العمر 4 سنوات، مبيناً أن والده كان قد تقدم بطلب الهوية الوطنية، إلا أن المعاملة متعطلة منذ قرابة الـ25 سنة، لافتاً إلى أن أشقاء والده البالغ عددهم 8 جميعهم يحملون الهوية الوطنية، ولم يتبقى إلا والده.

تعليم محدود

وحول تعليم عائلته ذكر وعد الشمري، أن الدخول إلى المدرسة، لا يكون إلا عن طريق الإمارة، مشيراً إلى أن التعليم المتاح لهم يكون حتى الانتهاء من المرحلة الثانوية فقط، موضحاً أن له من الأشقاء 5 رجال و5 نساء، جميعهم يعانون من عدم امتلاكهم الهوية الوطنية حتى الآن.
وعن تفاصل زواجه، أكد أنه تزوج زواجا عربيا، دون أوراق تثبت ذلك، جازماً أن حل مشكلتهم سهل للغاية وأن تعطل المعاملات منذ عقود عدة أمر غير مبرر، وخسرت الأسر جراء هذا التأخير شبابها دون الاستفادة من سنوات مضت، متمنياً أن يرى أطفاله خير مساهمين في تنمية الوطن خلال السنوات المقبلة، وهم يحملون هويتهم الوطنية السعودية.
سعود أحمد الزوبعي، والبالغ من العمر 40 عاما، هو أحد الذين ورثوا هذا الملف من آبائهم، والده بات كهلا، وابنه وصل عمر الرجولة، ولا يزال طلبهم الخاص بالحصول على الجنسية معلقا، عدا من إقامات يتم تجديدها سنويا ولا تخول بالحصول على الامتيازات التي تفرضها الجنسية على حاملها.
يحكي الزوبعي تفاصيل القصة قائلا "والدي تقدم بطلب سعودة في عام 1399 للهجرة ولم يتم البت فيها حتى جاء العام 1432 إذ تم منحنا ذلك الحين إقامة على كفالة شيخ القبيلة، علما أن عدد أفراد الأسرة مع الوالدين 8 أشخاص"، ويشير إلى أن من المفارقات أن والدته لا تحمل الجنسية مع أن شقيقها يحملها.
وعن تفاصيل حياته، يقول الزوبعي "في عام 1400 للهجرة درست الابتدائية لمدة 3 أشهر فقط، وتم طردي من المدرسة، بسبب عدم حملي للهوية الوطنية، وفي عام 1406 سمح لنا بالدراسة عن طريق أمير المنطقة، ودرست الصف الأول وأنا في الـ11 من عمري، زملائي الذين قضيت معهم الأشهر الـ3 الأولى قبل إقصائي من المدرسة هم الآن ضباط وأطباء ومهندسون".
ولم يكن هزاع محمد الشمري بعيداً في حاله عن سعود الزوبعي، فهو يحمل إقامة بذات المواصفات. وكان والده قد تقدم بطلب الهوية الوطنية قبل 30 عاماً، إلى أن انتهت مطالبهم بـ"الإقامات".
والد هزاع الشمري الآن في ذمة الله. وعلى الرغم من أن والدته تحمل الجنسية السعودية، إلا أن الأجهزة المعنية ترفض إضافته على اسم والدته لتعديه سن الثامنة عشرة، ويتم معاملته الآن على أساس كونه مقيم وبمهنة "راعي"، وهو ما دعاه للمطالبة بمعاملته معاملة أبناء السعوديات وفق النظام الموجود، عقب أن فشلت كافة الجهود التي بذلوها للحصول على الهوية الوطنية.

مات ومعاملته "عالقة"

وأشار هزاع الشمري، إلى أن والده كان قد تقدم بطلب "سعودة"، لدى الجهات المختصة، منذ عام 1405، مبيناً أن والده توفى والمعاملة لا تزال عالقة، موضحاً أنه وبعد وفاة والده قيل له أنه سيحصل على إقامة، هو وأشقاؤه الـ10، وقبلوها دون أن يعاملوا معاملة أبناء السعوديات.
بدر الحلو العنزي، هو أحد الذين غادر آباؤهم إلى الكويت قبل 4 عقود. وقبل أن يبدأ حديثه لـ"الوطن"، قال "اسمحوا لي قبل كل شيء أن أجدد وعبر منبر صحيفتكم البيعة لوالد الجميع خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد"، ليدخل بعدها في سرد تفاصيل الرحلة التي قادت والده للرحيل عن المملكة. وقال "الحاجة جعلت والدي يذهب إلى الكويت قبل أكثر من 40 عاما، والتحق حينها في السلك العسكري هناك، ومنذ ذلك الحين وهو يعمل هناك ولا يحمل أي جنسية، عدا بطاقة القبائل النازحة التي انتهت فترة صلاحيتها ولم يتمكن من تجديدها، علماً بأن أعمامي سعوديون، وجدي وجدتي وأخوالي سعوديون، لكن وجود والدي في الكويت للعمل والبحث عن لقمة عيشنا تسببت في تأخر حصولنا على الجنسية السعودية أسوة بجميع أقاربنا".

بطاقة نازحين

وأضاف الحلو "عدت من الكويت في سن الـ17 مع بقية إخوتي ومنذ ذلك الوقت، ونحن نحمل بطاقة القبائل النازحة التي انتهت فترة صلاحيتها وواجهت بسبب ذلك صعوبات ومتاعب كبيرة جداً".

وتابع معاناته بالقول "أنهيت دراستي الثانوية وحاولت إكمال المرحلة الجامعية، إلا أن رغبتي قابلها رفض جميع الجامعات، مما اضطرني لإكمال دراستي على حسابي الخاص والتحقت بإحدى المعاهد الخاصة لدراسة الصيدلة وعانيت الأمرين في سبيل ذلك وكنت أعمل سائق أجرة في الفترة الصباحية وأدرس الصيدلة مساءً حتى تمكنت من إنهاء دراستي بتقدير جيد جداً".

وأكمل بالقول "كنت أعتقد أن معاناتي ستنتهي بعد التخرج إلا أن ما حدث هو العكس، وبدأت رحلة معاناة جديدة في البحث عن عمل وكانت جميع الأبواب تقفل في وجه مطالبي، لأني لا أحمل الجنسية السعودية وبطاقتي منتهية الصلاحية، وعندما وجدت عملا في شركة خاصة عملت فيها 6 أشهر وتم فصلي من العمل بعد ذلك بحجة أن مكتب العمل يضغط على الشركة لتطبيق السعودة، ولأن هويتي منتهية الصلاحية ولا ينطبق علي النظام". وحول وضعه الأسري قال العنزي "أنا متزوج ولدي أطفال ولم أستطع توثيق زواجي، حتى أتمكن من إخراج شهادة الميلاد لأطفالي، وليس لدي عمل أو حق بالعلاج، وكل ما أتمناه هو توفير حياة كريمة لأبنائي".

"قبليون" يمنيون يفاوضون خاطفي "المشعلي"

الزايدي: سنعمل مع غيرنا لإطلاق سراح المختطف

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 شعبان 1435هـ - 13 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191147&CategoryID=5

أبها: محمد آل عطيف

جدد "صالح" شقيق المواطن المختطف باليمن جبران المشعلي القحطاني، مناشدته لخاطفي شقيقه، سرعة إطلاق سراحه، كونه مدير مدرسة وإمام مسجد، ومن أعيان قبيلته "المشاعلة" قحطان.

وأوضح في حديثه إلى "الوطن"، أن شقيقه ذهب إلى اليمن في ضيافة أحد العاملين لديه من الجنسية اليمنية، ويدعى عبدالله الجميلي من قبيلة "مراد"، وسافر جوا لصنعاء، وفي الطريق تم اختطافه بمحافظة مأرب، وعلى الفور أبلغ الجهات المختصة في المملكة.

وأضاف المشعلي أنه تلقى اتصالا أمس من شقيقه "عايض" يذكر فيه أنه يعامل معاملة حسنة من قبل خاطفيه، وأنه لا يعلم اسم المكان الذي يتحدث منه، سوى أنه في بيت تحيط به الجبال من كل ناحية، وأن مشايخ من قبيلة "مراد" اليمنية يجرون وساطات مع قبيلة الخاطفين "جهم"، للإفراج عنه، وأن الموضوع أصبح موضوع "مراد"، كون السعودي جاء ضيفا لدى أحد أفراد قبيلتهم، متوقعين أن تثمر تلك المحاولات عن إفراج قريب.

وفي محادثة هاتفية مع أحد مشايخ "جهم" الشيخ أحمد الزايدي قال لـ"الوطن": لم أتلق أي معلومات عن المخطوف من الخاطفين، وحتى ساعة إعداد الخبر لم يعرف من هم الخاطفون، وأنه سيعمل مع غيره من مشايخ "جهم" لإطلاق سراح المختطف، وأضاف: قبائل السعودية تجمعنا بهم مواقف مشرفة معنا ومع أهلنا منذ زمن قديم، وبيننا وبينهم علاقات طيبة، والمسألة مسألة وقت.

من جهته، اعتبر المشرف على جمعية حقوق الإنسان بعسير الدكتور علي الشعبي أن الذهاب إلى الأماكن غير المستقرة، يعرض حياة المواطنين للخطر ويجب أن تعلن الجهات المعنية، تحذيرات عن الأماكن غير الآمنة حتى لا يتعرض المواطنون للخطر، ولكن في حالة الضرورة فإنه يفترض على المواطنين أن يتحروا الحذر وأن يصطحبوا معهم من أبناء البلد الذين يعتزمون زيارتهم، حتى لا يقعوا فريسة الخلافات القبلية أو الطائفية في تلك الدول.

وبين أنهم في جمعية حقوق الإنسان متى ما تلقوا شكوى وتوافرت المعلومات الأولية سيتحركون في إطار يسمح بمتابعة هذه الحالة أو غيرها، مؤكدا ضرورة توخي الحذر أثناء زيارة الأماكن غير المستقرة.

"حماية المستهلك": أسعار المواد الغذائية في "رمضان".. مستقرة

آل تويم لـ"الوطن": ثبتنا أكثر من 100 صنف غذائي لمدة 6 أشهر.. ولا يوجد مبرر على المستوى العالمي لارتفاع الأسعار

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 شعبان 1435هـ - 13 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=191172&CategoryID=2

الرياض: بندر التركي

وجه رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور ناصر آل تويم، للمستهلكين رسالة عبر"الوطن" قال فيها: "اطمئنوا فأسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان للعام الحالي ستكون مستقرة"، متوقعاً في الوقت ذاته، بأن التجار سوف يتجاوبون، كونه لا يوجد لديهم مبرر على المستوى العالمي عن ارتفاع الأسعار.

وبين أن هناك بعض المحلات ثبتت أسعارها لأكثر من 100 صنف ولمدة 6 أشهر، وهناك مساع للتواصل مع عدة مراكز أخرى من أجل ذلك، مبيناً أنه في الجمعية سيسعون إلى استخدام القوى المعنوية لتحقيق ما يصب لصالح المستهلك، مؤكداً أنه على المستهلك أن يبادر بالترشيد في الشراء لكي لا يعطي فرصة للتاجر لاستغلال ذلك.

وذكر أنه في هذه العام بادرت الجمعية بخطوة غير مسبوقة تسمى "وقائية"، حيث تم التنسيق مع عدة مراكز معروفة ومرموقة مثل شركة لولو، منوهاً بأن الجهتين اتفقتا على تثبيت مواد السلعة وتم تنزيلها على الموقع الرسمي للجمعية لكي تتيح للمواطنين التعرف عليها، وأوضح أنه خلال الأيام القادمة سيتم تخفيض الأسعار الرمضانية وتم الاتفاق مع الشركة على أنه في حال تم رصد أي سلعة في الأسواق الأخرى مخفضة بشكل أكثر فسيتم تنزيل سعرها لدى الشركة بشكل فوري وأقل من الآخرين.

إلى ذلك، يسابق عدد من المواطنين خلال الفترة الحالية الزمن من أجل شراء جميع المستلزمات الغذائية الخاصة بشهر رمضان المبارك، حيث اختار العديد من المواطنين الوقت الجاري للانتهاء من عملية الشراء بشكل نهائي قبل دخول الشهر الفضيل، واتجه البعض منهم إلى سوق الغنم لتأمين اللحوم الطازجة، بينما فضل عدد منهم سوق الأسماك مقصداً لشراء كمية من الأسماك الطازجة، كونهم يفضلون أكل اللحوم على مائدة الإفطار.

وأرجع المستهلكون عملية الشراء المبكر لسببين، اولاً تفادياً للازدحام الذي يقع في الأسواق والمحلات التجارية الكبرى مع نهاية شهر شعبان، وثانياً للابتعاد من عملية استغلال التجار في رفع أسعار المنتجات الاستهلاكية، منوهين بأنه في كل عام تحدث نفس المشكلة بدون رقابة صارمة من قبل الجهات المختصة، مطالبين في الوقت ذاته، المصالح المعنية بمضاعفة الرقابة وحماية المستهلك من جشع التجار.

وشهدت أسواق الماشية بمنطقة الرياض أخيراً ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الماشية بنسبة 30 بالمائة، مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، بسبب الإقبال الكبير من قبل الأسر على شراء الماشية الحية، وسط شكوى المواطنين من هذا الارتفاع المبالغ فيه على "حد تعبيرهم"، ذهبت "الوطن" إلى عدد من المحلات المعنية والتي يقصدها المواطنون في الوقت الراهن، ووجدت إقبالاً كبيراً ينافس ذات الإقبال الذي تشهده الأسواق في الشهر الكريم.

وبدوره، أفاد ماجد هجام بأن شوارع العاصمة تشهد ازدحاماً غير طبيعي، بالرغم من دخول إجازة الصيف، مرجعاً الأسباب إلى أن الأهالي يتسابقون من أجل شراء الاحتياجات الرمضانية، مؤكداً أنه قد أنهى عملية الشراء في الأيام القليلة الماضية.

وأضاف أن ما تم شراؤه من الاحتياجات الأساسية يفي بالغرض حتى منتصف شهر رمضان، لافتاً إلى أن هناك بعض المشتريات المستهلكة بشكل دائم يتم شراؤها من التموينات المجاورة للمنزل.
ومن جهته، طالب عبدالناصر بن عبدالله الجهات الرقابية بضرورة متابعة الأسواق في الفترة الحالية وحتى نهاية شهر رمضان، وذلك للحفاظ على قائمة الأسعار ولضمان عدم التلاعب في الأسعار واستغلال حاجة المواطنين من للسلع الرمضانية.

د. القحطاني: العنف الجنسي ضد المرأة "محدود"

"حقوق الإنسان": صدور نظام حماية الطفل بالمملكة قريبا

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/mobile/art/145707.html

أفصح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ "اليوم" عن قرب صدور نظام حماية حقوق الطفل في المملكة.
لافتاً إلى أن العنف الجنسي ضد المرأة يعتبر محدودا، ويعد مثل هذه الحالات شبه معدوم، وأن قوانين المملكة ممثلة في الشريعة الإسلامية وما يصدر من أنظمة وقوانين تحد من ذلك، وآخرها نظام الحماية من الإيذاء الذي أقر مؤخراً.
في غضون ذلك، كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان - أيضاً - عن صدور أوامر سامية وتوجيهات بافتتاح وحدات لحماية ونشر ثقافة مكافحة العنف. وكذلك إيجاد الآليات والإرشادات المناسبة التي تساعد الأسرة السعودية على الاستقرار.
مشيراً إلى أن العنف داخل نطاق الأسرة هو الذي يلاحظ بين الحين والآخر، رغم حدوث أنواع عنف أخرى سواء في المدارس أو في جهات أخرى، قد تقع خارج نطاق العائلة.
وأوضح الدكتور القحطاني - خلال اجتماع الجمعية أمس مع وفد من الحكومة البريطانية، يترأسه نائب السفير بالرياض - أن موضوع الندوة يتعلق بالعنف الجنسي، والانتهاكات الجنسية التي تحدث أثناء النزاعات. وهذه تُعني ما يحدث في سوريا والعراق وجنوب السودان وفي بعض الدول الأخرى، لافتاً إلى أن ذلك يعد تضافر جهود دولية من أجل الحد من هذه الظاهرة.
وأضاف: "تأتي الجهود الدولية من خلال التضافر لمحاولة بيان أن من يرتكب مثل هذه الأفعال لن ينجو من العقاب، وبذلك سيكون العقاب في انتظار من يحاول ارتكاب مثل تلك الجرائم ضد الإنسانية سواء ضد الأطفال أو النساء، وهذا من شأنه أن يحد من ارتكاب تلك الجرائم ضد الإنسانية."
تأتي الجهود الدولية من خلال التضافر لمحاولة بيان أن من يرتكب مثل هذه الأفعال لن ينجو من العقاب، وبذلك سيكون العقاب في انتظار كل من يحاول ارتكاب جرائم ضد الإنسانية سواء ضد الأطفال أو النساء
من جهته، بين نائب السفير البريطاني، أن أسوأ أنواع العنف هو العنف "الجنسي" حيث يعد أكثر تعنيفاً من الجسدي، وهناك مشاكل في بعض الدول العربية من بينها سوريا وجنوب السودان غير مسبوق.
لافتاً إلى أن تطبيق القوانين أهم بكثير من سن قوانين جديدة، حيث يعتبر جمع الأدلة والبراهين التي تُدين هؤلاء المجرمين مطلبا مهما جداً لتقديمهم للعدالة.
وأضاف: "للأسف، بعض الحكومات والأنظمة تُعطي الأوامر لاغتصاب النساء وانتهاك أعراضهن، وهم لا يعلمون أننا قائمون على جمع الأدلة والبراهين ضدهم. فهناك عدة مسؤوليات تقع على الدول، منها ما يقع على مستوى بلادهم لإيجاد تشريعات تحد من هذه الظاهرة، التي تعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، ومن المسؤوليات أيضاً، أنه يجب على المنظمات زيادة الوعي والاهتمام بالضحايا". من جانبه، شدد أمين جمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري، على ضرورة تسليط الضوء على

أمور قد لا يتم تسليط الضوء عليها، وتقع أثناء الحروب والنزاعات، إضافة إلى حماية القانون الدولي المدنيين، كذلك تفعيل دور لجنة الصليب الأحمر، ومتابعة مكافحة الجريمة.
مبيناً أن ما يجري في سوريا من عنف جنسي ضد المرأة تحت مسمى جهاد النكاح وغيره، يعد من الجرائم الإنسانية البشعة.
وعاد الدكتور القحطاني، ليؤكد أن للجمعية دورا حقوقيا في هذا الجانب من خلال توثيق بعض الحالات، والمطالبة بسن التشريعات.

"الشرقية": "العمل" ترصد 4 مخالفات في أول أيام منع تشغيل العمالة ظهراً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
المصدر هنا

الدمام - رحمة ذياب
رصدت فرق وزارة العمل في المنطقة الشرقية أمس، أربع مخالفات لقرار منع تشغيل العمال خلال فترة الظهيرة، في أول أيام دخول القرار حيز التنفيذ. وعلمت «الحياة» أن غالبية المخالفات مرتبطة بـ«عمال نظافة». فيما التزمت شركات المقاولات بالقرار من دون أن تسجل أية مخالفة، بحسب مصادر في الوزارة.
فيما كانت شركات النظافة الأقل التزاماً، إذ تم ضبط عمالها يجوبون الشوارع في ساعات الظهيرة. وعلمت «الحياة» أن الوزارة ضبطت المخالفات وعاقبت الشركات المخالفة بغرامات مالية كعقوبة أولى، فيما توعدت بإغلاق المنشأة في حال تكرار المخالفة. فيما رفض المتحدث باسم الوزارة تيسير المفرج، الإدلاء بأية معلومات حول أول يوم من تطبيق القرار، موضحاً أن «القرار لم يمضِ عليه أكثر من ساعتين»، وتوقع أن يشهد الأسبوع المقبل «إصدار تقرير حول المخالفات المرصودة في الأسبوع الأول من تطبيق القرار».
وكشف مصدر في الوزارة أن «فرقاً ميدانية تم تكليفها لمراقبة تطبيق القرار ولم يتم تحديد عدد المخالفات، إلا أنه في الساعة الأولى من بدء تطبيق القرار تم رصد أربع مخالفات». وأكد القرار على «عدم جواز تشغيل العامل في المناطق المكشوفة تحت أشعة الشمس، من الـ12 ظهراً إلى الثالثة مساء، خلال الفترة من 15 حزيران (يونيو)، إلى نهاية 15 أيلول (سبتمبر) من كل عام ميلادي.
ويستثني القرار العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس. وستطبق على من يخالف هذا القرار أحكام العقوبة المنصوص عليها في المادة 236 من نظام العمل، والتي تنص على معاقبة المخالفين بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على 10 آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة مدة لا تزيد على 30 يوماً أو إغلاقها نهائياً، ويجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق مع إيقاف مصدر الخطر.
وقررت شركات نظافة ومقاولات استبدال ساعات عمل موظفيها، بحيث تكون في الفترة المسائية بدلاً من الصباحية، اعتباراً من الشهر الجاري لارتفاع درجات الحرارة، واستمرار العمل بهذا النظام حتى انتهاء آب (أغسطس)، بحسب ما أبلغته مؤسسات وشركات لموظفيها. ونقل موظفون عاملون ومشرفون على العمال «أن القرار يأتي تزامناً مع بدء فصل الصيف بارتفاع درجات الحرارة، وسط توقعات أن يكون شهر رمضان من أصعب الشهور بسبب الحرارة والرطوبة، فتم تغيير ساعات الدوام إلى الفترة الليلية».
واجتمعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أخيراً مع رؤساء لجان في الغرف التجارية، واقترحت تبديل ساعات الدوام مدة ثلاثة أشهر. وبلغ عدد القضايا التي سجلتها الجمعية العام الماضي حول حقوق العمالة 454 قضية متنوعة، منها عدم تسلم الرواتب وتأخرها وحقوق مالية، وزيادة ساعات العمل والفصل التعسفي ونقل الكفالة والمنع من السفر. فيما تصدرت المنطقة الشرقية في 2011 بقية مناطق المملكة لناحية القضايا العمالية. وأوضح تقرير سابق أصدرته الجمعية أن «الشرقية» سجلت 175 شكوى، تليها الرياض بـ158 شكوى.

إنجازات حقوق الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Con20140616706559.htm

تنفذ جمعية حقوق الإنسان في الطائف وبحضور محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر غدا معرضا للتعريف بالجمعية وجهودها وكيفية التواصل مع الجمعية يتضمن عددا من الحالات التي استطاعت الجمعية أن تنجزها وتنهي معاناتها خلال الفترة الماضية، حيث يشتمل المعرض على العديد من المشاركات للقطاعات الحكومية المختلفة.

محافظ الطائف يفتتح معرض "حقوق الطفل".. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945027

الطائف - حسن الغامدي

يفتتح محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر اليوم (الاربعاء)، معرض الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالطائف، الذي يقام تحت شعار: "حقوق الطفل مسؤولية وواجب"، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والخدمية في مجمع قلب الطائف.

وأوضح ممثل الجمعية بالطائف عادل بن تركي الثبيتي، أن المعرض هو الثاني للجمعية بالمحافظة، حيث وجه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني باقامة المعرض في المحافظة لنشر ثقافة الحقوق، وتعريف الموطن والمقيم بحقوقه وواجباته خصوصا بما يتعلق بحقوق الطفل، إلى جانب التعرف على اصدارات الجمعية وانجازاتها، وقد تم اشراك عدد من الجهات الحكومية والخدمية في المعرض كونهم شركاء في عملية حفظ الحقوق وتوعية العاملين بها، ويأتي الإعداد والتنفيذ للمعرض من خلال متابعة مكتب العاصمة المقدسة باشراف المشرف العام للمكتب سليمان الزايدي واعضاء الجمعية.

"حقوق الإنسان": 472 قضية عنف أسري.. خلال عام

منطقة الرياض تتصدر بـ117 حادثة.. والجوف الأقل بـ"واحدة"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=191545&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

بلغ عدد القضايا المتعلقة بالعنف الأسري، التي تابعتها "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" بفروعها المنتشرة في المناطق كافة خلال العام الماضي 472 قضية، تنوعت ما بين عنف نفسي وبدني من قبل أفراد الأسرة، وكان ضحيتها إما الزوجة، أو الأطفال.

أكد ذلك مصدر بالجمعية، مشيرا إلى أن عدد قضايا العنف ضد الأطفال، التي تابعتها الجمعية في نفس الفترة بلغ 112.

وأضاف أن قضايا العنف البدني بلغت 274، والحرمان من الزواج 22، والحرمان من التعليم 20، بينما بلغت القضايا التي تقدمت بها أمهات حرمن من رؤية أبنائهن 10، والتحرش الجنسي 9، و7 قضايا هروب فتيات.

في الفترة نفسها بلغت قضايا حرمان الفتيات من رواتبهن بسبب خلاف أسري 5، والعنف بسبب إدمان الزوج 5، وقذف النساء 4، وتقديم طلب إيواء 3، فيما تناولت قضية واحدة موضوع المنع من العمل، إضافة إلى 67 أخرى.

وأوضح المصدر أن "أغلب القضايا الأسرية التي تلقتها فروع الجمعية تقدمت بها مواطنات، فقد سجلت منطقة الرياض 117 قضية، تليها المدينة المنورة بـ50 قضية، وجازان بـ40 قضية، ثم الدمام بـ36، تلتها مكة المكرمة بـ34 قضية، ثم جدة بـ29 قضية، بينما شهدت الجوف أقل عدد من قضايا العنف الأسري، إذ سجلت قضية واحدة.

وبالنسبة للجنسيات الأخرى، قال: "سجلت الجنسيات الأخري 53 قضية، أكثرها كان من قبل مقيمات من الجنسية اليمنية سجلن 13 قضية، تلتها الجنسية المصرية بـ9 قضايا، ثم السورية بـ8، تلتها الفلسطينية بـ6، ومثلها للجنسية الباكستانية، ثم الأردنية بـ3، ثم قضيتان للجنسية السودانية، بينما سجلت كل من الجنسية العمانية، والنيجيرية، والموريتانية قضية واحدة، فيما سجلت ثلاث قضايا لجنسيات أخرى.

من جهته، أوضح الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الملك سعود؛ الدكتور جبرين علي الجبرين، لـ"الوطن" أن "بروز قضايا العنف الأسري في الآونة الأخيرة على خلاف السابق، يعود إلى أن المجتمع أصبح يظهر تلك الحوادث، ويتناقل تلك الأحداث في الأوساط الاجتماعية، وساعدت على ذلك وسائل الإعلام، التي أصبحت تنشر لنا حوادث ووقائع كانت في الماضي خفية، إذ كانت ثقافة الكتمان والصمت تسود المجتمع، وهو ما تغير في العصر الحالي".

وأضاف أن "ما يتم تداوله في وسائل الإعلام في الوقت الراهن من حوادث قتل بين أقارب، أو بين أزواج لا يمكن أن يكون ظاهرة في المجتمع، في الوقت نفسه لا يمكن أن نتغافل عن تلك الجرائم، لذلك تبرز أهمية بحث واستقصاء أسباب وقوع تلك الجرائم"، مشيرا إلى أن إرجاعها للخلافات الأسرية فقط ليس منطقيا.

وكشف الدكتور الجبرين أن "من ضمن الأسباب التي قد تدفع البعض لارتكاب تلك الجرائم، بطء الإجراءات التي تشهدها القضايا الأسرية، إذ يمكن أن تستغرق القضية الواحدة فترة طويلة، مما قد يدفع المتخاصمين للتمادي، والانتقام خارج أروقة المحاكم".

تسلمت حضانة 4 من أطفالها الصغار

المعنفة من زوجها وضرتها تغادر المستشفى لسكن الحماية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706866.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

غادرت الزوجة المعنفة (ج.م) مستشفى حراء العام بعد أن قضت به أسابيع عدة للعلاج من الكدمات والجروح الخطيرة التي أصيبت بها، نتيجة اعتداء زوجها عليها بالضرب المبرح مرات عدة، وتقييدها بالسلاسل وقص شعرها، وتركها دون أي مساعدة لأيام عدة، ومن ثم نقلها إلى مستشفى حراء العام في العاصمة المقدسة في وقت متأخر من طريق أحد أصدقاء زوجها.

وبينت التحقيقات، أن الزوج أقنع الضحية باتهام شقيقها الوحيد بضربها وسكب المياه الحارة على جسدها حتى يجري علاجها في المستشفى.

وكان فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة، تابع القضية مع الجهات التي جرت مخاطبها، وهي إمارة منطقة مكة المكرمة وشرطة العاصمة ممثلة في مركز شرطة الكعكية ومركز الحماية الأسرية التابع للشؤون الاجتماعية بمكة، وتم تكليف محامية من قبل الجمعية لمتابعة سير القضية ومرافقة الضحية في التحقيقات، وجلسات المحكمة، فيما وجهت إمارة منطقة مكة المكرمة في وقت سابق أمرا لشرطة العاصمة المقدسة ممثلة في مركز شرطة الكعكية، بتوقيف زوج المعنفة وضرتها، للتحقيق معهما في تورطهما في القضية.

وذكرت المحامية المكلفة من قبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أميرة أحمد طه، بأن المعنفة (ج،م) غادرت مستشفى حراء العام وتقيم حاليا بسكن خاص تابع للجنة الحماية الأسرية هي وأربعة من أبنائها الصغار الذين بقوا برفقة والدتهم في الدار، فيما احتفظ شقيق والدهم «العم» بالثلاثة الأبناء الكبار وأبناء الزوجة الثانية لحين الفصل في القضية، مبينة بأنه تم تأجيل النظر في القضية إلى حين تماثل الزوجة للشفاء التام، بحيث تستطيع حضور جلسات التحقيق في هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة وحصولها على كامل حقوقها، مضيفة بأن الزوج والزوجة الثانية ما زالوا موقوفين في السجن لانتهاء التحقيق معهما.

وأبان رئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة محسن دخيل القحطاني، بأن اللجنة استقبلت الضحية بعد خروجها من المستشفى وتم إيداعها في دار الوفاء للحماية الأسرية هي وأطفالها، منوها بأنها تتلقى جميع الدعم والمساعدة من قبل مشرفات الدار والقائمين على لجنة الحماية الأسرية بالعاصمة المقدسة.

فيما ذكرت مسؤولة العلاقات العامة والإعلام بمستشفى حراء العام بالعاصمة المقدسة مكية مجرشي، بأن المريضة تتماثل للشفاء وبدأت حالتها الصحية في تحسن مستمر وهي تراجع المستشفى لتغيير جروحها، مبينة بأنها تلقى الدعم المعنوي والنفسي وشعرت بالأمان من خلال وقوف فريق طبي يباشر حالتها، ويعمل على استشفاء الجروح وطبيب نفسي يدعم الجانب النفسي بمتابعة الأخصائية جميلة لتعزيز الجانب النفسي لها.

د. القحطاني شكر مدير الجامعة وثمّن اعتماد البرنامج

المجلس العلمي أقر برنامج الدراسات العليا بكلية الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944693

اعتمد المجلس العلمي بجامعة الملك سعود بجلسته استحداث برنامج الدراسات العليا في تخصصي القانون الخاص والقانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية، خصوصا أن الكلية تعد من الكليات التي يشار لها بالبنان في الوطن العربي بعد ان تميزت بالبرنامج التعليمي والمكانة العلمية التي اتسمت بها.
وأعتبر هذا القرار ايجابيا أسعد الكثير من طلاب وطالبات البكالوريوس الذين يطمحون بمواصلة دراستهم العليا في القانون بالجامعة.
من جانبه عبر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتور مفلح القحطاني عن سعادته باعتماد البرنامج وقال: "بالتأكيد هذا القرار يصب في صالح ابنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات ويحفز على مضاعفة الطموح في مواصلة الدراسات العليا بدءاً بالماجستير ونهاية بالدكتوراه باذن الله، وفي هذا الصدد أقدم شكري لمعالي مدير الجامعة الاستاذ الدكتور بدران العمر ووكيل الجامعة للدراسات العليا الدكتور احمد العامري وأعضاء المجلس العلمي على جهودهم واهتمامهم وحرصهم على اعتماد البرنامج".
واوضح القحطاني ان القبول في البرنامج سيبدأ في محرم المقبل.

"وزير الحرس" لـ الوطن : الملك مهتم بملف "البدون"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191444&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي
أكد وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله لـ"الوطن" أن أزمتي الخليج الثانية وإرهاب القاعدة اللتين واجهتهما المملكة في تسعينات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من الألفية الجديدة، كانتا خير شاهد على التضحيات التي قدمها "البدون" لهذه الأرض، مشددا على الاهتمام الشخصي الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإنهاء هذا الملف. وقال الأمير متعب: "لقد فقدنا في حرب الخليج وفي الحرب على الإرهاب أشخاصا من "البدون".. حاربوا عن الوطن.. وماتوا من أجله"، مشددا على دعمه لإنهاء الأمور التنظيمية كافة الخاصة بهذه الفئة.
وفي الحلقة الثالثة من سلسلة تحقيقات "البدون" تسلط "الوطن" الضوء على تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورؤيتها لأسباب المشكلة، محذرة من تكاثر أعداد "البدون" دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسوية ملفهم.
لقد فقدنا في حرب الخليج وفي الحرب على الإرهاب أشخاص من البدون.. حاربوا عن الوطن.. وماتوا من أجله"، بهذه العبارة أكد وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبد الله، على التضحيات التي قدمها أبناء القبائل العادة في الذود عن حياض الوطن في أبرز أزمتين تعرضت لهما البلاد (الغزو العراقي للكويت، والحرب على تنظيم القاعدة).

وشدد الأمير متعب بن عبد الله، على اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الشخصي بملف "البدون"، مؤكدا على أهمية إنهاء هذا الموضوع.
وقال في تصريح لـ"الوطن" "لقد فقدنا في حرب الخليج ومع الإرهاب أشخاص "بدون" حاربوا عن الوطن، وماتوا من أجله.. هم من أخلص الناس.. هم موجودون بيننا وبعضهم ما زال موجودا على رأس العمل وبعضهم تقاعد، والملك مهتم جداً في موضوعهم".
وفي الوقت الذي تقدر فيه أعداد الأسر التي لا تحمل هوية وطنية أو ينتمون لجنسية معينة بنحو 3 آلاف أسرة، كشفت تقارير جمعية حقوق الإنسان حول قضية "أشخاص بلا هوية"، أن الجهات المعنية غير قادرة على التعامل مع هذه المشكلة.
وأكدت التقارير – تحتفظ الوطن بنسخة منها- أن الجهات لم تتعامل مع هذه المشكلة بموضوعية وواقعية وسرعة، وقد اتضح ذلك من خلال الردود التي تصل إلى الجمعية بشأن قضايا هؤلاء على الرغم من صدور أوامر سامية تقضي بحل مشكلة بعضهم.
أسر تنتظر الجنسية
بتلخيص المشكلة وباستقاء الأرقام من مصادرها الرئيسة، فإن هناك أكثر من 2500 أسرة تقدمت للجنة المركزية التابعة للأحوال المدنية، لتعديل اسم جد أو اسم الشخص أو اسم فخذ القبيلة، ولازالت معلقة ومتضررة بسبب إيقاف سجلاتها المدنية.
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وفي تقريرها حول الموضوع، أكدت أن موضوع وقف تجنيس تلك الأسر عائدا إلى صراعات شيوخ قبائلهم، وهو ما أبقى نحو 3 آلاف أسرة تحت ظلم صراعات لا ناقة لهم فيها ولا جمل.
ومن أهم المصاعب التي تواجه من يحملون بطاقة الخمس سنوات، طبقا لتقرير حقوق الإنسان، عدم الحصول على وظائف، وصعوبة تزويج البنات والأبناء وإضافة المواليد والحصول على العلاج والظروف المعيشية الصعبة.
إبراء الذمة
وأوردت جمعية حقوق الإنسان في إحدى التقارير، أنه وعلى الرغم من صدور التوجيهات القاضية بحل أوضاع أغلبية هؤلاء، إلا أن أوضاعهم لم تعالج بشكل جذري حتى الآن، والأمر يتطلب إنهاء معاناتهم وعدم ترك معاملاتهم تحت الإجراء لسنوات طويلة.
وذكرت الجمعية أن بعضهم قد خدم الدولة في السلك العسكري لمدد طويلة ولم يرد عليه أي ملاحظات وتركهم طيلة هذه السنوات والتي تجاوزت بالنسبة لبعضهم ربع قرن، أمر ليس فيه مصلحة للبلاد في ظل تكاثر أعدادهم وعدم حملهم أي جنسية بلد آخر.
أشخاص بلا هوية
وأكدت الجمعية أن هذه المشكلة تعد من القضايا الحقوقية المهمة التي تتعلق بوزارة الداخلية تحديداً، كون حرمان الكثير من حقهم في الهوية، يعد في مقدمة الحقوق المدنية، مبينة أنها استمرت في تلقي شكاوى من أشخاص بلا هوية أو لديهم هويات موقتة أو أشخاص سحبت هويتهم لأسباب مختلفة.
ومن خلال متابعة الجمعية لهذه القضية اتضح بحسب تقريرها، أنها كبيرة من حيث الحجم ومعقدة في تصنيفها وتتطلب معالجة سريعة من أجل ضمان تمتع هؤلاء الأشخاص، ومن يعولون بحقوقهم الكاملة وكذلك الحيلولة دون تجذرها، بما يترتب عليها من انتهاكات حقوقية وإشكالات أمنية واجتماعية أخرى.
غياب الرغبة
وقد لاحظت الجمعية أن الجهات الإدارية التي توجد بها ملفات هؤلاء غير راغبة في بحث وضعهم بصورة شاملة، أو النظر فيما يقدمونه من مستندات وما يحيط بهم من وقائع تساعد وتشير إلى إثبات سعوديتهم أو تساعد في إيجاد حلول لهم.
وأضافت الجمعية أنه وبدلاً من ذلك يتم الاقتصار على النظر في الملفات القديمة في تلك الجهات وما دوّن بها من معلومات من قبل لجان أو موظفين سابقين واعتبار كل ما دوّن صحيحاً، ومن ثم يستمر العمل بموجبه.
وعند البحث بموضوعية وواقعية وجدت الجمعية، أن الإجراءات التي اتخذت مع بعضهم سابقاً كانت غير نظامية وجردتهم من حقوقهم اعتماداً على تحقيقات اتسمت بالإكراه وعدم العدالة، لافتة إلى أن هؤلاء بدأت أعداد أسرهم تتكاثر وأصبحت مشكلتهم مرشحة للتفاقم ما لم تبادر الجهات ذات العلاقة بإيجاد حلول عاجلة وخلال فترة محددة.
بطء التنفيذ وغياب الحلول
وأكدت الجمعية أن هناك مشكلة تعاني منها هذه الجهات وهي البطء وعدم اتخاذ القرار المناسب لحل المشكلة، فهناك أشخاص وأسر يذكرون أنهم سعوديون ومشايخ قبائلهم وأفرادهم يشهدون بأنهم سعوديون وليس هناك أي بلد يقبل استقبالهم

والمسؤولون الإداريون في هذه الأجهزة لا يريدون أو لا يقدمون حلولاً لإعادة أوراقهم الثبوتية إليهم أو حتى تمكينهم من الحصول على أوراق ثبوتية.
وتساءلت الجمعية عما إذا كان لدى الجهات المعنية حل لهذه المشكلة يحفظ لهؤلاء حقوقهم.
قضايا الجنسية
وقالت الجمعية إنه يمكن تصنيف قضايا الجنسية إلى الفئات الآتية: إما أشخاص سحبت جنسيتهم دون أي سبب واضح معروف، وغالباً ما يقال بأنها سحبت نتيجة بلاغات تفيد بعدم نظامية حصولهم على الهوية الوطنية، على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص غالباً ما يملكون أوراقا تفيد بأنهم سعوديو الأصل والمنشأ والولادة، ولا يزال شيوخ قبائلهم يشهدون ويؤكدون بأنهم من أصول سعودية.
وقد نجحت الجمعية خلال الفترة الماضية ومن خلال التنسيق مع مقام وزارة الداخلية في إعادة الهوية لإحدى هذه الأسر بعد معاناتها لحوالي 20 عاماً من حرمانها من أغلب حقوقها في العمل والعلاج والتعليم، وتأمل الجمعية أن يتم حل بقية القضايا وبنفس الطريقة لأنها تشترك في الأسباب ذاتها.
وأضافت الجمعية، "وهناك أشخاص تقدموا إلى اللجنة المركزية لحفائظ النفوس لتصحيح بيانات هوياتهم، عملاً بالأمر السامي رقم 471/8 بتاريخ 1410/6/16، ولكن سحبت هوياتهم حال مراجعتهم للجنة، ولم ترد إليهم، رغم تقديمهم مستندات وأدلة وشواهد على صدق قولهم بالانتماء إلى إحدى القبائل السعودية.
ونتيجة لذلك أصبح هناك العديد من الأشخاص الذين لا يحملون أي هوية أو إثبات شخصية أو أوراق ثبوتية ويعانون من كثير من المشكلات الحقوقية أهمها:
تقييد حرية التنقل
وبينت الجمعية أن الأشخاص الذين لا يملكون أوراقا ثبوتية تكون حرية التنقل مسلوبة منهم، سواء داخلياً أو خارجياً، فلا يمكنهم بحال من الأحوال السفر إلى خارج المملكة لعدم حصولهم على جوازات سفر، وحتى التنقل بين المناطق داخل المملكة يعرضهم للخطر، حيث يحتجز بعضهم في مراكز الترحيل لمدد قد تطول قبل أن يطلق سراحهم أو يتم وضعهم على الحدود ويعودون مرة أخرى لعدم وجود دولة تستقبلهم.
الحق في العمل والتعليم
وشددت الجمعية أنه من المحال أن يعمل شخص بلا أوراق ثبوتية في أي عمل حكومي، وهناك صعوبة بالغة في العمل في المؤسسات والشركات الخاصة، خاصة أن بعض هذه الفئة يحمل هوية مكتوب عليها لا يعمل بأجر ولا بدون.
وأشارت الجمعية إلى أن هؤلاء لا يستطيع أبناؤهم الالتحاق بالمدارس في أي مرحلة من مراحل التعليم المختلفة لأن الابن حاله كحال الأب بلا أوراق ثبوتية أو هوية أو إقامة.
الرعاية الصحية والزواج
وأكدت الجمعية هنا أن المستشفيات ترفض والوحدات الصحية الحكومية وحتى الخاصة علاجهم بسبب عدم حملهم أوراقا ثبوتية.
ونوهت الجمعية أن هؤلاء يواجهون صعوبة في توثيق زيجاتهم بشكل رسمي لعدم حملهم الأوراق الثبوتية ويلحقهم بسبب ذلك مشاكل كثيرة.

"الإبعاد".. عقوبة المتحرش "غير السعودي"

الفاخري: 10٪ نسبة تعرض السعوديات للتحرش في "محيط العمل"

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/06/17/1162800

الدمام – سحر الشهري

أوضح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري أن نسبة قضايا تحرش الرجال بالنساء في محيط أعمالهن تصل إلى 10%، مبيناً أنه لا توجد لائحة تضم عقوبات محددة تجاه المتحرشين داعياً إلى ضرورة وضع عقوبات صارمة بحق المتحرش تردعه وتنبه غيره. وأوضح أن البريد الإلكتروني وشهادة الشهود أو الكاميرات أو الاتصالات الهاتفية هي القرائن التي يجب إثباتها في مثل تلك الحالات، ويتقدم بها لجهة عمله بشكوى ضد الطرف الآخر علماً بأن الأنظمة نصت على عقوبات تقع على الموظف حالة سوء السلوك أو التحرش والتصرفات التي تخالف الآداب العامة في محيط العمل.

وبيَّن أنه إذا كان المتحرش ليس من الموظفين فلابد أن تسجل الواقعة وترفع دعوى بالشكل النظامي عن طريق الشرطة وتحال لهيئة التحقيق والادعاء العام وتأخذ طريقها في المحاكم، ويتم استدعاء الطرف الآخر والتحقيق معه وإيقاع العقوبة النظامية في حقه.

من جهته، أوضح المحامي الدكتور سعيد الدخيل أن معظم قضايا التحرش تحل بشكل ودي بين الطرفين حتى لا تصل إلى أروقة المحاكم أو الهيئة أو الشرط.

وأفاد بأن العقاب قد يصل للتعزير إذا صدر من زميل أو مدير في العمل ويحكم عليه بالجلد والسجن بحسب تقدير القاضي القائم على الحالة بعد النظر والتحقق في مجريات القضية وملابساتها. أما إذا كان رب العمل غير سعودي عادة ما يبعد عن البلد ويوضع على القائمة السوداء.

أكد تكامل أدوار الجهات الأمنية والاجتماعية.. اليوسف لـ عكاظ :

مراكز الشرطة لن تلغي دور لجان الحماية بالمناطق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20140618/Con20140618707060.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

أكد لـ «عكاظ» وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، عدم صحة إلغاء مراكز الشرطة لدور لجان الحماية بالمناطق، مشيرا إلى أن الشؤون الاجتماعية والجهات الأمنية تكمل بعضها، فإذا ظهرت حالة تستدعي تدخل الشرطة نبلغها للتدخل وإحضار مرتكب العنف إجباريا ومتابعة الحالة المعنفة، وبالمقابل إذا تلقت مراكز الشرطة حالة تقوم بتحويلها للشؤون الاجتماعية لعلاجها وتأهيلها ورعايتها.

وأشار إلى أن الوزارة عالجت حالات كثيرة مع الجهات المعنية ولكن واجبها الستر والعمل بسرية وليس النشر، منتقدا ما ينشر بالإعلام حول الحالات التي تبلغ عن العنف وقال إن في مثل هذه الأمور الدين الإسلامي الحنيف يشدد على الرحمة، مبينا أن الشؤون الاجتماعية وقعت عقدا مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للحصول على كراس مطابقة لمواصفات الشركات وتبلغ قيمة كراسة المواصفات مليونا وستمائة ألف ريال، وذلك لوضع برامج توعوية في الحماية، منوها إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية تسعى لتطبيق اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء في جميع المناطق، وتعقد سلسلة من الورش التدريبية المتخصصة في هذا الجانب، وذلك بهدف تدريب العاملين على نظام الحماية.

وزاد «اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء تم بناؤها وفق خطة عمل مشتركة مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة، حيث دعت الوزارة في وقت سابق جميع الجهات ذات العلاقة والمختصين والمختصات والمهتمين والإعلاميين إلى حضور جلسات العصف الذهني والحوار ضمن عدد من اللقاءات وورش العمل المفتوحة التي أقيمت في مجمع الوزارة بالدرعية وتم تكليف مركز استشاري متخصص في صياغة اللائحة التنفيذية بالاشتراك مع الزملاء والزميلات في الوكالة».

من جهته، أكد لـ «عكاظ» رئيس جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني الدكتور مفلح القحطاني، أنه في بداية عمل مسودة اللائحة كان هناك اعتراض من حقوق الإنسان على بعض البنود التي لم ترصد كثيرا من الوقائع المفتقدة للنصوص التشريعية للمعالجة والمحاولة لوضع الآلية التنفيذية لتوفير الحماية.

وأضاف «لاحظنا في عمل اللائحة اهتمام الوزارة بمحاولة استيعاب كل النقاط التي تسبب إشكالات بالماضي وتفتقد للإجراءات القانونية لكيفية المعالجة، وقد ضمنت في هذه اللائحة العديد من النقاط المهمة ومن بينها كيفية التعامل مع الحالات بدور الإيواء والرعاية، والكثير من النقاط التي يعتقد أن يكون فيها فائدة للموظف بالشؤون الاجتماعية ورجال الأمن والجهات المعنية بتوفير الحماية وحتى المحاكم الإدارية، حيث كانت هناك اجتهادات والآن حددت أدوار الجهات المعنية».

قانونيون يتهمون قضاة بـ "التحيّز" لمصلحة "المدعي العام" على حساب "الخصوم"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

كشف قانونيون عن «عدم المساواة بين الخصوم» يمارسه قضاة في بعض المحاكم، مشيرين إلى حالات «تحيّز» من جانب القاضي لمصلحة المدعي العام على حساب خصمه. وأشاروا إلى أن بعض القضاة يقومون بتحضير المدعين العامين في محاضر الجلسات على رغم غيابهم، وهو ما اعتبره القانونيون «مخالفة» لنظام «المرافعات الشرعية»، الذي يوجب المساواة بين الخصوم. ولم يفرّق بين المدعي العام والخاص، بيد أن عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ محمد أمين مرداد، عدّ ما يقوم به القاضي «التزاماً بنظام الإجراءات الجزائية»، مؤكداً أنه «لا مخالفة عليه».

وأبلغ القانونيون «الحياة» أن بعض القضاة يتولون دور المدعي العام في الجلسات التي لا يحضرونها. كما يقوم بعض القضاة في حال الغياب بالإجابة بدلاً عنه، أو الرد على الأسئلة التي يوجهها القاضي نفسه إلى المدعي العام. وهو ما اعتبره القانونيون «تحيزاً» لصالح المدعي العام ضد خصمه (المُدعى العام)، و»تداخلاً» في السلطات القضائية.

وقال الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري، في تصريح إلى «الحياة»: إن عدم المساواة بين الخصوم إذا كان أحد الأطراف مدعياً عاماً يتناقض مع الحقوق المتساوية التي كفلها نظام المرافعات الشرعية، الذي نظّم آلية رفع الدعوى، وتحديد الجلسات والمساواة بين الخصوم فيها، والتي لم يرد فيها أي استثناء للمدعي العام».

وذكر الفاخري أن «الحقوق المتساوية تكفل لكلا الخصمين تقديم الدفوع وطلب التأجيل. واشترط حضور الخصمين في الجلسات المحددة من المحكمة، وإلا يجب تطبيق قاعدة «من ترك دعواه تُرك»، وهي التي تعني بأنه إذا لم يحضر مقدّم الدعوى، ولم يتقدم باعتذار للمحكمة يوجب التأجيل فإن دعواه تسقط».

كما أكد المستشار القانوني محمد الوهيبي، «إلزامية حضور مقدم الدعوى، سواءً أكان مدعياً عاماً أم خاصاً»، مستدركاً بالقول: «إن القضاة لا يلتزمون بتطبيق النظام في كثير من الأحيان رغبة منهم في تيسير الأمور على المراجعين، ولكون ممثلو الادعاء العام في المحاكم قلة، وهناك حالات تغيب بسبب الحصول على إجازة من دون إخطار المكتب القضائي، ما يتسبب في إطالة أمد التقاضي».

وقال الوهيبي، في تصريح إلى «الحياة»: «إنه على رغم محاولة القضاة عدم تعطيل النظر في الدعوى لعدم حضور المدعي العام، إلا أن بعض القضايا تستلزم البينة من المدعي العام أو حضور الشهود (الفرقة القابضة) لسماع شهادتهم. ويستغرق الأمر جلسات عدة، كونه لا توجد ضوابط أو عقوبات لمن يقوم بالتقصير أو الإهمال أو المماطلة».

وأشار المحامي المستشار القانوني عبدالعزيز الزامل، إلى المادة الـ156 من نظام الإجراءات الجزائية، التي «أوجبت أن يحضر المدعي العام جلسات المحكمة في الحق العام، وذلك في الجرائم التي تحددها لوائح هذا النظام، وعلى المحكمة سماع أقواله والفصل فيها، وهو ما يعني أن حضور المدعي العام في الجرائم الصغيرة جوازي. أما في الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف المنصوص عليها في قرار وزير الداخلية 2000 فهو وجوبي». وأكد أن «المدعي العام يحضر بوصفه الوظيفي وليس بصفته الشخصية، إذ إنه هو من يحمي حقوق المجتمع. وأما عدم وجوب حضوره في الجرائم الصغيرة فهو بموجب النظام وذلك لقلة عدد الأعضاء».

وذكر الزامل أن «عدم حضور المدعي العام جعل القاضي يتولى أعماله، لناحية مناقشة المدعى عليه. كما أن الشريعة الإسلامية وضعت قواعد وشروط لنظر الدعوى لناحية المساواة بين طرفيها».

وطالب بـ «تكثيف عدد أعضاء الادعاء العام، إذ يكون لكل مكتب قضائي شخص متخصص للمرافعة والمدافعة، وذلك لتحقيق أمرين: الحياد وسرعة الإنجاز».

وفي المقابل، أكد عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ محمد أمين مرداد، أن «نظام الإجراءات الجزائية نظّم القضايا التي يكون أحد أطرافها مدعياً عاماً، وأجاز للقاضي عقد الجلسة من دون حضوره في القضايا الصغيرة، ويلزم للمدعي العام توقيع محاضر الجلسات فقط».
وقال مرداد، في تصريح إلى «الحياة»: «إن سبب هذا الأمر قلة عدد ممثلي الادعاء العام، وكون الممثل الواحد يُطلب منه الحضور لدى أكثر من قاض، ما يجعل الأمر مستحيلاً، لذلك كفل النظام له عدم الحضور في الجلسات البسيطة، وألزمه بالحضور في القضايا الكبيرة التي يطالب فيها بتطبيق الحدود، وكذلك القضايا التي يأمر القاضي فيها بإحضار الشهود أو البينة، وذلك لعدم تعطيل قضايا المتهمين».

وزير الحرس الوطني يؤكد اهتمام خادم الحرمين بإنهاء ملف البدون

المصدر: mbc net الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
اضغط هنا

(دبي- mbc.net) أكد الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز - وزير الحرس الوطني - اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز شخصيا بإنهاء ملف البدون.
وأضاف الأمير متعب - وفقا لما ذكرته نشرة MBC الثلاثاء 17 يونيو/حزيران 2014 أن أزمتي الخليج الثانية وإرهاب القاعدة اللتين واجهتهما المملكة في تسعينيات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من الألفية الجديدة، كانتا خير شاهد على التضحيات التي قدمها "البدون" لهذه الأرض.
وقال الأمير متعب: "لقد فقدنا في حرب الخليج وفي الحرب على الإرهاب أشخاصا من "البدون".. حاربوا عن الوطن.. وماتوا من أجله"، مشددا على دعمه لإنهاء الأمور التنظيمية كافة الخاصة بهذه الفئة.
وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد حذرت من تزايد أعداد "البدون" دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسوية ملفهم، مضيفة أن أعداد الأسر التي لا تحمل هوية وطنية أو ينتمون لجنسية معينة تقدر بنحو 3 آلاف أسرة.
وتشير الجمعية إلى أن أكثر من 2500 أسرة تقدمت للجنة المركزية التابعة للأحوال المدنية، لتعديل اسم جد أو اسم الشخص أو اسم فخذ القبيلة، ولازالت معلقة ومتضررة بسبب إيقاف سجلاتها المدنية.
وتؤكد الجمعية أن مشكلة البدون تعد من القضايا الحقوقية المهمة التي تتعلق بوزارة الداخلية تحديداً، كون حرمان الكثير من حقهم في الهوية، يعد في مقدمة الحقوق المدنية، مبينة أنها استمرت في تلقي شكاوى من أشخاص بلا هوية أو لديهم هويات موقتة أو أشخاص سحبت هويتهم لأسباب مختلفة.
ومن خلال متابعة الجمعية لهذه القضية اتضح بحسب تقريرها، أنها كبيرة من حيث الحجم ومعقدة في تصنيفها وتتطلب معالجة سريعة من أجل ضمان تمتع هؤلاء الأشخاص، ومن يعولون بحقوقهم الكاملة وكذلك الحيلولة دون تجذرها، بما يترتب عليها من انتهاكات حقوقية وإشكالات أمنية واجتماعية أخرى.

الطائف: "حقوق الإنسان" تمنع زواج قاصرتين من "مسنّين"... إحداهما عمرها 11 عاماً!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
اضغط هنا

الطائف - عائض عمران

قال ممثل الجمعيـة الوطنية لحقوق الإنسان في محافظة الطائف عادل الثبيتي إن الجمعية منعت أخيراً زواج قاصرتين بمسنّيْن اتفقا عليه مع والدهما. وأوضح أن الجمعية تلقت بلاغاً من أقارب الطفلتين، وتدخلت الجمعية إلى جانب جهات أخرى من ضمنها لجنة الحماية الاجتماعية والشرطة، وتم منع إتمام الزواج.

وأشـار الثبيتي، فـي تصريحات إلى «الحياة» إلى أن إحدى القاصرتين تبلغ من العمر 11 عاماً، في حين تجاوز عمر المسن الذي تقدم للاقتران بها 75 عاماً. وأضاف: «في هذه الحالة لا يوجد توافق إطلاقاً من الناحية العمرية والثقافية وغيرهما، ويعتبر إتمام العقد ظلماً للطفلة، وتم منع إتمام العقد للطفلة الأخرى.»

وذكر أنه «خلال الشهرين الماضيين تمكنت الجمعية من إعادة طفلة معنفة تبلغ من العمر 14 عاماً إلى أحضان والدتها المطلقة، بعد أن كانت تعاني من عنف نفسي واضح، وحروق من الدرجة الأولى، وحرمان من التعليم على يد زوجة والدها، ما دفعها إلى الهرب من المنزل، واللجوء إلى أحد أقربائها بغية الحماية». ولفت إلى أنه «تم نقلها إلى مستشفى الملك فيصل لتلقي العلاج اللازم، وتدخلت الجمعية، وتم عرض الحادثة على القضاء الذي أصدر حكماً ينص على أن تتولى والدتها رعايتها.»

وأكد أن «من صور العنف والتعذيب التي تتطلب جرعات توعوية مكثفة العلاج بالكي»، مشيراً إلى أن «الجمعية رصدت حالات تعرضت لهذا النوع من العنف، بعضها تم بوحشية بالغة تجاه الأطفال». وأضاف: «من المؤسف أن لدى بعض كبار السن تصوراً بأن الكي بالنار علاج ناجع لبعض الأمراض، تصل في بعض الأحيان إلى الكي مرات عدة، وغالبيتها في البطن والظهر والرأس، والضحية أحياناً طفل في مقتبل العمر، وهذا تصور خاطئ، ويُصنف عنفاً وتعذيباً يحرم الطفل حقوقه في الرعاية الصحية.»

"حائل": "مقيمة" تحتجز في دار إيواء الخادمات على رغم حكم قضائي لمصلحتها!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
اضغط هنا

حائل - محمد الخمعلي

ناشدت مقيمة عربية في العقد الثالث من عمرها أمير منطقة حائل سعود بن عبدالمحسن، وهيئة حقوق الإنسان إنصافها من عنف طليقها «سعودي الجنسية» وأولاده وظلمهم، بعد حرمانها من رؤية ابنتها، والاستيلاء على مقتنياتها الشخصية، وإيداعها دار إيواء الخادمات في مدينة حائل منذ أكثر من 65 يوماً، في الوقت الذي صدر حكم لمصلحتها عن محكمة حائل العامة بإلزام طليقها توفير سكن مناسب ومستقل لها ولطفلتها داخل منزله. وكشفت الزوجة الضحية من «جنسية مغربية» (فضلت عدم الكشف عن اسمها) عن تجرعها الظلم والاضطهاد وسوء المعاملة من طليقها وأبنائه، إذ كان طليقها يقسو عليها ويصطحبها إلى مزرعته الخاصة لتقوم بمهمات عامل المزرعة، إضافة إلى قيامه بسحب هاتفها الجوال وجواز سفرها وبطاقتها المغربية، وصك الطلاق وصك الحضانة وصور شخصية وكاميرا، وتعرضها للضرب المبرح الذي أدخلت على إثره مستشفى الملك خالد العام على يد طليقها، مضطرة لطلب فسخ عقد النكاح في المحكمة قبل نحو 10 أشهر.

وأشارت إلى أن مديرة الإيواء الأسري بفرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل (تحتفظ الحياة باسمها)، تابعت حالتها بعد دخولها دار إيواء الخادمات، إلا أنها فوجئت بتبليغها إغلاق ملف قضيتها لأسباب مجهولة، مبيّنة أنها لا تستبعد الضغط على الطبيب المعالج لها في مستشفى الملك خالد في مدينة حائل لخفض مدة الشفاء المحددة لها بالتقرير الطبي من ثلاثة أسابيع إلى أقل من 15 يوماً. وأكدت أن ابن طليقها الذي كان يضربها يعمل في المستشفى ذاته، وسبق لها أن طلبت رفع خطاب إلى إمارة منطقة حائل، إلا أنها لم تتمكن من إيصاله إلى أمير حائل، وقالت: «لم يتم إبلاغي بمواعيد الجلسات عند القاضي في محكمة حائل في شأن قضيتي إلا بعد فوات بعض الجلسات، كما تم منعي من الدخول على رئيس المحكمة الذي طلبني، كما أن مركز إيواء الخادمات لم يهيئ جهاز الفاكس لاستقبال الفاكسات التي ترد من أقاربي بحجة أن الفاكس متعطل، على رغم أنه يعمل في غير حالتي»، وتابعت: «تعرضت للضرب من اثنين من أبنائه، إلا أن هيئة حقوق الإنسان في حائل طلبوا مني عدم ذكر اسم أحد الأبناء في شكواي لسبب أجهله حتى الآن».

وأكدت أن أحد أعضاء هيئة حقوق الإنسان اتصل بها وأفادها بأنه بعد صدور حكم المحكمة تم إحالة القضية إلى وحدة الحماية الأسرية التابعة لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في المنطقة. وأفادت بحضور أحد أبناء طليقها إلى دار إيواء الخادمات، والذي أبلغها أن والده أصدر لها تأشيرة خروج نهائي لمغادرة السعودية، متسائلة: «كيف يتم تسفيري خارج البلد، وأحرم من رؤية ابنتي، خصوصاً وأن لدي قضية لم تنتهِ بعد؟ وكيف يتم إيداعي بدار الخادمات وأنا قدمت للسعودية بتأشيرة زوجة».

من جهته، أوضح مصدر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنه يتوجب على الجهات التنفيذية المعنية القيام بواجبها تجاه مثل هذه الحالات، وتقدير ظروفها التي تختلف عن ظروف السعوديات، مشدداً على ضرورة تنفيذ الأحكام القضائية التي تصدر لمصلحة المعنفات في أسرع وقت.

بدوره، أكد المحامي الموكل إليه الدفاع عن المقيمة من السفارة المغربية المستشار القانوني فهد الحمد أن الدولة كفلت الحقوق المادية والمعنوية والاعتبارية للمواطنين والمقيمين على حد سواء من خلال أجهزتها وهيئاتها ومؤسساتها، مشيراً إلى أنه لم تعزل أحداً عن مطالبه المستحقة، لافتاً إلى أن بعض الحالات الخاصة بالعنف الأسري تجاه الوافدات تتطلّب مراعاة الخصوصية فيها وما يترتب عليها من توسّع في القضايا.

وقال في حديث إلى «الحياة»: «عدم اتخاذ الإجراءات الصحيحة من الجهات ذات العلاقة، أدى إلى أن تُعامل معاملة الهاربات والموقوفات وليس كصاحبة حق».
بدوره، أكد المحامي طلال الحربي، أن عدم توافر المستندات التي تثبت هوية المعنفة، يؤدي إلى الكثير من الأمور السلبية، مستشهداً بحالة المعنّفة التي اضطرت للإقامة في دار الإيواء، مبيّناً أن لها حق رفض العودة إلى بلادها طالما أنه سيتم حرمانها من ابنتها.
وحاولت «الحياة» التواصل مع المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة حائل سالم السبهان للاستفسار عن القضية، لكنه لم يجب على الاتصالات المتكررة. في حين كشف أحد العاملين في دار إيواء الخادمات بمنطقة حائل (طلب عدم الكشف عن اسمه) أن القنصل المغربي أوكل المحامي السعودي فهد الحمد للترافع في قضية المقيمة المغربية، مؤكداً أن المحامي قابل إدارة الدار والتقى المقيمة أول من أمس.
وأوضح المصدر أن إدارة الدار رفضت في البداية طلب فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة بإيداع المقيمة داخل الدار، خصوصاً وأن المقيمة قدمت للسعودية على تأشيرة زوجة، والدار مخصصة للعاملات المنزليات، مضيفاً أن الدار وافقت في النهاية شريطة أن تكون إقامتها «موقتة» لحين تنفيذ حكم المحكمة وتأمين مأوى لها ولطفلتها.
السفير المغربي: كلفنا محامياً
ونثق بالقضاء السعودي
< أكد السفير المغربي لدى السعودية عبدالسلام بركة أن سفارته كلفت محامياً متخصصاً لمتابعة قضية الزوجة المغربية المعنفة من طليقها، وأودعت في دار إيواء الخادمات في منطقة حائل، ونحن نثق في القضاء والعدل السعودي.
وأوضح بركة في تصريح إلى «الحياة» أن القضية تتابعها المصالح القنصلية لدى السفارة، والموضوع متابع عن كثب، وأن السفارة تتابع وترصد جميع قضايا المقيمين المغاربة في السعودية، مبيناً أنه جرى توجيه محامٍ من السفارة إلى مكان القضية، مشيراً إلى أن السفارة المغربية لديها كامل الثقة في القضاء والعدل السعوديين.

جمعية حقوق الإنسان تطالب بمنح (حافز) لمن هم فوق سن 35 سنة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.al-madina.com/node/386806?live

حامد الرفاعي - جدة
أوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتوسع في منح إعانة البطالة (حافز) للشرائح العمرية فوق سن 35 عاماً ودون سن استحقاق المعاش التقاعدي.
جاء ذلك في التقرير السنوي الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة بعنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) .
كما أوصى التقرير بإنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات التنموية ومتابعتها ويعطى الصلاحيات اللازمة للتغلب على تأخر المشاريع او رداءة تنفيذها.
وطالب التقرير بحماية الحق في التعبير عن الرأي والوصول إلى المعلومة والحد من الاجراءات غير النظامية في تقييد تناول قضايا الشأن العام،بالإضافة إلى الإستمرار في تأهيل وتدريب القضاة وكتاب العدل ومحاسبة المقصرين منهم.
كما دعا التقرير لتمكين هيئة مكافحة الفساد من ممارسة مهامها بدون قيود ودعمها مالياً ومعنوياً وتعزيز صلاحياتها ومنحها حق مساءلة اي شخص يثبت تورطه في قضايا الفساد.

كما أوصت الجمعية برصد أحياء الفقراء في المدن والهجر وحصرها ثم العمل على معالجتها وجعل سكانها في مقدمة المستفيدين من الاسكان وخدمات الضمان الاجتماعي وتسهيل قبول أبنائهم في الجامعات والكليات.
ودعت الى أن يكون أغلب اعضاء مجلس مراقبة المشاريع من رؤساء الجهات الرقابية في المملكة اضافة الى الجهات التي تتبع لها المشاريع ويعطي الصلاحيات اللازمة للتغلب على تأخر تنفيذ المشاريع أو رداءة تنفيذها أو المبالغة في تكاليفها.
وإعادة النظر في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية بالاضافة الى العمل على تمتع الناس بحقوقهم دون تمييز.
وشددت التوصيات على تعزيز الصلاحيات الرقابية لمجلس الشورى على الاجهزة والمؤسسات الحكومية دون استثناء ومنحه حق مساءلة المسؤولين والمشاركة في مناقشة الميزانية العامة للدولة والعمل على تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والحرص على تدوير المناصب الحكومية وضمان وصول المؤهلين اليها وحماية الحق في التعبير عن الرأي الى المعلومة والحد والاجراءات غير النظامية في تقييد تناول قضايا الشأن العام.
وتطرقت التوصيات إلى اهمية اصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية الذي اقره مجلس الشورى وانهاء قضايا الموقوفين على ذمة قضايا أمنية باطلاق سراح من لم تثبت ادانته ومن انتهت مدة حكمهم وتعويض من بقي في السجن اكثر من مدة عقوبته والمبادرة الى احالة المتهمين منهم الى القضاء مع توفير ضمانات المحاكمة العادلة.
ودعت الى توجيه كافة جهات الضبط والتحقيق والتوقيف بالالتزام الدقيق بنظام الاجراءات الجزائية ومحاسبة كل من يتجاوزه وتفعيل دور هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الانسان في هذا الشأن.
ضمان حرية التنقل وتقنين المنع من السفر وحصره فيمن يصدر بشأنه حكم قضائي مسبب وذلك لمدة محددة وحفظ حق الاعتراض للممنوع من السفر مؤكدة على اهمية الاسراع في تحسين أوضاع الاصلاحيات والسجون العامة ومعالجة مشكلة التكدس وضعف الخدمات الصحية والأخذ بالعقوبات البديلة من اجل تحقيق الهدف الاصلاحي للعقوبة والحد من سلبيات عقوبة السجن والاستمرار في تأهيل وتدريب القضاء وكتاب العدل وتفعيل التعيين القضائي.
حول نهائية لمشاكل الأوراق الثبوتية
وركزت التوصيات على وضع حل نهائي خلال مدة محددة للاشخاص والأسر الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية أو يحملون أوراق مؤقتة لا تمكنهم من حقوقهم في العمل او العلاج او التعليم او التنقل وقد يكون في منح ابناؤهم الهوية الوطنية حلا مناسباً من اجل الحد من تفاقم المشكلة مع منح من يتعذر حصوله على الجنسية السعودية من الآباء إقامة دائمة لا ترتبط بكفالة ولا بدفع رسوم.
وشددت التوصيات على منع قبول الدعاوى المرفوعة للمطالبة بالتفريق بين الزوجين بسبب عدم الكفاءة بالنسب اذا كانت مرفوعة من غير الزوجين وكان عقد الزواج قد توافرت فيه أركانه وخاصة عند وجود اطفال والنظر في وضع ضوابط تمنع زواج القُصر من الجنسين ما لم تتوفر المصلحة لهما والعمل على اصدار نظام متكامل للاحداث والاسراع في اصدار نظام لحماية حقوق المستهلك. وقد اقترحت الجمعية مشروع نظام لهذا الغرض حظي بالتوجيه السامي الكريم لدراسته والاستفادة منه والعمل على اصدار نظام العقوبات من خلال تقنين احكام الفقه الاسلامي على ما هو أرجح دليلاً.
وطالبت الجمعية بتمكين هيئة مكافحة الفساد من ممارسة مهامها بدون قيود ودعمها مالياً ومعنوياً وتعزيز صلاحياتها ومنحها حق المساءلة أي شخص يثبت تورطه في قضايا فساد أيا كان. وحثها على ملاحظة الجوانب والموضوعات المهمة التي تكون فيها مظنة الفساد غالبة والاستمرار في مشروع الملك عبدالله الاصلاحي بما يضمن التوسع في الانتخابات البلدية وتسهيل مشاركة المرأة فيها بعد الموافقة السامية على ذلك والنظر في انتخاب بعض اعضاء مجلس الشورى وممثلي الاهالي في مجالس المناطق وتمكين كل المواطنين من الحصول على العناية الصحية في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبالجودة المناسبة.
والاستمرار في نشر التعليم العالي في مختلف محافظات البلاد ومراكز مع الاهتمام بتحسين البيئة التعليمية في الجامعات واشراك الطلاب قدر الامكان فيما يخصهم من قرارات من خلال المجالس الاستشارية الطلابية.
تحسين البيئة المدرسية
وطالبت الجمعية في توصياتها بالعمل على تحسين البيئة المدرسية من حيث المقرات، المقررات، مستوى التعليم، وتحسين المخرجات، وتعزيز الارشاد والتوجيه مع الاهتمام بتعديل السلوك وادماج مفاهيم حقوق الانسان في المناهج الدراسية واستكمال اجراءات المملكة للعهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما شددت على اهمية وضع نص يجرم الامتناع عن تنفيذ الاحكام القضائية النهائية من قبل بعض الاجهزة الحكومية او مسؤوليها والاسراع في تطبيق نظام القضاء التنفيذي وحث ديوان المظالم للتراجع عن قرار هيئة التدقيق مجتمعه رقم 87 لعام 1432هـ القاضي بالعدول عن الاجتهاد الذي سبق أن أخذت به محاكم ديوان المظالم بتقرير اختصاصها كهيئة قضاء إداري بنظر الدعاوي المتعلقة باعمال الضبط الجنائي الغاء وتعويضاً بحجة التفريق بين اعمال الضبط الاداري واعمال

الضبط الجنائي وذلك لما في هذا التوجيه الجديد لقضاء ديوان المظالم من حرمان للافراد من اللجوء الى القضاء الاداري للمطالبة بحماية حقوقهم في حال تعسف الادارة الحكومية او تقصيرها او مخالفتها للانظمة.
وطالبت التوصيات انشاء مجلس اعلى للاسرة يهتم بكل أوضاع الاسر باعتبارها نواة للمجتمع والاسراع في انشاء مركز لقياس الاداء وتحديد مؤشرات الاداء لتكون معيناً للاجهزة الحكومية على تحسين ادائها ومعالجة تقصيرها بحقوق الافراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق والاستعجال في استكمال بناء المقرات للاجهزة الحكومية ذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات للمواطنين.

حقوق الإنسان تتابع أوضاع السجناء بالعراق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20140618/Con20140618707059.htm

نواف عافت (الرياض)
أكد لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن هناك متابعة من الجهات الحكومية والجمعية ورصد واقع السجناء السعوديين بالعراق خشية أن تكون هناك تجاوزات بحقهم أو عدم وجود حماية كافية لهم.
وأوضح أن السلطات والجمعية تتابعان وضعهم عبر السفارة السعودية في الأردن، مبينا أن الأوضاع في العراق تعطي مؤشراً غير جيد، حيث تعرضت بعض السجون للاعتداءات وينبغي أن توفر السلطات العراقية الحماية للسجناء. وفي سياق آخر، قال القحطاني، إن الجمعية تطالب بمراقبة ومتابعة تطبيق عدم تشغيل العمال تحت أشعة الشمس بعد قرار العمل الذي صدر مؤخراً. وأضاف «رصدت حالات لشركات متعاقدة مع أمانات المدن وصيانة الطرق السريعة، تشغل العمال في أوقات المنع دون حماية وهناك من سقطوا نتيجة عدم حمايتهم من أشعة الشمس، ويفترض بالجهات المسؤولة أن تراقبهم وتطبق بحقهم العقوبات المناسبة حتى لا يتكرر المشهد ثانية».

انطلاق معرض "حقوق الطفل.. مسؤولية وواجب"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140619/Con20140619707281.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)
أطلق وكيل محافظ الطائف أحمد السميري، المعرض الثاني الذي تنظمه وتشرف عليه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحت شعار «حقوق الطفل.. مسؤولية وواجب»، بحضور المشرف على الجمعية في منطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي وممثل الجمعية في الطائف عادل بن تركي الثبيتي، بمجمع قلب الطائف ويستمر ثلاثة أيام.

وشارك عدد من القطاعات الحكومية في المعرض، فيما أوضح مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة الطائف خالد عقيل، بأن المشاركة تمثلت بجناح يوضح حقوق الطفل المريض وكذلك حقوق المريض النفسي من خلال ركنين أحدهما لمستشفى الأطفال والآخر لمستشفى الصحة النفسية، مبينا أن الجناح يهدف إلى إيضاح المصلحة العليا للمريض وذويه وتحديد المسؤوليات تجاه الجهات الصحية ما يساهم في الارتقاء بالمستوى الطبي وزيادة ثقة المرضى بالمنشآت الطبية وتوطيد العمل الطبي والإنساني المشترك بين مقدمي ومتلقي الخدمة الطبية.

افتتح ورشة "إستراتيجية هيئة مكافحة الفساد وجهود الأمانة كشريك يشمله الاختصاص"

أمين عسير: نزاهة مطلب شرعي قبل أن تكون مطلباً إدارياً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944301

أبها - مريم الجابر

طالب أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم بن محمد الخليل من رؤساء البلديات ووكلاء الأمانة ومديري العموم أن تكون النزاهة ومكافحة الفساد مطلبا شرعيا قبل أن تكون مطلبا إداريا وأكد انه يجب على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن تركز على مصادر الفساد ومتابعته في المرتبة الأولى ومن ثم معالجته.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها أمين عسير في افتتاح الورشة التي نظمتها أمانة منطقة عسير ممثلة في إدارتي التطوير الإداري القانونية والتي كانت بعنوان إستراتيجية الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد وجهود الأمانة كشريك يشمله الاختصاص.

حيث شملت الندوة عددا من المواضيع لعدد من المحاضرين بدأها المحاضر والمشرف على هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي اليامي الذي اشار الى جهود المملكة في قمع الفساد وتحقيق النزاهة واستعرض مندوب الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد نواف بن عبدالله بن خنين مهام واختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ضوء تنظيم الهيئة والإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

من جهته بين مدير عام التطوير الإداري في الأمانة ناصر سياف الشهراني جهود أمانة عسير كشريك يشمله الاختصاص في تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد وفي نهاية الندوة تحدث مدير عام الإدارة القانونية حسن بن محمد عبدالمتعالي عن الفساد وآثاره.

الشريعة الإسلامية تصدت للجرائم غير الإنسانية التي تنتهك القيم الأخلاقية

هيئة حقوق الإنسان: يجب منع خطاب الكراهية ضد المرأة

المصدر: جريدة اليوم السبت 16 شعبان 1435هـ - 14 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/145277.html

واس- لندن

شدد رئيس هيئة حقوق الانسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، على ضرورة إيجاد مبادرات وسياسات حقيقية لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وخاصة ما تتعرض له النساء من عنف واغتصاب كسلاح عقاب، ومنع خطاب الكراهية ضد المرأة، والاهتمام بضحايا هذا النوع من الجرائم، وضرورة توعية المرأة بكافة حقوقها، داعياً "باسم المملكة" المجتمع الدولي الى التحرك بصورة جادة وحازمة لمنع تلك الجرائم والممارسات غير الإنسانية، ومحاسبة كل من يرتكب أياً منها وفي كل مكان.

واضاف خلال ترؤسه وفد المملكة في مؤتمر القمة الدولي لمكافحة العنف الجنسي في مناطق الصراع، والمقام في لندن خلال الفترة من 12 الى 15 شعبان الجاري، تحت رعاية وزير الخارجية البريطاني والمبعوثة الخاصة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبمشاركة أكثر من 120 دولة: إن الشريعة الإسلامية تصدت لهذا النوع من الجرائم اللا إنسانية التي تنتهك كافة القيم الأخلاقية والقوانين الدولية والشرائع السماوية والقوانين الدولية.

وأوضح أن الأرقام تعكس الواقع المخيف والآثار الخطيرة والمأساوية التي يعاني منها ضحايا العنف الجنسي، وأكد أن مشاركة المملكة في القمة تأتي انطلاقا من ثوابت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها التدابير التشريعية لكفالة حقوق المرأة وحمايتها من العنف، وتعاون المجتمع الدولي لحماية المدنيين وخاصة في أوقات النزاعات المسلحة.

واضاف العيبان خلال القمة التي تعد أكبر اجتماع من نوعه، تشارك فيها حكومات ومنظمات المجتمع المدني وخبراء المؤسسات القضائية، إلى جانب وسائل الإعلام وضحايا هذه الجرائم البشعة، أن الهدف من المؤتمر هو تحسين التحقيقات وتوثيق العنف الجنسي في أوقات النزاع المسلح، وتقديم المزيد من الدعم والمساعدة والتعويض للناجين، وخاصة النساء والأطفال الناجين من العنف الجنسي، وضمان الرد السريع والرادع، وتعزيز نظم الأمن والعدالة، والتعاون الاستراتيجي الدولي لمكافحة هذا النوع من الجرائم، وشدد على ضرورة معاملة هذه الجرائم على أنها جرائم حرب وجرائم ترتكب ضد الإنسانية ومحاسبة ومعاقبة مرتكبيها نظرا لما تتعرض له النساء في مناطق النزاع من استغلال وانتهاك كرامتهن.

ووقع رؤساء الوفود المشاركة ومن ضمنها المملكة في نهاية المؤتمر على بيان القمة الختامي، الذي أشار إلى عزم الدول على إنهاء استخدام العنف الجنسي في الصراعات حول العالم، والتأكيد على أن منع العنف الجنسي في الصراع أمر حيوي لأجل السلام والأمن والتنمية المستدامة، والاشادة بكل من عملوا طوال سنوات عديدة وخصوصا ضحايا هذه الجرائم الذين أصبحوا مناصرين أقوياء للفت الانتباه لهذه القضية، وتأكيد وقوف الدول إلى جانبهم، وتوفير الدعم الذي يحتاجون، ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم أو المسؤولين عنها بكافة السبل المتاحة، ويدعو كل شخص إلى تحمل المسؤولية الأخلاقية للمطالبة بتغيير نظرة العالم لهذه الجرائم واستجابته لدى وقوعها لإنهاء واحدة من أكثر أنواع الجرائم ظلما في زمننا، ويرسل البيان رسائل مهمة من أهمها رسالته إلى ضحايا هذه الجرائم أن المجتمع الدولي لم ينساهم، وإلى مرتكبي هذه الجرائم البشعة أنهم لن يفروا من العقاب.

وبين العيبان أن ما يحدث في سوريا ومناطق النزاعات حول العالم من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وخاصة ما تتعرض له النساء من عنف جنسي واغتصاب كسلاح عقاب، وشدد العيبان على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي قرارات

وأفعالا حازمة حول هذه الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت، مؤكدا حرص المملكة على التعاون مع المجتمع الدولي في هذا الإطار، لافتاً إلى أن هؤلاء النساء يتحملن الآلام لحماية أنفسهن وشرفهن وكرامتهن، ويسجلن أروع الصفحات في تاريخ سجل النضال ضد الأنظمة الغاشمة وقوات الاحتلال.

الخليل يطالب نزاهة بالتركيز على مصادر الفساد قبل علاجة

قال: إن النزاهة مطلب شرعي

المصدر: جريدة المدينة الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
اضغط هنا

تحرير - عبدالرحمن القرني - عسير
طالب أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم بن محمد الخليل من رؤساء البلديات ووكلاء الأمانة ومديري العموم أن تكون النزاهة ومكافحة الفساد مطلبًا شرعيًا قبل أن تكون مطلبًا إداريًا وأكد أنه يجب على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن تركز على مصادر الفساد ومنابعة في المرتبة الأولى ومن ثم معالجته.
جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها أمين عسير في افتتاح الورشة التي نظمتها أمانة منطقة عسير ممثلة في إدارتي التطوير الإداري القانونية والتي كانت بعنوان إستراتيجية الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد وجهود الأمانة كشريك يشمله الاختصاص. حيث شملت الورشة عددًا من المواضيع حيث استهلها المحاضر والمشرف على هيئة حقوق الإنسان بعسير د. هادي اليامي الذي ثمن جهود المملكة في قمع الفساد وتحقيق النزاهة، فيما استعرض مندوب الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد نواف بن خنين مهام واختصاص الهيئة في ضوء الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

احتفالاً باليوم العالمي لمكافحة المخدرات

انطلاق فعاليات حملة "الوطن.. بسواعد امرأة"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944899

الرياض - عذراء الحسيني
تحتفل دول العالم في السادس والعشرين من يونيو من كل عام باليوم العالمي لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والمملكة العربية السعودية تعتبر من أوائل الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بالمتابعة الدؤوبة والدعم اللامحدود من القيادة الرشيدة من قبل رجل الأمن الأول صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف - وزير الداخلية - وإشراف مباشر من مدير عام مكافحة المخدرات باستمرارية تكثيف البرامج التوعوية الخاصة بأضرار المخدرات لمحاربة هذه الآفة الخطيرة حيث تم وضع خطط مدروسة لفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات لهذا العام يتم من خلالها تقديم

الرسالة التوعوية الوقائية يتضمن العديد من المحاضرات والمعارض وحلقات النقاش وورش العمل التدريبية لمختلف القطاعات "الجمعيات الخيرية، هيئة حقوق الإنسان، وإدارة مكافحة المخدرات بالحرس الملكي، والمراكز الصحية، ومكتب ديوان للمحاماة والاستشارات" احتفالاً بهذه المناسبة.
ومن ضمن فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تم عقد حلقة نقاش بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان بمشاركة عدد من القيادات والخبيرات والمختصات في المجالات التربوية والاجتماعية والإعلامية وذلك بهدف تقديم الرأي والمشورة بالرسالة التوعوية ومضمونها وأساليبها والتي يتم توجيهها لكافة أفراد المجتمع بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات حيث شارك بالاجتماع (وزارة التعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، هيئة حقوق الإنسان، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، القطاع الإعلامي. وفي نهاية الاجتماع تم التخطيط لحملة وطنية شاملة تستهدف جميع فئات المجتمع ويشارك فيها جميع القطاعات وذلك من مبدأ ترسيخ التعاون فيما بين إدارة الشؤون النسوية وباقي القطاعات ذات العلاقة إيمانا منهم بأن القضية فكرية بالدرجة الأولى والمرأة هي المستهدفة فهي الأم، الابنة، الأخت، الزوجة.
وقد أشادت مديرة إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أمل بنت يوسف خاشقجي بالتعاون الملموس من قبل العديد من القطاعات بمشاركتهم في فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تحت شعار "الوطن.. بسواعد امرأة" وذلك من منطلق الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية حيث ستشارك أمانة مدينة منطقة الرياض بوضع شعار المديرية وعبارات توعوية على لوحات الطرق في مدينة الرياض.
وسيكون لهيئة السياحة والآثار مشاركة في فعاليات اليوم العالمي في جميع فروعها بمناطق المملكة.

مسنة تثير الاستفهامات في عتيبية مكة و ٠ حقوق الإنسان" تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140618/Con20140618707007.htm

عادل بابكير (جدة)
تحاول هيئة حقوق الإنسان فك طلاسم قضية مسنة تدعى زينب وتقطن بين نفايات منزل مغلق بسلاسل حديدية في حي العتيبية بمكة المكرمة تقول إنه منزلها، حيث زارها نهاية الأسبوع الماضي فريق من الهيئة برئاسة رئيسة القسم النسوي الدكتورة جواهر النهاري. وتحدث الفريق مع عدد من سكان الحي الذين أفادوا بأن «زينب» تملك منزلا ومحلات تجارية تحت تصرف أحد أقاربها بحجة إصابتها بمرض نفسي. وقد أدخلت الى مستشفى الصحة النفسية بمكة المكرمة أكثر من مرة إلا أنها تعود الى نفس الموقع الذي تقطن فيه بعد انتهاء فترة علاجها.
وتشير معلومات حصلت عليها «عكاظ» من مصادر مطلعة الى أن زينب متزوجة منذ عام 1407هـ. وبدأت قبل 6 سنوات تعاني من مرض الذهان المصاحب للاكتئاب. وتم رصد حالتها وإعداد تقرير مفصل متضمنا توصيات سيتم رفعها لإمارة منطقة مكة المكرمة والجهات المختصة .
وحسب الدكتورة جواهر النهاري فإن المسنة زينب تعي وتدرك كل شيء باستثناء أوراقها الثبوتية التي لا تعرف مكانها. ولدى قريبها وكالة شرعية بكل أملاكها. وقد أغلق منزلها بالسلاسل الحديدية حتى لا تدخل اليه.
ومن جهته أوضح لـ«عكاظ» مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبد الله الطاوي أن الشؤون الاجتماعية أرسلت باحثات إلى المسنة زينب لكنها رفضت الذهاب معهن إلى دار إيوائية، مشيرا إلى أنها تقطن أمام منزلها ومحلاتها

وتريد استعادتها. وأضاف الطاوي أن قضية المنزل والمحلات تعتبر قضية جنائية وعلى الجهة المختصة التدخل لمعالجتها. وأكد أن الشؤون الاجتماعية على أتم الاستعداد لاستقبال زينب ورعايتها متى ما أرادت ذلك.

17 برنامجاً تدريبياً لثلاث جهات حكومية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/146382.html

عبدالعزيز الزغيبي – الرياض

أوضح وزير الخدمة المدنية رئيس لجنة تدريب وابتعاث وموظفي الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك أنه تم اعتماد تنفيذ "15" برنامجاً تدريبياً لصالح ثلاث جهات، سبع منها لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية في مجالات: الرقابة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتأسيس المشاريع الانتاجية الجماعية لمستفيدي الضمان الاجتماعي، والتعامل الأمثل مع كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في الضمان الاجتماعي، ومهارات البحث الميداني الاجتماعي.

وقال البراك خلال ترؤسه اجتماع لجنة وتدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية يوم أمس: "تم تفعيل البرامج المساندة للضمان الاجتماعي، وإعداد وتنفيذ خطط البرامج والانشطة في الدور الايوائية، وأساليب متابعة المشاريع الإنتاجية وإعداد تقارير المتابعة، إلى جانب ثلاثة برامج تدريبية لديوان المراقبة العامة وذلك في مجالات "أساسيات التدقيق المالي، وممارسة التدقيق المالي، والمعرفة الخاصة بالتدقيق المالي"، بالإضافة إلى 7 برامج للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مجالات: مبادئ المحاسبة المالية، ومبادئ المحاسبة الحكومية، ومحاسبة الأعمال المالية في شؤون الموظفين، ومحاسبة نفقات الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وأساسيات المراجعة، والمراجعة الحكومية، والرقابة على الأداء.

من جهة أخرى، ناقشت اللجنة الموافقة على ابتعاث للدراسة بالخارج وإيفاد للدراسة بالداخل لعدد من موظفي الخدمة المدنية من منسوبي الجهات الحكومية التالية: "الديوان الملكي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، رئاسة الاستخبارات العامة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة البترول والثروة المعدنية، وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد، وزارة الزراعة، وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية، مصلحة الزكاة والدخل، الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، الصندوق السعودي للتنمية، هيئة الرقابة والتحقيق، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، مصلحة الجمارك، هيئة حقوق الانسان، وزارة الشؤون البلدية والقروية"، بالإضافة إلى البت في بعض حالات الدارسين من تمديد ونقل وانسحاب وتغيير للجهة التعليمية وتغيير للتخصص وإنهاء بعض البعثات الدراسية وتصحيح بعض الأوضاع الدراسية.

أشواك

في وجهك يا معالي الوزير

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140615/Con20140615706258.htm

عبده خال

تناقلت وسائل الإعلام قصة فتاة سعودية اضطرت لدفع نصف مليون ريال لعمها (شقيق والدها) لكي يسمح لها بالزواج، وهذا العم (عضل) ابنة أخيه حتى بلغت الثلاثين من عمرها، وحين أحست بأن فرص زواجها تتضاءل بسبب تقدم السن واجهت عمها سائلة عن سبب رفضه للخطاب، فصارحها بأنه لن يسمح لها بالزواج ما لم تتخل عن ورثها من والديها والبالغ نصف مليون ريال مقابل تزويجها.

ونشر هذه القصة على الملأ علينا أن لا نتعامل معها كخبر، بل كبلاغ لوزير العدل أو لرئيس المحكمة التي تقطن في محيطها تلك الفتاة يستوجب التدخل ومنع الظلم الجائر الذي وقع على الفتاة كما يجب تدخل جميع الهيئات الإنسانية والحقوقية لإنصاف الفتاة من جشع العم وتسلطه، وإن لم يحدث تدخل فهذا يعني رضانا بالممارسات الخاطئة والسكوت عنها بما يشجع بقية الجشعين بالاستمرار في الظلم والاستبداد، وإن شاءت أي فتاة التخلص من مثل هذا الظلم تدفع مقابلا لحريتها.

وقضية عضل النساء من القضايا النائمة والتي تتحرك ببطء عبر وسائل الإعلام من غير العمل الجاد لاجتثاثها من واقعها الاجتماعي.

علما أن العنوسة تمثل خلايا نائمة في المجتمع، وستنفجر في وجوهنا فجأة من غير أن نوفر خطة لإدارة هذه المشكلة الاجتماعية الخطرة.

ويكفينا علما أن نعرف أن عدد الفتيات العوانس في المملكة وصل إلى المليون ونصف المليون، وأن هذا العدد مرشح للزيادة إلى نحو أربعة ملايين فتاة في السنوات الخمس المقبلة.

وهناك دراسات عديدة ذهبت إلى أن العضل أسهم في زيادة نسبة العنوسة ومع علمنا بكيف تحاك هذه (الجريمة) إلا أننا لانتعامل معها في سياق الأولويات، وأنها تمثل خطورة بالغة على النسيج الاجتماعي والأخلاقي.

ويبدو أن هيئة حقوق الإنسان قد اقتربت ـ سابقا ـ من هذه المشكلة حين ألحقت بتقريرها في إحدى السنوات فيلما توعويا بث على مواقع التواصل الاجتماعي يحذر فيه من عضل النساء، والهيئة حين بثت ذلك الفيلم تعلم علم اليقين باستغلال الولاية، وأن هناك قضايا عديدة تدور في ردهات المحاكم للفتيات يطالبن بحقوقهن في الزواج، وتكوين أسرة والخروج من استبداد الولي.

وأعتقد أن علينا تجاوز مرحلة التوعية كوننا جميعا نعرف هذا الداء المستوطن بيننا منذ عقود من الزمان، وتشخيص الداء يعني الانتقال إلى العلاج ولهذا يستوجب الانتقال من مرحلة التوعية إلى استصدار تشريع ينص صراحة بمعاقبة أي ولي يتعسف في معاملة ابنته أو أخته ويمنعها من الزواج وما لم تكن هناك عقوبة رادعة فلن تجدي التوعية كون بعض أفراد المجتمع بهم صرامة وجلافة لا تلين إلا بالعقوبة.

فهل يتم تخليص الفتيات من هذا العضل من خلال تشريع يتم تعميمه ليفهم الولاة أن مصيرهم وخيم متى ما مارسوا العضل على النساء؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الكويت والسعودية أقل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معدل البطالة

سياسات وزارة العمل تنقل المملكة من المرتبة 27 إلى المرتبة 18 بين أقل دول العالم في معدلات البطالة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944383

أشار تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أن الكويت والسعودية سجلتا أقل معدلات البطالة في عام 2013 من بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذكر التقرير أن أعلى معدلات البطالة في عام 2013م سُجِّلت في تونس التي بلغ فيها معدل البطالة 16.7%، وجاءت بعدها إيران بمعدل بطالة بلغ 12.9%، ثم الأردن بمعدل 12.2% (الجدول رقم1).

وذكر التقرير الذي تنشره "الرياض" أن أعلى معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سُجِّلت في السودان التي بلغت فيها نسبة التضخم 36.5% في عام 2013 مقارنة بالعام السابق. وجاءت بعدها إيران بنسبة تضخم بلغت 35.2%، ثم باكستان وأفغانستان بنسبة 7.4%، ثم مصر بنسبة 6.9%، ثم تونس بنسبة 6.1%، ثم الأردن بنسبة 5.5%.

وسجلت إيران أعلى مستوى في مؤشر البؤس "Misery Index " (مجموع معدلي التضخم والبطالة)، حيث بلغ فيها المؤشر 48.1%، وحلت بعدها السودان في المرتبة الثانية بنسبة 46.1%، وجاءت تونس ثالثاً بنسبة 22.8%، ثم مصر بنسبة 19.9%، ثم الأردن بنسبة 17.7%، ثم باكستان بنسبة 14.1%، ثم الجزائر بنسبة 13.1%. ويعد ارتفاع المؤشر مقياساً لدرجة شقاء الناس في بحثهم عن الوظائف (معدل البطالة) وفي تحملهم لنفقات المعيشة (معدل التضخم).

وأظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن السعودية احتلت المرتبة (18) عالمياً في انخفاض معدل البطالة في عام 2013، وكانت المملكة تحتل المرتبة (27) في الترتيب العالمي في عام 2010م (الجدول رقم 2)، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل في السنوات الأخيرة ساهمت في خفض معدلات البطالة لاسيما قراراتها المتعلقة بتوفير فرص عمل أكبر للسيدات.

مختصون: هروب الخادمات ظاهرة دولية سببها الرئيس تدني الأجور والفجوة بين العرض والطلب

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944380

جدة - محمد حميدان

أكد عدد من العاملين في قطاع استقدام العمالة المنزلية ل"الرياض" أن ظاهرة هروب العمالة المنزلية والخادمات هي ظاهرة عالمية تحدث في غالبية دول العالم وليست مقتصرة على المملكة مشيرين إلى أن تدني الرواتب ووجود فجوة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة.

وقال عضو لجنة مكاتب الاستقدام السابقة في غرفة جدة للتجارة والصناعة غازي بن عمر غراب إن السبب الرئيس وراء هروب الخادمات في المملكة يعود الى الإغراءات التي تجدها العاملات المنزليات من قبل فئات لم يتوفر لها الاستقدام ومع أن الظاهرة تحدث طوال العام الإ أن شهر شعبان يشهد زيادة في حوادث الهروب نتيجة لكثرة الطلب على الأيدي العاملة والحاجة لها في شهر رمضان، وهناك أسر تقدم للخادمة الهاربة أجرا يتراوح ما بين 2000 و3000 ريال، والحل الأمثل للتصدي لذلك هو تمكين راغبي الاستقدام وتوفير الفيز لهم بما في ذلك الأسر المقيمة من غير السعوديين حيث كشفت لنا خبراتنا السابقة أن كثيرا من تلك الأسر ملجأ الخدمات الهاربات الأول.

وأشار غازي غراب إلى أن الظاهرة مشاهدة في عدد من الدول الخليجية والعربية، وتزيد في الدول التي تقل فيها أجور الخادمات مثل الاردن ولبنان ولعل ما يزيد نسبتها في المملكة، ويجعلها ملاحظة بشكل أكبر هو عامل النسبة السكانية والكثافة العددية للأيدي العاملة بالمملكة وكثرة الاستقدام بالتالي قياسا بدول أقل تعدادا مثل دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى الخادمات من دول إفريقية كأثيوبيا يسجلن حاليا النسبة الأعلى في معدلات الهروب في حين لازالت العمالة الإندونيسية التي كانت تسجل أعلى معدلات نسب الهروب في السابق متوقفة.

آخر التقارير المتداولة تشير الى أن وزارة العمل وضمن سعيها الجاد لحفظ حقوق طرفي المعادلة (صاحب العمل والعامل) تدرس بجدية إطلاق بوليصة تأمين ضد هروب العمالة المنزلية وهو أمر مطبق في بعض الدول المجاورة ويحمي حقوق صاحب العمل جراء هروب العمالة.

مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء منح "العدالة" فرصة أخرى للنظر في الدعاوى

محاكم الاستئناف الإدارية.. "حقك ما يضيع"!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944336

الرياض، تحقيق - عبدالعزيز الراشد

أكَّد مُختصون على أنَّ الاستئناف يُعدُّ درجة تقاضٍ ثانية تضمن تحقُّق القضاء من أيَّ خلل أو نقص محتمل للأحكام، من خلال إعادة نظر الدعوى أمام محكمة أخرى منفصلة وقضاة مستقلين عن المرحلة الأولى يكونون أكثر خبرة وتجربة، وبالتالي تكون الدعوى أقرب للعدالة التي يتطلَّع لها الجميع، مشيرين إلى أنَّ ذلك هو أحد حسنات مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم، مضيفين أنَّ محاكم الاستئناف الإدارية هي أحدث درجات التقاضي وأكثرها إنصافاً وعدالة، موضحين أنَّها تُتيح للخصوم وللمتضررين فرصة أخرى للمرافعة والمدافعة، كما أنَّها تمنح القضاء الفرصة لتأكيد أو إعادة النظر في الأحكام التي لم تستوف الشروط أو الإثبات، لافتين إلى أنَّها تُمثِّل تطوراً تاريخياً للقضاء الإداري في المملكة.

وتتولى محاكم الاستئناف الإدارية النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، إذ إنَّها تحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المُقرَّرة نظاماً، وشهدت تلك المحاكم تطوراً لافتاً في أعمالها، كما تمَّ مؤخراً افتتاح المزيد منها في مختلف مناطق المملكة، وتزامن ذلك مع زيادة أعداد قضاتها بهدف تسريع الفصل في القضايا وتحقيق مزيد من العدالة، بما يتواءم وأهداف مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتطوير مرفق القضاء.

نقلة نوعيَّة

وقال "د.أحمد الصقيه" –محام، وقاضٍ سابق-:"نحن الآن أمام نقلة نوعيَّة سيشهدها قضاء الاستئناف الإداري، الذي يأتي ضمن رؤية تطوير مرفق القضاء"، موضحاً أنَّ محكمة الاستئناف الإدارية ظلت لسنين عدَّة محكمة ورق تفحص الاعتراض على الأحكام، كما أنَّها لا يترافع أمامها الخصوم إلاَّ استثناءً، مشيراً إلى أنَّ الجميع ينتظرون أن تتحوَّل وفقاً لأنظمة المرافعات الجديدة الصادرة مؤخراً إلى محكمة يمكن للمتقاضين الحضور والترافع أمامها، ويمكن لهم الاعتراض على الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا، وفق قواعد الالتماس.

وأضاف أنَّ ثمرة ذلك هي تحقيق مزيد من ضمانات العدالة الكاملة للمتقاضين، مُبيِّناً أنَّ آخر دلالات السعي لتحقيق هذه الثمرة، هو ما أقره مجلس القضاء الإداري مؤخراً بإنشاء دائرة جديدة تحت مسمى الدائرة السابعة في محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة الرياض، والتي تُعنى بالنظر في الاعتراضات على قرارات لجنة المساهمات العقارية.

إجراءات عادلة

وأشار "د.محمد بن عبدالله المشوح" –محام، ومستشار قانوني- إلى أنَّ مبدأ التقاضي على درجتين هو أحد الضمانات التي كفلها المُشرِّع والمُنظِّم للمتقاضين، موضحاً أنَّها ذات أهميَّة كبيرة، إذ تُتيح للأطراف تقديم دفوعهم مرة أخرى لجهة وقضاة آخرين؛ ممَّا يعني إمكانية نقض الحكم السابق أو تأييده، مضيفاً أنَّ غالبية الأحكام تمر بإجراءات عادلة في أكثر من هيئة ودائرة قضائية للدراسة والتأمُّل، الأمر الذي يُستعبد معه احتمالية نقصها وقصورها.

ولفت إلى أنَّ مبدأ تعدُّد درجات التقاضي المعمول به في محاكمنا الإدارية يمنح المتخاصمين، سواءً كانوا إدارت أو جهات حكومية أو أفراد، الفرصة لتصحيح حكم الدرجة الأولى، الذي ربَّما صدر عن خلل أو تقصير، مؤكداً على أنَّ هذا المبدأ يُشبع غريزة العدالة في نفس المحكوم عليه.

إعادة نظر الدعوى
وأوضح "د.ماجد قاروب" -عضو المجلس الاستشاري للمحاماة بوزارة العدل- أنَّ الاستئناف يُعدُّ درجة تقاضٍ ثانية تضمن تحقُّق القضاء من أيِّ خلل أو نقص محتمل للأحكام، من خلال إعادة نظر الدعوى أمام محكمه أخرى منفصلة وقضاة مستقلين عن المرحلة الأولى يكونون أكثر خبرة وتجربة، وبالتالي تكون الدعوى أقرب للعدالة التي يتطلَّع لها الجميع، مضيفاً أنَّ ذلك هو أحد حسنات مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله- لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم.
تطوّر تاريخي
وبيَّن "أحمد المحيميد" -مستشار قانوني- أنَّ محاكم الاستئناف الإدارية هي أحدث درجات التقاضي وأكثرها إنصافاً وعدالة، مضيفاً أنَّها تُتيح للخصوم وللمتضررين فرصة أخرى للمرافعة والمدافعة، كما أنَّها تمنح القضاء الفرصة لتأكيد أو إعادة النظر في الأحكام التي لم تستوف الشروط أو الإثبات، موضحاً أنَّ هذه هي أعلى درجات العدالة والشفافية، مشيراً إلى أنَّها تُمثِّل تطوراً تاريخياً للقضاء الإداري في المملكة.
وأضاف أنَّه رغم اختصاص ديوان المظالم بتشكيل وتنظيم محكمة الاستئناف الإداري، إلاَّ أنَّ ديوان المظالم لا يزال يختص في استقبال طلبات التظلّم من القرارات الإدارية لبعض اللجان القضائية الابتدائية، مثل قرارات الهيئة الصحية الشرعية، التي لا تُعدُّ قراراتها نهائية إلاَّ بعد التظلُّم من قراراتها أمام ديوان المظالم أو انقضاء المهلة النظاميَّة للتظلُّم، مُبيِّناً أنَّ ذلك يحدث رُغم وجود وتشكيل واختصاص محكمة الاستئناف الإداري، التي تختص بالاستئناف وليس بالتظلم، وهذا ما لم يتضمَّنه نظام المرافعات الجديد أمام الديوان.
وأكَّد على أنَّ التظلُّم يختلف عن الاستئناف، إذ إنَّ الأول اعتراض دون مرافعة أو فتح للقضية من جديد، بينما الاستئناف هو إعادة للمحاكمة وفتح باب المرافعة من جديد، مضيفاً أنَّ نظام المرافعات أمام ديوان المظالم حدَّد اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية، وهي محاكم الدرجة الثانية الإدارية في النظر بشأن الأحكام التي تصدر من المحاكم الإدارية الأدنى، وذلك بعد سماع أقوال الخصوم، وفقاً للإجراءات المُقرَّرة نظاماً، أي إنَّها تتبع الإجراءات نفسها المكفولة للمحاكم الإدارية الابتدائية أو المحاكم في أول سلم القضاء.
طعون استئنافيَّة
وأشار إلى أنَّ محكمة الاستئناف الإدارية تختص بالطعون الاستئنافية المُقدَّمة عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية، مضيفاً أنَّ محكمة القضاء الإداري تُعدُّ في هذه الحالة محكمة درجة ثانية أو محكمة استئنافية، موضحاً أنَّ الحكم الصادر في الاستئناف من محكمة القضاء الإداري هو حكم نهائي واجب التنفيذ، مُبيِّناً أنَّه رُغم ذلك فإنَّ الطعن يتم قبوله أمام المحكمة الإدارية العليا، إلى جانب قبول طلب الالتماس أو إعادة النظر، وفقاً لنظام المرافعات أمام ديوان المظالم.
وأوضح أنَّ المُهلة المحددة للاعتراض على الأحكام هي (30) يوماً من تاريخ استلام صورة نسخة الحكم الابتدائي أو من التاريخ المُحدَّد للاستلام في حال عدم الحضور، مضيفاً أنَّه إذا لم يُقدَّم الاعتراض من أطراف الدعوى خلال هذه المهلة، فإنَّ الحكم يُصبح نهائياً واجب التنفيذ، فيما تكون الأحكام الصادرة في الدعاوى المنصوص عليها على خلاف ما طلبته الجهة الإدارية أو في غير مصلحتها واجبة التدقيق، إذا لم يستأنف مُمثِّل تلك الجهة الحكم خلال المدة المقررة.
ولفت إلى أنَّ محاكم الاستئناف الإدارية تختص بالدعاوى التي يختص بها ديوان المظالم مُمثلاً بالمحاكم الإدارية، وهي الدعاوى المتعلّقة بالحقوق المُقرّرة في أنظمة الخدمة المدنية والعسكرية والتقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة أو ورثتهم والمستحقين عنهم، إلى جانب دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يُقدّمها ذوو الشأن، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل أو عيب في السبب، أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة، بما في ذلك القرارات التأديبية، والقرارات التي تصدرها اللجان شبه القضائية والمجالس التأديبية.
وأضاف أنَّ محاكم الاستئناف الإدارية تختص أيضاً بالقرارات التي تُصدرها جمعيات النفع العام وما في حكمها والمتصلة بنشاطاتها، إلى جانب قضايا التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة والدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها "العقوبة الإدارية"، وكذلك الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة، إضافة إلى طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام المُحكّمين الأجنبية، مشيراً إلى أنَّ النظام جعل رفض جهة الإدارة أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه طبقاً للأنظمة واللوائح في حكم القرار الإداري.

في تعديلات مرتقبة على نظامها.. تكشفها "الرياض"

مساواة أعضاء هيئة التحقيق بالقضاة في الرواتب والمزايا ورفع تقاعدهم إلى السبعين

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944250

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

أجرت هيئة الخبراء تعديلات على عدد من مواد نظام هيئة التحقيق والادعاء العام ووافقت اللجنة المختصة بمجلس الشورى على بعضها، فعادلت وظائف أعضاء الهيئة بوظائف القضاة ونصت على معاملتهم من حيث الرواتب والبدلات والمكافآت والمزايا معاملة نظرائهم في نظام القضاء ومساواتهم بسن التقاعد الذي رفعته الهيئة إلى السبعين بدلاً من 65 سنة في النظام القائم.

وعارضت قضائية الشورى تعديلات " الخبراء" في منح الصفة القضائية لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء كما رفضت أن تكون قرارات مجلس الهيئة غير قابلة للطعن أمام أي جهة قضائية وعللت ذلك بأن الصفة القضائية لا تمنح إلا لمن هم تحت ولاية السلطة القضائية والهيئة لا تتبع هذه السلطة فلو أعطيت هذه الصفة لتتابعت جهات أخرى مثل المجالس التأديبية العسكرية ونحوها في طلبها.

واقترحت اللجنة أن تكون العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على عضو الهيئة، اللوم وإنهاء الخدمة مباشرةً بدلاً من إحالته إلى التقاعد وأكدت أن ذلك يدفع الإشكال الوارد في عبارة " الإحالة على التقاعد" من استحقاق عضو الهيئة لمعاش تقاعدي قبل السن المقررة في نظام التقاعد وأسوةً بالتعديل الذي أجري على نظام القضاء الجديد في هذا الشأن.

وطالبت التعديلات التي حصلت " الرياض" على تفاصيلها، ان يكون رئيس هيئة التحقيق بمرتبة وزير بدلاً من الممتازة، كما حذفت عبارة " وزير الداخلية" من مواد النظام واستبدلتها بكلمة " المشرف."

أكدت أمام الجمعية العامة على أهمية التفريق بين الإرهاب وحق الشعوب في مكافحة الاحتلال

المملكة تدعو إلى تعريف دولي لظاهرة الإرهاب وصياغة اتفاقية شاملة لمكافحتها

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944289

نيويورك - و.ا.س

أكدت المملكة العربية السعودية أن ظاهرة الإرهاب هي أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن والتي لم تعد محاربتها شأناً محلياً ينحصر في حدود دولة ما وإنما تعدت ذلك لتصبح هدف المجتمع الدولي بأسره.

وأعرب معالي المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي في الكلمة التي ألقاها الليلة قبل الماضية أمام الجمعية العامة الثامنة والستين حول المراجعة الرابعة للاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عن أسف المملكة العميق حيال الأحداث الأليمة التي تجري في العراق التي أدت إلى اقتحام القنصلية العامة لتركيا واختطاف العاملين فيها وعوائلهم إضافة إلى العديد من المدنيين العاملين في إحدى محطات الطاقة وكذلك للعملية الإرهابية التي حدثت في باكستان وراح ضحيتها ما يزيد عن ثلاثين قتيلاً غير الجرحى، متمنيًا أن تجعل هذه الأحداث الأليمة المجتمع الدولي أكثر إصرارًا واتحادًا في مواجهة ظاهرة الإرهاب العالمي.

وأوضح أن المملكة عانت من عمليات الإرهاب واتخذت العديد من التدابير اللازمة لمحاربة هذه الآفة الخطيرة على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مع العمل على تنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو التحريض عليها أو الاشتراك فيها أو حماية مرتكبيها.

وقال "إن المملكة تجاوبت في ذلك الخصوص مع متطلبات جميع القرارات واللجان الدولية لمكافحة الإرهاب وهي ترى أن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب يجب أن يلازمه صدق النوايا لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها".

وأشار السفير المعلمي إلى ما ورد في تقرير الأمين العام للامم المتحدة عن جهود المنظمة الدولية في تطبيق الاستراتيجة العامة لمكافحة الارهاب التي صدرت بالرقم A/68/841 والى علامات الاستنفار العديدة في ذلك التقرير وخاصة الواردة في الفقرات 10-19 التي تشير الى أن ظواهر الارهاب في تطور وانتشار دائم برغم جميع الجهود المبذولة. وأوضح أن أهم وأخطر هذه الظواهر ظاهرة الإرهابيين الفرادى وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقال "إن المملكة ولمواجهة هذه الظواهر المشار اليها كانت من أوائل الدول التي تعاملت مع هذه القضية من الزاوية التشريعية والأمنية وذلك عن طريق إصدار القوانين واللوائح التي تجرم من يقوم بالسفر خارج البلاد للمشاركة في أعمال إرهابية في أي من أقطار الأرض وكذلك من يحرض على ذلك ولو من بعيد أو من يمول أو يتستر على ذلك. وأضاف ان المملكة وعلى الصعيد المحلي تقوم بالعديد من الجهود لمحاربة الإرهاب فكرياً ونفسياً، مؤكدًا أن مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية أصبح مرجعًا دوليًا في هذا المجال وباتت تجربته الفريدة في إعادة تأهيل الأفراد الذين تأثروا بالفكر المتطرف نموذجًا يقتدى به لأن المعالجة الشاملة التي لا تتوقف عند الجانب الأمني هي الحل الذي تؤمن المملكة بجديته وفعاليته وتمشيه مع مبادئ حقوق الإنسان. وبيّن أن المملكة وعلى الصعيد الإقليمي والدولي تعمل وبكل جدية من خلال جميع المحافل الدولية ومن خلال رئاستها للمجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCCT) الذي شارف على إنهاء أعمال عامه الثاني الذي دعمته بمبلغ 100 مليون دولار أميركي على تنسيق الجهود وتبادل الخبرات لمكافحة الإرهاب.

وأعرب معاليه عن السرور لدور المركز المتزايد في نظام الأمم المتحدة والتقدير والإشادة التي يحظى بها من مختلف

الدول التي بدأت تلمس أهمية هذا الدور خاصة في مجال بناء القدرات، مؤكدًا التزام المجلس الاستشاري للمركز تقديم الدعم السياسي والارشادي اللازمين حتى يصل إلى أهدافه المنشودة.
وطالب لتحقيق هذا الهدف، جميع الدول بدعم أعمال المركز ليس فقط بالتبرعات المالية بل بمده بالخبرات والعناصر البشرية المدربة وأساليب العمل لتسهيل مهمته في خدمة جميع دول العالم. وأوضح أن المملكة ومن المنطلق ذاته تدعم العديد من المبادرات الدولية الأخرى كدور المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) الذي تشارك في عضويته وأعماله وكذلك تشيد بالجهود الأممية وخاصة جهود لجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب مثل لجنة 1540، ولجنة 1267، ولجنة 1989، وغيرها. وشرح المعلمي أن الاحداث الإرهابية المؤسفة التي شهدها العالم العام الماضي والمآسي التي يشهدها خلال الأيام القليلة الماضية تدل بوضوح على أن التركيز على الحل الأمني لا يحل المشكلة وإنما يدفع بالظاهرة إلى الدخول في فترات تنحسر فيها موجتها لتعود مرة أخرى بشكل أكثر قوة وتأثيرًا. وقال "إن الركيزة الأولى للاستراتيجية الأممية لمكافحة الإرهاب التي تتناول العوامل المؤدية إلى ظهور الإرهاب وانتشاره هي ما يجب التركيز عليه مع العناية بما ورد في تقرير حماية حقوق الإنسان أثناء جهود مكافحة الإرهاب عن أهمية التأكد من أننا لا نصنع إرهابيين أكثر من الذين نقضي عليهم في إطار جهود المكافحة. وجدد التأكيد على أن إرساء العدالة وإزالة الظلم واستتباب سيادة القانون والتنمية والتعليم والحوار والقضاء على الاحتلال هي أقوى الوسائل للقضاء على جذور تلك المشكلة. وقال "إن المملكة أكدت في إدانتها للإرهاب أهمية التفريق وعدم الربط بين الإرهاب وقتل الأبرياء والاعتداء على ممتلكاتهم وبين حق الشعوب في تقرير المصير والكفاح من أجل سيادتها ومكافحة الاحتلال الأجنبي"، موضحاً أن إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله لابد وأن تشمل الإرهاب الرسمي مثل إرهاب الدولة الممنهج الذي يمارس علنًا ضد المدنيين العزل.
وأضاف أن العديد من قرارات الأمم المتحدة فرقت بوضوح بين الإرهاب الذي هو فعل إجرامي ووجه من وجوه الحرب غير المشروعة وبين الكفاح المسلح ضد الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي الذي هو نضال وكفاح مشروع يستند على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وهو حق مثبت في ميثاق الأمم المتحدة ومؤكد في القرارات الدولية ومكرس في مبادئ القانون الدولي.
وشدد معاليه على أهمية التوافق اليوم أكثر من أي وقت مضى حول تعريف ظاهرة الإرهاب واتخاذ خطوات جادة تجاه إبرام اتفاقية شاملة لمكافحتها وتحسين سبل تنسيق جهود الأمم المتحدة وتوحيدها وتقليص الكيانات العديدة التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب لتخفيض التكاليف والتخلص من أي تكرار او هدر للموارد الثمينة وأهمها أرواح الأبرياء حول العالم. وكرر السفير المعلمي مطالبته بعدم غض الطرف وتجاهل أسوأ أنواع الإرهاب وهو إرهاب الدولة ضد مواطنيها وارتكاب أبشع أنواع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب واستخدام أبشع أنواع الإذلال والمهانة لإرهابهم وإرعابهم. وقال متسائلاً "بماذا يمكن أن نصف استخدام النظام السوري في دمشق البراميل المتفجرة ضد المدنيين والأسلحة الكيمائية والغاز السام سوى أنه إرهاب دولة جارت على مواطنيها واستخفت بالقانون الدولي وجميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات الدولية حول الإرهاب ودون رادع لهذا العدوان حتى الآن." وخلص إلى القول "إن مثل هذه التصرفات الإجرامية التي تقوم بها الدولة ضد شعبها هي التي تتسبب في إيجاد بؤر تتسع يومًا فيوم يرتع فيها الإرهابيون والمرتزقة وهو الامر الذي أكدت المملكة مرارًا وتكرارًا خطورته كونه أحد الأسباب المهمة وربما أهمها على الإطلاق في الوقت الحالي لنشر الإرهاب ليس فقط في المنطقة بل في العالم أجمع".

اتصالات مرئية بين معتقلي غوانتاناموا وأسرهم بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944442

الرياض - سعود المسعود:
أجرت أربع أسر من مدينة الرياض خلال الأسبوع الجاري اتصالات مرئية مع أبنائهم المعتقلين في غوانتاناموا، يأتي ذلك في ختام المرحلة العشرين للاتصالات المرئية بين المعتقلين وذويهم والتي نظمتها هيئة الهلال الأحمر.
وذكر المتحدث الرسمي للهيئة بمنطقة الرياض أحمد العنزي إلى أن المكالمات المرئية تمت بحضور مندوبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر رباب سمير وإبراهيم العنزي ومحمد جميل كردي وبديعة الراوي، مندوبي الشؤون الدولية بهيئة الهلال الأحمر السعودي.

إصلاح ذات البين بمكة تنظر 288 قضية قصاص محولة من 13 منطقة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944251

مكة المكرمة - هاني اللحياني
رفعت لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة تقريرها السنوي لصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، ورئيس مجلس إدارة اللجنة وهو تقرير يتضمن منجزات اللجنة وجهودها في تحقيق الأمان الأسري والمجتمعي ومساعدة المحكومين بالقصاص ممن يسوغ التدخل في قضاياهم بالعفو.
وطبقاً للتقرير فإن اللجنة استلمت 715 قضية تطلب التدخل والتوسط لرفع سيف القصاص وذلك من إمارات 13 منطقة من مناطق المملكة حيث تحقق العفو في 304 قضايا فيما لا زالت 288 قضية تحت الإجراء ما بين اللجنة وإدارات السجون وأهل الدم.
وأبان التقرير أن قضايا المحكومين بالقصاص المنظورة 288 من منطقة عسير ومن المنطقة الشرقية ومن الرياض والباحة والحدود الشمالية وتبوك وجازان والقصيم والمدينة المنورة وحائل والجوف وغيرها.
ووفقاً للتقرير السنوي فإن اللجنة وفقت في إنهاء أكثر من 21 ألف قضية من قضايا إصلاح ذات البين على مستوى منطقة مكة المكرمة منذ إنشائها في مطلع ذي الحجة 1422 ه في اتجاهات متعددة ومناح مختلفة منها الخلافات الأسرية حيث تحقق الصلح في 4463 قضية لخلافات بين الأهل والإخوة والأقارب و752 قضية عقوق و1129 لقضايا العنف الأسري بأنواعه الجسدي والمعنوي لأولاد وزوجات تعرضوا للعنف.

وكشف التقرير أن اللجنة أخمدت فتيل 3047 قضية زوجية تمثلت في خلافات بين الزوجين حول النفقة والحضانة والنشوز والطلاق إضافة إلى حل 1223 قضية مالية حيث تدخلت اللجنة في خلافات مالية نشأت بين أفراد ومؤسسات وشركات تجارية حفظت الحقوق وضمنت التراضي واستبقاء الود.

وأشار التقرير إلى أن اللجنة عالجت 967 قضية خلافية اجتماعية وقعت بين جيران داخل الأحياء السكنية بمحافظات منطقة مكة المكرمة إضافة إلى مباشرة 428 قضية مخدرات في قضايا يكون تعاطي المخدرات سبباً رئيساً للقضية الواردة إلى اللجنة.
وأماط التقرير اللثام عن التصدي ل 268 قضية لفتيات نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات وفقت اللجنة في معالجة أوضاعهن من خلال التوسط بينهن وبين أسرهن لتسلمهن أو تزويجهن بعد إقناع أولياء أمورهن من أشخاص أكفاء بعد التقصي عنهم ودراسة أوضاعهم مع المساعدة على تهيئة بيت الزوجية.
وتناول التقرير مجالات أخرى لعمل اللجنة منها الاستشارات الأسرية والاجتماعية عبر هواتف اللجنة أو عن طريق موقعها الالكتروني بما يفوق 12645 استشارة.
من جانبه ربط الرئيس التنفيذي للجنة النجاحات التي تحققت للجنة بالدعم اللامحدود الذي تحظى به اللجنة من قبل إمارة منطقة مكة المكرمة وقال: إن اللجنة مقبلة على وثبات جديدة تدفعها إلى الرقي بخدماتها وتوسيعها دائرة عملها داخل محافظات المنطقة برعاية واهتمام ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس مجلس إدارة اللجنة وفق عمل مؤسسي يهدف إلى حماية لحمة المجتمع ومواجهة عوامل الفرقة والنزاع ونبذ أسباب التشاحن والبغضاء وإشاعة روح الحب والمودة والتسامح والأخوة والتعاون على البر والتقوى.

تلبية لطلبات إمارات المناطق ومجالسها ورغبات المواطنين

"الشورى" يؤكد المطالبة بافتتاح مراكز للأمر بالمعروف في 1210 مراكز إدارية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944245

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
يختم مجلس الشورى جلسة غد الاثنين بمناقشة معاناة الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم تمكنها من تلبية طلبات إمارات المناطق ومجالسها ورغبات المواطنين بافتتاح مراكز هيئة جديدة تنفيذاً لما نصت عليه المادة الثالثة من نظامها "يفتتح العدد الكافي من المراكز في كل مدينة وقرية."
وشددت لجنة الشورى المختصة بدراسة أداء الرئاسة على أهمية افتتاح فروع ومراكز للهيئة خاصة مع التوسع العمراني الذي تشهده المملكة في مدنها
وأشارت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في تقرير حصلت عليه "الرياض" إلى أن 88% من المراكز الإدارية في المملكة لم يعتمد فيها مراكز هيئة وأشارت إلى أن هناك 167 مركزا للهيئة من أصل 1377 مركزاً إدارياً مما يعني ان نسبة التغطية لا تتجاوز 12% من إجمالي عددها وذلك بسبب النقص في عدد الوظائف.
إنهاء 93% من القضايا بالتعهد والمناصحة وإحالة (24) ألفاً لجهات الاختصاص
وجددت اللجنة المطالبة بافتتاح التوصية بافتتاح مراكز هيئة جديدة في الأماكن المحتاجة إلى ذلك في جميع المناطق على سبيل التدريج إلى أن يتم تسديد الاحتياج وتأتي التوصية تأكيداً على قرار أصدره الشورى في هذا الشأن قبل أكثر من ثلاث سنوات.
4524قضية سحر وابتزاز وهروب للفتيات وجرائم أخلاقية وخمور.. في عام

وفيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالشباب لاحظت قضائية الشورى قلة البرامج الموجهة للشباب حيث لم تتجاوز التوجيهية منها (6) برامج في مدارس التعليم العام والجامعات فقط وذلك في بعض مناطق المملكة، لذلك طالبت اللجنة الرئاسة بالقيام بمزيد من البرامج التوعوية الموجهة للشباب والشابات.
وسجلت نسبة القضايا التي ضبطتها الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انخفاضاً بنسبة 3% في العام 341435 عن العام الذي سبقه وأنهت الرئاسة 305 الآف و783 قضية بالتعهد والمناصحة بمعدل يُقدر ب93% من إجمالي المخالفات وهو ما يظهر حسب تقرير لجنة مختصة في الشورى حرص الرئاسة على مبدأ الإصلاح وأحالت 24452 قضية لجهات الاختصاص بمعدل يصل 7% من الإجمالي العام للوقوعات، وكشف التقرير المعروض على مجلس الشورى يوم غد الاثنين للمناقشة عن 4524 قضية مابين سحر وابتزاز وهروب للفتيات وجرائم اخلاقية وخمور.
وأكدت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية للمجلس قيام الرئاسة بجانبين أساسين في عملها، الأول الوقائي لدفع المنكر قبل وقوعه، والثاني العلاجي في حال ضبط المخالفات الشرعية واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها، وكان لها إسهام بارز في موسم الحج والعناية كذلك في مجال الجرائم المعلوماتية.

بدء منع العمل تحت أشعة الشمس.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944220

الرياض - واس:
أعلنت وزارة العمل تطبيقها لنظام منع العمل تحت أشعة الشمس ابتداءً من يوم الأحد القادم، على جميع المُنْشآت من الساعة الـ 12 ظهراً إلى الساعة الـ3 مساءً خلال الفترة الواقعة بين 15 من شهر يونيو إلى نهاية يوم الـ 15 من شهر سبتمبر من كل عام ميلادي.
وأوضحت الوزارة في إعلانها بأن التنظيم يستثني العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وعمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.
ويأتي هذا التنظيم حرصاً على سلامة وصحة العاملين، وما تقتضيه مصلحة العمل، نظراً لتغير الظروف المناخية، التي قد تُعرض سلامة العمالة لأخطار جسيمة، حيث تعمل وزارة العمل على توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر العمل المختلفة.
وأكّدت وزارة العمل أنّه في حال مخالفة هذا القرار فإنها ستُطبق أحكام العقوبة المنصوص عليها في نظام العمل، المتضمنة معاقبة المخالفين بغرامة تصل إلى عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق نهائياً، مع إيقاف مصدر الخطر.

أكد أن الحكومة العراقية عاجزة عن حماية المعتقلين السعوديين

المحامي الجريس: السجين السعودي بالموصل بصحة جيدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 15 شعبان 1435هـ - 13 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/943775

- مبارك العكاش

بعد تناقل بعض الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي خبر (هروب) سجين سعودي من المعتقلين السعوديين في العراق من سجون الموصل.

أكد محامي المعتقلين السعوديين بالعراق عبدالرحمن الجريس أن سجين الموصل السعودي بصحة جيدة ولم يتعرض لإصابات جراء اقتحام المجاميع المسلحة لسجن "تسفيرات الموصل " الذي كان معتقلاً فيه منذ أكثر من ستة أشهر.

وقال الجريس إن السجين الثلاثيني تواصل مع أسرته ووالدته، واتصل بمكتبه بصفته مكتب المحاماة المتابع لقضيته وطلب معالجة وضعه القانوني مع الجهات المعنية كونه لا يحمل أي توجهات إيدلوجية أو انتماءات لأي جهة.

وأبان الجريس أن المعتقل السعودي قد دخل العراق بطريقة رسمية بجواز سفره من خلال السفر من مطار الدوحة إلى مطار بغداد الدولي رفق زوجته العراقية وأولاده لزيارة أرحامهم قبل سنتين ، وتم اعتقاله من المطار لكونه يحمل الجنسية السعودية حتى استقر الحال به في سجون الموصل التي تم اقتحامها وتم هروب وإجلاء السجناء والمعتقلين منها بالقوة الجبرية من قبل المقتحمين ولا زالت مستنداته الرسمية لدى المحاكم العراقية.

وتحفظ محامي الموقوفين أمنياً على كلمة الهروب ورأى بأن المسمى الصحيح هو "إجلاء" موكله المعتقل من السجن ، خصوصاً أنه تواصل معهم مباشرة وطلب المشورة القانونية والتنسيق مع الجهات المعنية لاتخاذ التصرف السليم والنظامي لمثل حالته ، وكشف الجريس عن التنسيق الجاري حالياً من قبلهم مع الجهات المعنية بهذا الشأن.

وأكد المحامي أنه تم التحذير مراراً وتكراراً من خطورة وضع المعتقلين السعوديين في العراق وأن السجون العراقية غير آمنة ومعرضة للاقتحام والخطر، وأنه ناشد الحكومة العراقية بوضع حل سريع بتسليم السعوديين لبلادهم أو على أقل الأحوال نقلهم لإقليم كردستان الأقل خطورة، وأن السجناء السعوديين المعتقلين بالعراق في خطر حيث إن الحكومة العراقية عاجزة تماماً عن حمايتهم. وأكمل الجريس حديثه :"لقد سمع وعلم المتابعون التهديدات المؤكدة حول نية الهجوم على بغداد كما سبق وقوع حوادث تفجير واقتحام لسجون في بغداد وغيرها ، وقد سبق هروب وإجلاء 30 سجيناً سعودياً من سجون العراق عام 2007 ولم يرجع منهم سوى شخصين اثنين فقط ، والبقية وردت أنباء مؤكدة عن مقتلهم جميعاً على يد القوات العراقية والأجنبية ومن ضمنهم السجين عبدالرحيم الملحم الذي أجبر على الاعتراف بالقنوات العراقية باعترافات ملفقة تحت الإكراه، والسجين عبدالرحيم الملحم أجلي من سجن "بادوس" بالقوة بعد اقتحامه عام 2007 ووردت أنباء مؤكدة عن مقتله خارج أسوار السجن".

وطالب الجريس في نهاية حديثه بالتحرك السريع والفعال لتأمين عامة المعتقلين في أماكن آمنة وبعيدة عن النزاعات والمخاطر المحدقة بهم، وأكد ل "الرياض" بأنه لم يتقدم أحد بإقامة دعاوى دولية من أهالي السجناء السعوديين في العراق الذين قتلوا جراء اقتحام السجون العراقية غير الآمنة والتي لا تستطيع حماية وتأمين السجناء بخلاف انتهاكات حقوق الانسان.

صلاحيات وزير العمل تخوله "تشغيل الأطفال".. بشروط "صارمة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
المصدر هنا

الرياض - أحمد الجروان

علمت «الحياة» أن وزير العمل السعودي يملك صلاحيات تخوّله السماح للأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 13 و 15 عاماً بالانضمام إلى سوق العمل، شرط عدم إضرار المهن التي يزاولونها بصحتهم أو نموّهم. وقال مدير المركز الإعلامي المشترك لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» تيسير المفرج لـ«الحياة»، إن النظام الذي يمنح الوزير صلاحية تشغيل الأطفال بين سنّ 13 و15 عاماً يشدد على عدم الإضرار بمواظبتهم الدراسية. وأوضح المفرج أن المادة الـ16 من الباب الـ10 من نظام العمل تشدد على عدم جواز تشغيل أي شخص لم يتم الـ15 من عمره، ولا يسمح له بدخول أماكن العمل، وللوزير أن يرفع هذه السن في بعض الصناعات أو المناطق أو بالنسبة إلى بعض فئات الأحداث بقرار منه.

وأكد أن تشغيل الأطفال في السعودية ليس ظاهرة. وكشف أن أحدث تقارير البنك الدولي أفادت بأن نسبة أعداد العاملين من الأطفال في السعودية تبلغ صفراً في المئة. وقال إن الحكومة السعودية تتجه إلى سنّ قانون لوضع حد أدنى لسن الاستخدام يبلغ 15 عاماً، وعدم السماح لمن لم يبلغ هذا العمر بالعمل على أراضيها، أو على وسائل النقل المسجلة على أراضيها، ولا يجوز قبول أي شخص لم يبلغ هذه السن للاستخدام أو العمل في أية مهنة.

وأفاد بأن تشغيل الأطفال دون الـ15 عاماً مخالف لأنظمة العمل محلياً ودولياً، وأن الجولات التفتيشية تشدد على أصحاب العمل عدم مخالفة الأنظمة وتشغيل الأحداث، حفاظاً على سلامة الأطفال، وحرصاً على حصولهم على التعليم أولاً، مشيراً إلى وجود تعاون يجمع وزارة العمل بالجهات الحكومية والحقوقية في المملكة للتحذير من تشغيل الأطفال، وقصر مزاولة الأطفال للمهنة على أغراض التدريب وفقاً لسن معينة.

"الشؤون الاجتماعية" تدرس خصخصة رعاية المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140615/Con20140615706196.htm

أكد مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي الناطق الإعلامي الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد بن دخيل الله الثبيتي، أن الوزارة تدرس مشروعا لخصخصة قطاع رعاية المعوقين وتأهيلهم، كما أن العمل جار على إعداد السجل الوطني الطبي والاجتماعي.

وأوضح الثبيتي -في رده على كاتب «عكاظ» عبده خال في زاويته تحت عنوان «فرج أسرع من السيارة»- أنه فيما يتصل ببرنامج سيارات المعوقين الذي أمر بها خادم الحرمين الشريفين، فإن ضوابط صرفها أتت بأمر سام كريم ومضت الوزارة نحو تحقيق رؤيته -يحفظه الله- حيث تمت ترسية وتوريد (3500) سيارة على إحدى الشركات وجار شحنها للمناطق.

وأضاف «وزارة الشؤون تنهض بنحو 46 فرعا خاصا متخصصا في شؤون فئة المعوقين العزيزة الأثيرة إلى قلوبنا، مثل مراكز التأهيل الشامل للذكور ومراكز التأهيل الشامل للإناث ومراكز التأهيل المهني ومراكز الرعاية النهارية ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين ومراكز التأهيل الاجتماعي لشديدي الإعاقة في مختلف مناطق ومحافظات ومدن المملكة، هذا بخلاف المراكز الخاصة التي تشرف عليها الوزارة وفق أنظمة واشتراطات محددة مثل مراكز الرعاية النهارية والتي يتجاوز عددها 90 مركزا حكوميا وخاصا، كما تتولى الوزارة التنسيق بين الأجهزة الصحية في المملكة لتأمين الرعاية الصحية الكاملة للمعوقين وفقا لاحتياجات كل منهم وكذلك التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ومكاتب العمل ومكاتب التوظيف الخاصة لإيجاد فرص العمل للمؤهلين مهنيا من المعوقين.»

وأردف «هناك إعانات مالية تقدمها الوزارة وتتراوح حسب نوع الإعاقة ودرجتها من (10000 إلى 20000) ريال سنويا وكذلك الإعانات العينية المتمثلة في الكراسي المتحركة للمعوقين وأسرة وأجهزة طبية وأجهزة سمعية وبصرية ونحوها، إضافة إلى منح المعوقين بطاقات تخفيض أجور السفر بنسبة 50% جوا وبرا وبحرا وإعفاء المعوقين من الرسوم الحكومية للاستقدام، فضلا عن برنامج الرعاية المنزلية للعام 1436/1435هـ وصدور اللائحة التنظيمية وقواعدها التنفيذية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية.»

تطبيق النظام الآلي في فروع ومكاتب مصلحة الزكاة بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944711

الرياض - واس :
أعلنت مصلحة الزكاة والدخل بدء تطبيق النظام الآلي للمصلحة في فروع ومكاتب وزارة المالية في كل من: الرس، وبيشة، والخرج، وحفر الباطن، ضمن المرحلة الأولى من خططها الاستراتيجية لتطوير آليات العمل في مكاتبها.
وأوضح مدير إدارة خدمات المكلفين في المصلحة علي بن عبدالله الدغماني، أنه يتم حالياً تطبيق النظام الآلي للمرحلة الثانية في 12 مكتبًا تابعا للمصلحة في : وادي الدواسر، والدوادمي، وينبع، وعفيف، والمجمعة، وظهران الجنوب، وشقراء، على أن تستكمل هذه المرحلة بتطبيق النظام الآلي في كل من : صامطة، ومحايل عسير، ورفحا، والأفلاج، والزلفي مطلع الاسبوع القادم.
وأفاد الدغماني أنه وبتضافر الجهود بين المصلحة ووزارة المالية ممثلة في إدارة الفروع، فإن تطبيق النظام الآلي يسير بشكل جيد الذي بدوره سيسهل إنهاء إجراءات المكلفين أولاً بأول من قبل موظفي المالية.

معتقل محرر على أيدي العشائر يؤكد ل"الرياض":

54 سجيناً سعودياً يتعرضون للتعذيب بشكل طائفي بسبب اضطرابات العراق

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944614

عرعر - جاسر الصقري
أكد معتقل سعودي تم تحريره من سجن تسفيرات الموصل ل"الرياض" أن السجناء السعوديين في العراق يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب بشكلٍ طائفي بسبب الاضطرابات الحالية في البلاد.
وذكر السجين المحرر البالغ من العمر 30 عاماً تحتفظ "الرياض" باسمه مساء السبت أن العشائر المسيطرة حالياً على منطقة الموصل ثاني أكبر مناطق العراق قامت بتحريره من السجن.
وأفاد أنه خلال عامين تنقل بين 18 سجناً، وقبل ستة أشهر من نقله لسجون الموصل كان يقبع بسجن الرصافة الرابعة وسط بغداد، وبرفقته 54 سجيناً سعودياً من بين 1000 سجين، 90% منهم من الطائفة السنية من أهالي العراق.
وقال السجين المحرر إنه "أثناء التحقيق معهم بسجن الرصافة تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب كالضرب بعصي كهربائية، وطريقة تعذيب العقرب، حيث يربطون أيدينا من الخلف مع أرجلنا ويغطون الرأس والوجه بأكياس بلاستيكية"، "كما قامت قوات عراقية ترتدي الأقنعة بانتهاكات لعدد من الأسر العراقية السنية أمام ذويهم السجناء بسجن الرصافة الرابعة انتقاماً للطائفية". وشدد على أن القوات الأمنية تقوم بضرب وتعذيب السجناء السعوديين بشكل طائفي، حتى أصبح عدد

من منهم حالته الصحية سيئة جداً، كما تعرض السجين السعودي عبدالرحمن القحطاني لكسر في الظهر من شدة التعذيب خلال التحقيق.
وأوضح أنه بسبب الاضطرابات الأمنية يتعرض السجناء السعوديون للتعذيب الجماعي، معبراً عن قلقه وتخوفه من عملية تصفية جماعية لهم بسبب الأحداث التي يمر بها العراق، مشيراً إلى أن من قبض عليه في فترات سابقة يحاول إيهام القوات العراقية بأنه غير سعودي تجنباً للتعذيب.

شركات تدفع بالعمال لـ "الشمس الحارقة" رغم قرار المنع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Con20140616706524.htm

إبراهيم علوي (جدة)
جاء قرار وزارة العدل القاضي بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهرا وحتى 3 عصرا، بردا وسلاما على العمال الذين يبحثون عن لقمة العيش وسط حرارة مرتفعة، بيد أن بعض الجهات التي رصدتها «عكاظ» لم تلتزم بالقرار المطلوب تنفيذه منذ البارحة وحتى 15 سبتمبر المقبل، مع اعتماده في هذا الوقيت من كل عام.
عدسة «عكاظ» تجولت في عدد من المشاريع في جدة ورصدت مخالفة للقرار والذي يستثني العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.
وهددت الوزارة بتطبيق عقوبات قاسية على المنشآت التي تخالف القرار، تشمل الغرامات أو الإيقاف، وربما تصل إلى كليهما، حيث حددت الغرامة بـ10 آلاف ريال كحد أقصى، فيما لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال عن كل مخالفة، أما الإغلاق، فيكون لمدة لا تزيد على 30 يوما أو إغلاق المنشأة نهائيا، مشددة على سلامة وصحة العاملين، من مواطنين ووافدين، في مواقع العمل المختلفة في القطاع الخاص، مؤكدة أن نظام العمل يتضمن نصوصاً وأحكاماً صريحة، تكفل للعاملين حماية كبيرة من المخاطر المرتبطة في الأعمال والمهن التي يقومون بها وبخاصة المادة 112. ودعت الوزارة القطاع الخاص لتنفيذ قرار منع العمل تحت أشعة الشمس خلال الصيف، لأهميته اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا، وأن يبادروا من منطلق مسؤوليتهم الأدبية والنظامية تجاه العاملين لديهم واتخاذ الإجراءات المناسبة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس وغيرها من الحالات التي تضر في الصحة والسلامة المهنية.

العيسى يدشّن كتابة العدل الأولى في أمانة الرياض

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Con20140616706593.htm

عكاظ (الرياض)
دشن وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أمس، كتابة العدل الأولى بوسط الرياض، بحضور أمين منطقة الرياض المهندس عبدالله بن عبدالرحمن المقبل، وذلك في مقر وكالة أمانة الرياض للأراضي والمساحة في تقاطع شارع البطحاء مع طريق المدينة المنورة، وتجول في مبنى كتابة العدل واستمع لشرح واف عن أقسام المبنى والخدمات التي سيقدمها للمراجعين.
وأعرب المقبل عن شكره وتقديره لوزير العدل على موافقته على إنشاء كتابة العدل في أمانة الرياض، في بادرة هي الأولى من نوعها على مستوى أمانات المناطق وفي خطوة تهدف من خلالها وزارة العدل وأمانة الرياض إلى تسهيل إجراءات المواطنين الذين يراجعون الأمانة لإنهاء إجراءات استخراج وثائقهم وأي معاملات تخصهم بهذا الشأن.
وبين أمين الرياض أنه قد تم الانتهاء من الربط الالكتروني بين الأمانة وكتابة العدل لتقليص المدة والإجراءات. وقال إن توجيهات وزير العدل لكتاب العدل ستسهم في تقديم خدمات إيجابية وسترفع المعاناة عن أهالي وسط العاصمة في مراجعة كتابات عدل في أحياء بعيدة عن مساكنهم.

محكمة جدة تسلمت ملفات القضايا .. والجلسات مطلع رمضان

تعرض 11 موظفا وموظفة للاحتيال في إعلانات سداد القروض

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Con20140616706592.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أحال المدعي العام في هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة 11 دعوى إلى المحكمة عقب استكمال التحقيقات بشأنها تضمنت توجيه تهم الاحتيال والنصب بممارسة بنشاط غير مرخص يتمثل في سداد قروض لمواطنين ومواطنات لبعض البنوك المحلية ومن ثم الاستيلاء على جزء من تلك المبالغ، وتسلمت محكمة جدة عدد ملفات المتهمين والضحايا وستبدأ جلسات المحاكمة مطلع رمضان. وطبقا للتحقيقات فإن الضحايا من الجنسين طالبوا المحكمة باستعادة مبالغ تخصهم وهي تزيد على مليوني ريال، فيما وجه المدعي العام إلى المتهمين تهم الاستيلاء على أموال الناس بالباطل وممارسة النصب والاحتيال والاشتغال في نشاط سداد قروض البنوك بدون ترخيص.
وبين عدد من الضحايا خلال التحقيقات أن ثمة أشخاصا يعلنون عن سداد القروض في بعض الصحف المحلية وصحف إعلانية أسبوعية مجانية توزع نهاية الأسبوع إضافة إلى إعلانات على أجهزة الصراف الآلي، ويروجون لأنفسهم بأنهم يسددون القروض المتعثرة لدى بعض البنوك، والحصول على قرض جديد.

وقالوا إن المدعى عليهم يحصلون مقابل ذلك على شيكات محررة من الضحايا وبطاقة الصراف الآلي لتحويل المبالغ ووكالة شرعية تفوضهم بالتعامل نيابة عنهم وتمنحهم صلاحية التقدم لطلب قرض جديد من البنك واستلامه وصرفه نيابة عن الضحية.
وقالت إحدى المعلمات إنها حصلت على 30 ألف ريال من المتهم من أصل قرض تم تسجيله عليها بـ95 ألف ريال.
فيما أوضح عدد من الضحايا أن المدعى عليهم بالنصب والاحتيال حصلوا على مبالغ باسمائهم ولم يتم تسليم تلك المبالغ في أحيان كثيرة أو تسليمهم مبالغ بسيطة لا تزيد على 30% من حجم القرض.
وطالب مختصون في الشأن العدلي والحقوقي من مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة الإعلام التصدي لمعلنين ينشرون دعوات في الصحف اليومية والأسبوعية وقنوات فضائية لدعوة مواطنين لسداد قروضهم الحالية أو المتعثرة لدى بنوك ومن ثم الحصول على قروض جديدة.
وكشف عضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقا المحامي صالح مسفر الغامدي أن هناك تزايدا في مثل هذا النوع من القضايا وأن عدد الضحايا في تزايد واضح، لافتا إلى أن بعض المعلنين عن خدمة سداد القروض والحصول على قروض جديدة لديهم سجلات من الغرفة التجارية في نشاط المقاولات والبيع والتقسيط لإيهامهم العملاء بمشروعية عملهم رغم أن هذه السجلات لا تخولهم مزاولة سداد القروض وإعادة طلب قرض جديد كوسطاء غير نظاميين في عمليات مشبوهة.

طلاب الحقوق في مكاتب المحاماة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Con20140616706554.htm

عبدالعزيز المعيرفي (المدينة المنورة)
وقعت الجامعة عقود تعاون مع مكاتب محاماة واستشارات قانونية لتدريب طلاب كلية الحقوق خلال الإجازة الصيفية وذلك لتحويل النظريات القانونية العلمية والأكاديمية إلى عملية ملموسة ويمنح الطالب بعد نهاية التدريب شهادة تدريب معتمدة من الجامعة وجهة التدريب، بالإضافة إلى مكافأة مالية.

التصويت على 3 تقارير اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Con20140616706414.htm

فارس القحطاني (الرياض)
يصوت مجلس الشورى اليوم على 3 موضوعات هامة يبدأها بتوصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن تقريري الأداء السنوي للهيئة العامة للاستثمار للعامين الماليين 1432/1433هـ - 1433/1434هـ.

كما يصوت المجلس على توصيات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1434/1433هـ وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
ومن أبرز التوصيات التي دعت اللجنة للموافقة عليها «أن تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات الخدمية الأخرى بمراجعة آلية تنفيذ الخدمات بما يضمن التنسيق الكامل عند تنفيذها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال».
كذلك يصوت المجلس خلال الجلسة على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول إلى مجتمع المعلومات) للعام المالي 1434/1433هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظرها بشأن ما أبداه الأعضاء من ملحوظات على التقرير أثناء مناقشته في جلسة سابقة.
ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مشروع اتفاقية للتعاون الجمركي بين حكومة المملكة وحكومة المملكة المغربية.

السفير الفلبيني أشاد باللائحة

مطالب بإجراءات تحفظ حقوق العمالة المنزلية وأصحاب العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Con20140616706438.htm

ريان أبوشوشة(جدة)
أشاد السفير الفلبيني في المملكة عز الدين تاجوا باللائحة الجديدة للعمالة المنزلية التي أصدرتها وزارة العمل، والمتوقع تطبيقها في شوال المقبل، مؤكدا أن اللائحة تضمن حقوق العاملين.
وأكد حرص الفلبين على توسيع آفاق التعاون الاقتصادي مع المملكة في شتى المجالات، وبما يعزز العلاقة الودية التي تجمع البلدين. من جهته أكد المستشار القانوني عبدالعزيز النقلي أهمية اللائحة الجديدة، وحرصها على توثيق العلاقة بين صاحب الخدمة والعامل المنزلي بشكل قانوني وحضاري وإنساني، يضمن تنظيم سوق الاستقدام في المملكة في السنوات المقبلة، مشددا على ضرورة التزام جميع الأطراف ببنود النظام، وتوثيق العلاقة القانونية بينهما ولاسيما من النواحي المادية، ليحصل كل طرف على حقوقه كاملة، حيث تنص المادة السابعة من اللائحة على أن يدفع أجر العامل نقدا أو بشيك، وتوثيق ذلك كتابة مالم يرغب العامل بتحويله على حساب بنكي محدد . وأكد على ضرورة أن يعرف كل طرف حقوقه جيدا، ليتسنى له المطالبة بها وتحصيلها بسهولة .
ومن جانبه يطالب يحيى آل مقبول رئيس لجنة مكاتب الاستقدام في الغرفة التجارية في جدة بتكثيف الحملات التوعوية للعمالة المنزلية حول مخاطر الهروب، وتضافر الجهود والتعاون بين الجهات المختصة لمعالجة هذه المشكلة، وعدم تحميلها لمكاتب الاستقدام وحدها، مطالبين بتقنين الإجراءات التي تضمن لكل طرف حقوقه: الكفيل والعامل على حد سواء .
ويرى فيصل الحرندة المتخصص في شؤون الاستقدام أن اللائحة الجديدة ستسهم بشكل كبير في تنظيم سوق العمالة المنزلية، مؤكدا أن حجم الطلب الذي يتلقاه المكتب على العمالة المنزلية يتراوح بين 20إلى 30 طلبا شهريا. ويتفق كل من عدنان محجوب، ورضا السقاف، وطلال أبو الخير على أهمية اللائحة الجديدة التي تؤكد حرص المملكة على احترام حقوق كافة العاملين لديها وتقنين عملهم، مطالبين بوضع حد لمشكلة هروب العاملات المنزليات، والتي انخفضت بعد حملة التصحيح ولكنها لا تزال مشكلة قائمة وتحتاج إلى معالجة، باعتبار أنها تكبد الأسر خسائر كبيرة مستمرة .

الكشف عن ملابسات وفاة طفلة بأسواق بانورما الرياض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944463

الرياض – مناحي الشيباني :
أوضحت شرطة منطقة الرياض في بيان لها اليوم على لسان الناطق الإعلامي لها ملابسات وفاة طفلة تبلغ من العمر أربعة أعوام بسوق بانوراما بالرياض.
العقيد الميمان: والد الطفلة لا يدعي على أحد .. والجهات المعنية توالي التحقيق
وقال الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الرياض العقيد فواز الميمان في تصريح له حول ملابسات هذه القضية بقوله إنه في الساعة التاسعة من مساء يوم الجمعة 1435/8/15هـ ورد لمركز شرطة المعذر بلاغ مستشفى الملك فيصل التخصصي عن وصول طفلة تبلغ من العمر 4 سنوات متوفاة، حيث أفاد والدها (46سنة) أنها كانت بصحبة أمها وشقيقاتها بأحد المقاهي الخارجية بسوق بانوراما الواقع على طريق التخصصي بمدينة الرياض، وأنها سقطت فجأة على الأرض وقامت الأسرة بمحاولة إسعافها ونقلها إلى أحد المستشفيات القريبة من السوق، إلا أنها فارقت الحياة، وأن سبب وفاتها يعزى إلى سقوطها بشكل مفاجئ وقرر والدها عدم توجيه الاتهام لأحد بالتسبب في وفاتها.
وقال العقيد الميمان إن شرطة منطقة الرياض تتقدم بخالص العزاء والمواساة لذوي الطفلة، وتهيب بأرباب العائلات وجوب أخذ الحيطة والحذر والاهتمام بسلامة أطفالهم وملاحظتهم أثناء اصطحابهم للأماكن العامة.

×الرقابة والتحقيق÷ تطالب بهيئة مستقلة للإشراف على المشروعات الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
اضغط هنا

جابر المالكي- الرياض
رفعت هيئة الرقابة والتحقيق إلى المقام السامي مقترحًا بإنشاء هيئة مستقلة تعنى بدراسة احتياجات الجهات الحكومية من المشروعات المعتمدة، وتوحيد إجراءات الإعلان والترسية لها وتحديد المقاولين وفقًا للمعلومات المتوافرة عن إمكانات كل مقاول.
ويتضمن المقترح ما تحتاجه بعض المشروعات الكبيرة من الاستعانة بالشركات العالمية في تنفيذ وتحديد آلية الإشراف ومعالجة بعض أوجه الانحراف، التي قد تتعرض لها على أن يكون ذلك بشكل مدروس وبعيد عن الاجتهادات الفردية.

ويترتب على إنشاء الهيئة المقترحة تفرغ الوزارات للأهداف الرئيسية- التي أنشئت من أجلها وتحقيق الاستفادة من المشروعات في وقتها.
وأكدت هيئة الرقابة والتحقيق في تقرير لها حصلت «المدينة» عليه أن السبب وراء تقديم المقترح هو تلاحظ مؤخرًا من كثرة المشروعات المتعثرة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أسلوب متابعة مشروعات التنمية وتنفيذها بعد اعتمادها.
وقالت الهيئة إن هناك أسبابًا عدة تقف خلف تعثر تلك المشروعات وهي ترسية عدد من المشروعات على بعض المقاولين كونهم الأقل عطاء رغم إخفاقهم في تنفيذ ما هو مناط بهم من مشروعات.
وربطت ذلك التوجه الخاطئ بغياب القاعدة المعلوماتية عن المقاولين وكفاءتهم ومدى التزامهم بتنفيذ تعاقدهم من عدمه بجانب طول إجراءات الترسية والتعميد وتوقيع العقود، ويعود ذلك لقلة خبرة الموظفين ووجود ملاحظات في الجوانب الفنية، وكذلك في صياغة العقود.
وعددت الهيئة بعض المشروعات المتعثرة في وزارة الشؤون البلدية والقروية المتمثلة في بلدية محافظة رجال ألمع بمنطقة عسير ولديها مشروعان متأخران وأمانة منطقة تبوك لديها خمسة مشروعات متأخرة وبلدية محافظ البدع لديها ثلاثة مشروعات متأخرة وبلدية محافظة حقل لديها ثلاثة مشروعات متأخرة وبلدية الوجه لديها مشروع متأخر، أما وزارة التعليم العالي فلديها مشروعان متأخران في جامعة الملك فيصل بالأحساء.
كما رصت الهيئة مشروعًا متأخرًا لدى فرع وزارة الثقافة والإعلام بنجران، أما مشروعات وزارة الصحة فحددت الهيئة وجود 19 مشروعًا متأخرًا لدى الشؤون الصحية بمنطقة الجوف و14 مشروعًا متأخرًا لدى الشؤون الصحية بجازان و9 مشروعات متأخرة بحائل و7 مشروعات متأخرة بتبوك وثلاثة مشروعات متأخرة لدى الشؤون الصحية بالأحساء.

اليوم

تبادل الآراء وتعزيز الجوانب الإيجابية

12 ورقة عمل لتطوير العمل الأمني بسجون المملكة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/145655.html

تناقش 12 ورقة عمل في عدة جلسات صباحية ومسائية في الاجتماع السنوي لمديري سجون مناطق المملكة قضية "أمن السجون" وتطوير آليات العمل الأمني. وتطرح أوراق العمل الادارات المختلفة بالمديرية.
وقد ترأس مدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي صباح أمس الاجتماع السنوي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وتركز موضوع الاجتماع لهذا العام حول (أمن السجون).
وأوضح العميد مبارك غازي العتيبي مساعد مدير عام السجون للتخطيط والتطوير أن الاجتماع يأتي لمناقشة وتطوير آليات العمل الأمني داخل السجون، من خلال تبادل الآراء والأفكار وتعزيز الجوانب الايجابية ومحاولة تعميمها على باقي سجون المناطق، ومعالجة السلبيات بتفعيل الحلول الممكنة وتلافي حدوثها مستقبلاً.
وأكد أن اختيار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لعقد الاجتماع لهذا العام يأتي تجسيداً لمكانة الجامعة العلمية واعتبارها رافداً حقيقياً للعلوم الأمنية.
إلى ذلك بيّن مساعد الناطق الإعلامي للمديرية العامة للسجون النقيب جلوي الخامسي أن هذا الاجتماع يقام بشكل سنوي ويتكون من جلسات موزعة على فترتين صباحية ومسائية لمدة يومين يتم من خلالها طرح أوراق عمل من الإدارات المختلفة بالمديرية والتي يبلغ عددها إجمالاً (12) ورقة عمل، وتشرف عليها لجان مقررة للخروج في نهاية الاجتماع بتوصيات تتم من خلالها تطبيقات آليات العمل عليها في أرض الواقع وتقييمها بنهاية العام، ومن أبرز أوراق العمل المقدمة: "التنظيم من منظور أمني" والمقدمة من المقدم الدكتور فهد بداح القحطاني وورقة عمل: "التقنية والأمن"

والمقدمة من المقدم ناصر العامر بالإضافة إلى ورقة العمل "التغذية والإجراءات الأمنية" والمقدمة من العقيد عامر القحطاني.
من أبرز أوراق العمل المقدمة: «التنظيم من منظور أمني» والمقدمة من المقدم الدكتور فهد بداح القحطاني، وورقة عمل: «التقنية والأمن» والمقدمة من المقدم ناصر العامر
يذكر أن اللقاء السنوي الأخير لمديري سجون المملكة قد ناقش أوضاع السجناء وإنشاء إصلاحيات جديدة، كما ناقش العديد من الموضوعات التي تسهم في تطوير السجون، والتركيز على تدعيم برامج الإصلاح والتأهيل للسجناء، انطلاقاً من الرسالة السامية التي تحملها المؤسسات الإصلاحية في المملكة، كما بحث اللقاء السنوي الجوانب الإيجابية التي خضعت للتطوير خلال المرحلة الماضية، وكذلك وضع الحلول العملية لما تواجهه السجون من عقبات وصعوبات.
وشاهد الحضور خلال اللقاء عرضاً مرئياً عن تطور المديرية العامة للسجون، والأهداف التي تسعى السجون لتحقيقها ومنها التوعية الدينية، ومحو الأمية وتشغيل السجين داخل السجن وخارجه وفق ضوابط معينة، وتحويل السجين إلى عضو صالح بالمجتمع.
وشارك في اللقاء سبع نساء من مسؤولات السجون بالمملكة، قدمن خلال اللقاء ورقة عمل تتناول المحور حول طبيعة السجون النسائية وآلية تطويرها وبعض الأفكار الجديدة المتعلقة بها، فيما تضمن الاجتماع ورقة عمل قدمتها الشؤون الهندسية بالمديرية العامة للسجون حول الإصلاحيات الجديدة التي بدأت السجون مؤخراً في تنفيذها، كما تم التركيز خلال الاجتماع على مناقشة عدد من أوراق العمل، والتي يأتي في مقدمتها ما يتعلق بالإصلاحيات الجديدة التي تعكف السجون على تشييدها.

• التربية" تعتمد خطة تهيئة الأطفال من 4 أعوام للدخول إلى التعليم العام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
المصدر هنا

جدة - أروى خشيفاتي
كشف مصدر مطلع لـ«الحياة» أن وزارة التربية والتعليم اعتمدت أخيراً خطة طموحة لتهيئة الأطفال من سن أربعة أعوام إلى ستة أعوام للدوخول في التعليم العام وفق سياسات الوزارة القاضية بتطوير التعليم ومناهجه.
وعلمت «الحياة» أن وزارة التربية والتعليم وجّهت جميع الإدارات والأقسام والمرافق التابعة لها بضرورة البدء في إعداد الخطة التشغيلية للسنة الخامسة من خطة التنمية التاسعة للعام المقبل.
وبيّن المصدر أن الوزارة شددت على وجوب سرعة تحديد البرامج التنفيذية للعام الدراسي المقبل، على ضوء الأهداف والسياسات التي تم اعتمادها من وزارة الاقتصاد والتخطيط، باعتبارها أهدافاً ومحددات للخطة التشغيلية للوزارة وقطاعاتها، في موعد نهايته الخميس 21 من الشهر الجاري، ليتم اعتمادها ومراجعتها في برنامج الخطة التشغيلية الإلكتروني لاحقاً.
وأفاد المصدر بأن الأقسام الموحدة بين البنين والبنات تشمل أقسام الشؤون المدرسية والأقسام المرتبطة بمدير التربية والتعليم، ليتم عمل خطة تشغيلية واحدة فقط للقسم تدخل بعد الاعتماد في موقع الخطة التشغيلية مرة واحدة بحسب المنسق للقسم، وفي حال كان المنسق من الرجال فتدخل في الموقع الخاص بالبنين، بينما إذا كانت المنسقة من قسم البنات فتدخل في الموقع الخاص بالبنات.
وأوضح أن الأهداف والسياسات العامة لوزارة التربية والتعليم لخطة التنمية التاسعة تتلخص في تحسين الكفاءة النوعية للعناصر البشرية التعليمية والتربوية بما يحقق أهداف المناهج التعليمية الحديثة، إذ تتركز السياسات التي تختص بهذا

الهدف على تطوير نظم التدريب والتقويم داخل النظام التعليمي، والتوسع في تدريب العاملين في قطاع التعليم تربوياً وإدارياً.
وأضاف المصدر: «وفيما يأتي الهدف الثاني لبناء مناهج تعليمية متطورة تحقق تنمية شاملة للمتعلم والمتعلمة للإسهام في بناء مجتمعه، إذ تعمل السياسات التي تختص بهذا الهدف على تحقيق التكامل بشخصية الطالبة والطالب، وتزويد الطالبات والطلاب بمهارات التفكير والتحليل ومهارات الاتصال وحل المشكلات».
وأشار إلى أن الهدف الثالث ضمن الخطة يسعى إلى تطوير البيئة التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة، ومن أهم السياسات التي تختص بهذا الهدف توفير المتطلبات التقنية اللازمة في البيئة المدرسية، والتوسع في توظيف تقنية المعلومات ودمجها في العملية التعليمية، مع تطوير المرافق والمباني التعليمية القائمة واستبدال المباني المستأجرة بمبانٍ حكومية، إضافة إلى توفير نماذج وبدائل اقتصادية فعالة في تشييد وبناء المدارس.
وقال: «إن الهدف الرابع يتمثل في توفير أنشطة نوعية غير صيفية لبناء الشخصية الإسلامية المتكاملة المتوازنة للطالبة والطالب لخدمة الدين والمجتمع والوطن، ومن أهم السياسات الخاصة بهذا الهدف التأكيد على الممارسة السلوكية للمبادئ والقيم الإسلامية لدى الطالبة والطالب، وتمكين جميع الطالبات والطلاب من اكتشاف مواهبهم وميولهم وتنميتها، فيما يتركز الهدف الخامس في تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، ومن أهم سياساته خفض معدلات الرسوب والتسرب في مراحل التعليم العام، وبناء اختبارات ومقاييس متطورة للتحصيل الدراسي وتطبيقها، مع تحسين معدلات النجاح النوعي».
وحول النظم الإدارية ومكوناتها، بيّن المصدر أن الهدف السادس يستهدف تطوير النظم الإدارية ومكوناتها والتحول إلى اللامركزية، ومن أهم سياساتها تحسين الإجراءات الإدارية داخل النظام التعليمي، وإعادة هندسة الهياكل والأنظمة بما يسمح تحقيق الأهداف الخاصة في الوزارة، بينما يسعى الهدف السابع إلى الارتقاء بنظم تعليم الموهوبات والموهوبين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
وأكد المصدر أن وزارة التربية والتعليم اعتمدت في خطة التنمية التاسعة تطبيق نظم ومعايير الجودة في التعليم كهدف ثامن، ومن أهم سياساته نشر نظم ومعايير الجودة في التعليم في الميدان التربوي، وتطبيق التقويم الشامل للمدرسة كل خمسة أعوام، مع تطبيق الاعتماد التربوي على جميع المدارس الأهلية، لافتاً إلى أن الهدف التاسع يتمثل في المشاركة المجتمعية في التعليم.

تفتيش "مفاجئ" لـ920 قاضياً.. والدائرة تتسع لتشمل "كُتاب العدل"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
المصدر هنا

الرياض - فداء البديوي
علمت «الحياة» أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل الدكتور محمد العيسى اعتمد خطة جديدة للتفتيش القضائي، تعتمد على التفتيش الطارئ (المفاجئ) والدوري، للتحقق من انضباط عمل وسلوك القضاة في التعامل مع المراجعين ومواعيدهم، وقياس مدى استحقاقهم لتولي مسؤولية القضاء، وعكس نموذجاً لهيبة القضاء العادل في السعودية.
وكشفت مصادر عدلية مطلعة لـ«الحياة» عن اعتماد 19 مفتشاً قضائياً لتطبيق الخطة الجديدة، عبر قناتين بالزيارات الميدانية والمتابعات الإلكترونية عن بعد، مبينة أن دائرة التفتيش القضائي ستتسع لتشمل كُتاب العدل.
وقالت المصادر إن الخطة رفعت عدد مرات التفتيش على القضاة من مرة واحدة سنوياً إلى أكثر من مرة، وفقاً للحاجة.

وأشارت إلى أن الخطة تنطلق من لائحة التفتيش الجديدة التي أصدرها المجلس قبل شهر، وعملت عليها لجنة مختصة منذ ما يقارب العام، على خلفية رصد جوانب قصور وفراغ في نصوص وأحكام لائحة التفتيش السابقة المعمول بها قبل أربعة أعوام، كعدم تناول أحكام أساسية في عمل التفتيش القضائي مثل الدعوى التأديبية في صلاحية رفعها وأحكامها، وعدم شمول اختصاصات استجدت في عمل التفتيش القضائي.

وفيما أكدت تقارير حديثة صادرة من مجلس القضاء شمول ٩٢٠ قاضياً بخطة التفتيش، حددت المادة الأولى من لائحة التفتيش القضائي الجديدة القضاة الخاضعين للتفتيش بمن يعملون في محاكم الاستئناف أو محاكم الدرجة الأولى.

كما نبهت المادة الثالثة إلى أن التفتيش أو التحقيق القضائي يكون من مفتش قضائي أعلى درجة من القاضي المفتش عليه أو المحقق معه، أو سابق له في الأقدمية إن كانا في الدرجة نفسها.

وتتولى إدارة التفتيش القضائي كإدارة رقابية في المجلس الأعلى للقضاء مهمتي التفتيش والتحقيق، وتُعنى بالرقابة العامة على أعمال المحاكم وقضاتها وانتظام سير العمل فيها، وتطوير الأداء القضائي والارتقاء به.

وفيما ركزت المادة الـ63 من لائحة التفتيش القضائي الجديدة على سرية أعمال التفتيش والتحقيق وعدت إفشاءها إخلالاً بواجبات الوظيفة، منحت المادة الـ19 المجلس حق التفتيش على جميع عمل القاضي أو قضايا معينة أو مواضيع معينة، عند الحاجة.

فيما استثنت اللائحة الجديدة منطوق المحكمة العليا المؤيدة من المحكمة العليا من التفتيش، وفي حال كانت الشكوى المقدمة ضد القاضي كيدية، يأمر المجلس - وفقاً للمادة الـ55 - بإحالة المشتكي والمتواطئ معه إلى المحكمة المختصة لمجازاته مع تبليغ القاضي المشتكى ضده بذلك، وذلك ضمن فصل مستقل خصصته اللائحة الجديدة للتفتيش القضائي للشكاوى من أو ضد القضاة المفتش عليهم والتحقيق مع المفتش عليهم، وتضمنت حقوقاً وواجبات لكل من طرفي الشكوى والتحقيق.

وحصرت المادة الـ42 التحقيق في المخالفات المحددة في قرار مجلس القضاء وما يكشف حقيقتها، وفي حال ظهر للمحقق مخالفة غير المخالفة موضوع التحقيق فله صلاحية الكتابة إلى رئيس إدارة التفتيش بذلك، ما لم يكن قرار مجلس القضاء تضمن التحقيق في جميع المخالفات التي تظهر للمحقق، فيما يحق للمحقق دعوة شهود عند الحاجة في حضور القاضي المحقق معه، وفقاً لنص المادة الـ44 من نظام التفتيش القضائي.

تحويل "القضاء التجاري" للمحاكم التجارية بوزارة العدل لم يتم تفعيله حتى الآن

ديوان المظالم يحفظ حقوق المستثمرين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944481

الرياض، تحقيق- عبدالعزيز الراشد

تختص المحاكم الإدارية التابعة لديوان المظالم بالنظر في الدعاوى التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها؛ كدعاوى العقود المبرمة، ودعاوى إلغاء القرارات الإدارية، إلى جانب اختصاصها بالقضاء التجاري، مما يُشكل دعماً للاستثمار بشكل عام، والأجنبي بشكل خاص، والمتمثل بالنظر في جميع دعاوى المنازعات بين الشركاء في الشركات.

بعد انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية

وعلى الرغم من صدور نظام القضاء المتضمن تحويل اختصاص القضاء التجاري إلى المحاكم التجارية التابعة لوزارة العدل، إلاّ أن ذلك لم يتم تفعيله حتى الآن!.

ويُعد القضاء الإداري والتجاري من اختصاص "ديوان المظالم"، وهو ما ساهم في دعم الاستثمار من خلال عدة ركائز أساسية أهمها؛ جودة الأحكام القضائية ومدى قدرتها على تحقيق الغاية من القضاء في أحسن مستوى، وكذلك سرعة الفصل في النزاعات، إضافةً إلى وضوح الأحكام والاجتهادات القضائية واحترامها، وقدرة المستثمر من خلال محاميه ومستشاره القانوني على معرفة القواعد والاجتهادات التي يسير عليها القضاء حتى يمكنه مراعاتها في تعاقداته، وحتى يعرف بوضوح ما له من حقوق وما عليه من التزامات، إلى جانب مواكبة الاجتهادات القضائية للأعراف التجارية وأعراف العقود المتخصصة ومبادئها المتفق عليها في العالم.

ويرى مختصون أن صورة "ديوان المظالم" من جانب حفظ حقوق المستثمرين بشكل عام تعد جيدة، إضافةً إلى أدائه عمله على خير ما يجب من خلال دوائره الإدارية والتجارية، مشيرين إلى أنه قدّم جهداً كبيراً في جلب الأسواق العالمية والمستثمرين من شتى بقاع العالم للاستثمار في المملكة، موضحين أن اختصاص "ديوان المظالم" في البت في قضايا التجار ورجال الأعمال سهّل على الناس التقاضي وسرعة المواعيد والفصل والتركيز فيما يرد إليه من قضايا ومنازعات، إلاّ أنهم يؤكدون على حاجته إلى جهد كبير، بوضع الحلول والوسائل للارتقاء إلى مستوى تحقيق الغايات، خاصةً فيما يتعلق بالاستثمار والمستثمرين.

دعاوى المنازعات

وقال "محمد بن سعود الجذلاني" -محام وقاضي سابق-: إن ديوان المظالم يختص بموجب نظامه الأساسي بالنظر في الدعاوى التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها، مشيراً إلى أن هذه الدعاوى تنقسم إلى قسمين أساسيين هما؛ دعاوى العقود المبرمة مع جهات الإدارة، ودعاوى إلغاء القرارات الإدارية، وبالتالي فإن المستثمرين يحتاجون كثيراً للاستعانة بالقضاء الإداري في هذين الجانبين، وذلك إذا كان المستثمر متعاقداً مع الحكومة، ووقعت عليه الأضرار، أو كان له مطالبات، فيلجأ إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عنها، أو إلزام الإدارة بصرف مستحقاته المقررة في العقد، والفصل بينه وبين جهة الإدارة في الخلافات بينهما، مضيفاً أن المستثمر يلجأ للقضاء الإداري أيضاً للطعن على القرارات الإدارية التي تصدرها جهة حكومية ضده، مما يكون له مساس بحقوقه أو فيه وقوع ضرر عليه، والذي يحكمه القضاء الإداري بإلغاء القرار متى ثبت وجود عيب أو خلل، مشيراً إلى أن ديوان المظالم لايزال حالياً هو المشرف على القضاء التجاري الذي صدر نظام القضاء الأخير متضمناً تحويل اختصاصه إلى المحاكم التجارية التابعة لوزارة العدل، إلاّ أن ذلك لم يتم تفعيله إلى الآن.

وأضاف أن القضاء التجاري في ديوان المظالم ينظر في جميع دعاوى المنازعات بين الشركاء في الشركات، والذين قد يكون بعضهم مستثمراً أجنبياً، كما ينظر القضاء التجاري أيضاً في نزاعات ودعاوى العقود التجارية، وقد يكون أحد أطرافها مستثمراً أجنبياً، ومنها على سبيل المثال عقود المقاولة من الباطن.

ركائز أساسية

وأوضح "الجذلاني" أن القضاء الإداري هو أساس اختصاص ديوان المظالم، وكذلك القضاء التجاري التابع له موقتاً، والذي يعد كلاهما له دور كبير وفاعل في دعم الاستثمار عموماً، والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص، وذلك من خلال عدة ركائز أساسية أهمها؛ جودة الأحكام القضائية ومدى قدرتها على تحقيق الغاية من القضاء في أحسن مستوى، وذلك بحفظ الحقوق، وإعطاء القوة والهيبة للعقود والاتفاقيات المبرمة بين أطرافها، وكذلك سرعة الفصل في النزاعات بشرط ألاّ يكون ذلك على حساب جودة الأحكام؛ لأن السرعة مطلوبة بلا شك لكن لا يجوز أن تؤثر على جودة وسلامة الأحكام، إضافةً إلى وضوح الأحكام والاجتهادات القضائية واحترامها، وقدرة المستثمر من خلال محاميه ومستشاره القانوني على معرفة القواعد والاجتهادات التي يسير عليها القضاء حتى يمكنه مراعاتها في تعاقداته، وحتى يعرف بوضوح ما له من حقوق وما عليه من التزامات، إلى جانب مواكبة الاجتهادات القضائية للأعراف التجارية وأعراف العقود المتخصصة ومبادئها المتفق عليها في العالم، وذلك لأن الشريعة الإسلامية تحترم الأعراف والعادات، خاصةً أعراف التجار فيما بينهم، وذلك ما لم تتضمن مخالفة لأحكام قطعية، وكذلك قوة واستقلال أحكام القضاء، خاصةً في مواجهة جهة الإدارة، فلا تكون أحكام القضاء تحابي أو تراعي أو تميل لتفهم موقف جهة الإدارة على حساب حقوق الطرف الآخر في الدعوى الذي قد يكون هو المستثمر، سواءً في دعاوى العقود أو القرارات الإدارية.

وأضاف أن أحكام القضاء في دعاوى التعويض تواكب المستجدات من النظريات الحديثة في القانون، مع عدم الإخلال بقواعد وأحكام الشريعة، وذلك في جانب أحكام الضمان، وتقدير التعويض المناسب، الذي يكفل رفع الضرر كاملاً عن المتضرر، ذاكراً أنه وبالنظر إلى واقع القضاء، نجد أنه يحتاج إلى جهد كبير، للارتقاء إلى مستوى تحقيق الغاية، فهو يحتاج للكثير من الحلول والوسائل.

أمان واطمئنان

وقال "د. ماجد قاروب" -عضو المجلس الاستشاري للمحاماة بوزارة العدل-: إن المحاكم الإدارية بديوان المظالم ومن خلال الدوائر الإدارية والتجارية التي ستنسلخ قريباً لتكون نواة المحاكم التجارية بوزارة العدل تؤدي عملها القضائي على خير ما يجب، مضيفاً أن القضاء العاجل والقوي وفق صحيح القانون والمبادئ يحمي الأعمال والحقوق، بما يعطي الأمان والاطمئنان لمجتمع الأعمال على حقوقه من العبث والضياع في مواجهة جهة الإدارة أو قطاع الأعمال.

تحديث الأنظمة

وأكد "د. محمد المشوح" -محام ومستشار قانوني- على أنه عند انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية تم تعديل واستحداث ما يزيد على (42) نظاماً منها ما هو متعلق بالبيئة القضائية، وذلك لأهميتها بالنسبة إلى الاستثمار والمستثمرين، وبعد ذلك كان هناك اهتمام كبير في تهيئة بيئة قضائية مستقرة يشعر بها التاجر والمستثمر بالأمن القضائي الذي لا يقل قيمة عن الأمن الغذائي والأمن الصحي وغيرها، مضيفاً بأنه كان لديوان المظالم جهد كبير في جلب الأسواق العالمية والمستثمرين من شتى بقاع العالم للاستثمار في المملكة، حيث اختصاصه في البت في قضايا التجار ورجال الأعمال سهّل على الناس التقاضي وسرعة المواعيد وسرعة الفصل والتركيز فيما يرد إليه من قضايا ومنازعات.

مختصون: تعقيدات حقوقية وفنية بسبب عدم شمول 55٪ من المركبات بـ "التأمين ضد الغير"

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/06/17/1162928

الرياض - جبير الأنصاري

كشفت ورشة عقدتها لجنة النقل في غرفة الرياض أن 45 % من المركبات في السعودية، مؤمن عليها ضد الغير، موضحة أنها نسبة قليلة، تتسبب في تعقيدات مالية عند حدوث حوادث مرورية. وأجمعت نخبة من المختصين الممثلين للجهات ذات العلاقة بآليات تبادل وتداول التقارير المتعلقة بالحوادث المرورية واشتراطات حفظ الحقوق لجميع الأطراف المتعاملة على الطريق أن تطبيق التأمين على جميع المركبات سيكفل معالجة جميع الجوانب الفنية الخاصة بحفظ الحقوق في حالات الحوادث وتيسير معالجة جميع الإشكالات الفنية القائمة بين الأطراف. وأوضحت الورشة، التي عقدت برئاسة سعود النفيعي وبمشاركة ممثلين عن كل من مؤسسة النقد وشركات التأمين وشركة نجم وشركة العلم ونخبة من المستثمرين في مجالي التأجير والأجرة، إضافة إلى أعضاء اللجنة أن تواضع نسبة المركبات المؤمن عليها ضد الغير بسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار تأمين السيارات الذي زاد أربعة أضعاف دون أي مبررات مقنعة.

التقنية ساعدت على إجراء استطلاعات الرأي العام وإظهار النتائج خلال ساعات ..

د.فاير شفلوت: مركز الحوار الوطني ملتزم بإيصال صوت المواطن إلى صانع القرار

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944867

الرياض، حوار- أبكر الشريف

قال "د.فايز بن محمد شفلوت" -مدير استطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني إن استطلاعات الرأي العام تتيح الفرصة لصُنّاع القرار في العديد من المؤسسات الحكومية قياس آراء المجتمع ومدى رضاهم عن مسيرة التنمية أو المنتجات أو الخدمات وقياس حاجاتهم المتجددة وكيفية تلبيتها، مبيناً أن استطلاعات الرأي العام وعبر الأدوات التقنية الحديثة يمكن الحصول على المعلومة خلال ساعات، لا سيما عند حاجة صانع القرار لها لاتخاذ قرار هام.

وقال في حديثه ل"الرياض": إن الدراسات التي تنتجها بعض الجهات الحكومية لا تزال تحتاج إلى تطوير كامل، خاصة في المنهجيات المستخدمة، مؤكداً على أن أقلام الكتّاب تُساهم في توجيه بعض القضايا أو الموضوعات الهامة نحو زاوية ما، موضحاً أن البعض قد يتخوف من استطلاعات الرأي التي يجريها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وذلك في كيفية استخدام المركز للمعلومة ومدى سرية بياناته، مؤكداً على أن للاستطلاعات عدة معايير، وتشمل الموضوعية والتميز والمهنية وكذلك الالتزام بايصال صوت المواطن، ذاكراً أن مستوى الاستجابة ارتفع في آخر استطلاع حتى وصل إلى (89%) مقارنةً بنسبة استجابة (60%) قبل نحو ثمانية أشهر، وفيما يلي نص الحوار:

هموم المواطن

* إلى ماذا تهدف الدراسات الاستطلاعية؟

- تهدف إلى الإجابة على تساؤلات عامة لقضايا أو مواضيع عامة يدور حولها جدل، ومعرفة موقف أو توجه الرأي العام حول موضوع أو قضية أو شخص أو مؤسسة أو منتج أو خدمة ما.

* أين تكمن أهمية الاستطلاعات؟

- تعتبر المعلومة ذات قيمة عالية جداً، خاصة حينما تملك المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب، واستطلاعات الرأي العام من خلال الأدوات التقنية الحديثة تستطيع أن تحصل على المعلومة خلال ساعات، لاسيما عند حاجة صانع القرار لها لاتخاذ قرار هام.

* ما هي أهمية الاستطلاعات بالنسبة لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني؟

- منذ أن التحقت بمركز الملك عبدالعزيز كمدير لاستطلاعات الرأي العام، عملت على الفهم بعمق لرؤية خادم الحرمين الشريفين لمفهوم الحوار، والهدف الأسمى الذي لأجله تم تأسيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ووجدت أن المركز يحتاج للوصول إلى المواطن، ويبادر بالذهاب إليه ليسمع ما لديه من هموم، ويسمع رأيه حول مسيرة التنمية ومدى رضاه عن الخدمات، وما هي تطلعاته؟، فمعلوم أن لدينا أكثر من (26) مليون نسمة، وعلينا أن نسمع لهم ونجلس معهم، هذه هي الفلسفة الحقيقية لمفهومي لاستطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- يحرص على سماع صوت المواطن، ويكررها دائماً بتوجيه المسؤولين بعدم إغلاق الأبواب، ومن هذا المنطلق انطلقنا إلى صناعة الاستبيان.

حقائق عامة

* ما هي أهمية الاستطلاعات بالنسبة لمتخذ القرار في الأجهزة الحكومية؟

- تتيح الفرصة لصُنّاع القرار في العديد من المؤسسات الحكومية قياس آراء المجتمع ومدى رضاهم عن مسيرة التنمية أو المنتجات أو الخدمات، وكذلك قياس حاجاتهم المتجددة وكيفية تلبيتها، إضافة لذلك تكمن أهمية استطلاعات الرأي العام في تحديد معالم رأي المجتمع، ومتابعة التغير في التوجهات والآراء حول العديد من القضايا والمواضيع المجتمعية المختلفة، ومن ثم القدرة على التنبؤ بالتوجهات العامة المستقبلية وكيفية معالجتها.

* في رأيك، ألا ترى أن تلك الأجهزة الحكومية تستطيع معرفة تلك المعلومات -على سبيل المثال- من خلال إدارات الدراسات التابعة لها، أو المقالات والأخبار المنشورة في الصحف اليومية؟

- للإجابة على السؤال، أولاً: الاستطلاعات التي نعمل بها تستند على قياس الرأي العام وتجلية الحقائق وامتلاك المعلومة القائمة على أساس علمي ودقيق ووفق منهجية علمية، وأيضاً تمكين المجتمع من الاطلاع على الرأي العام، وكذلك لدحض الإشاعات وإيضاح أو تجلية حقائق عامة وبصفة حيادية، ثانياً: بالنسبة لإدارات الدراسات في الأجهزة الحكومية بشكل عام تحتاج إلى دعم أفضل على المستوى المادي والبشري لأداء مهامهم بالشكل الصحيح، كما أن الدراسات التي تنتجها بعض الجهات الحكومية لا تزال تحتاج الى تطوير كامل، خاصةً في المنهجيات المستخدمة، وقد يعود ذلك الضعف إلى عدم قناعة المسؤول بدور وأهمية الدراسات وخاصة الاستطلاعية.

نمثّل جهة محايدة في تقديم الحقيقة والحد من إشاعات واجتهادات حسابات مواقع التواصل الاجتماعي

آراء مختلفة

* هل هناك استطلاعات رأي عام أخرى في المملكة، وهل هناك تحفظ حول مسمى استطلاعات؟

- أي مركز دراسات يستطيع أن يجري استطلاعا، مهما اختلفت مسميات المراكز أو اختلف وصف الدراسات كالميدانية أو الوصفية أو التحليلية أو غيرها، جميعهم يجمعون معلومة ويحللونها بطرق مختلفة، فالعمل واحد مهما اختلفت المسميات، وقد يكون هناك تحفظ حول مسمى استطلاعات، ولا أعلم إلى متى يتم التحسس من مسميات كهذه، رغم أنها في النهاية دراسة، والنظام يسمح بإجراء الدراسات، فلماذا لا تمنع كلمة مسوحات أو كلمة رصد.

* قد لا يعرف غالبية المجتمع أهمية الاستطلاعات بالنسبة لهم، ممكن أن نتعرف على أهمية الاستطلاعات بالنسبة لأفراد المجتمع؟

- دعنا نبسط الموضوع ليسهل فهمه، اليوم أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا كبيرا في التأثير على الرأي العام، وأسهمت أقلام الكتّاب في توجيه بعض القضايا أو الموضوعات الهامة نحو زاوية ما، وأصبحت تلك الأدوات -في بعض الأحيان- تُلبس المجتمع قناعات غير صحيحة، وتتكلم باسمه وتنطق بصوته، والمجتمع منها براء، وبالتالي في مراحل معينة، يصبح الفرد بين مفترق طُرق إمّا أن يصدّق قناعاته، أو يصدّق الكم الهائل من الآراء المؤيدة أو المعارضة لموضوع أو قضية ما، وبالتالي يحتاج المجتمع إلى جهة محايدة توضح له ما هو الموقف العام للمجتمع حول قضية أو موضوع ما، ونحن في داخل البيت الواحد وبشكل عام نواجه تلك المواقف، حيث تجد أحياناً الزوجة أو الابن يؤيد قضية أو موضوعا أو شخصا نتيجة لتأثير الاعلام بشتى أدواته، بينما رب الأسرة يعارض تماماً تلك القضية أو الموضوع أو الشخص، ومن جهة أخرى، وجود استطلاعات الرأي العام تدعم المشاركة العامة للمجتمع في اتخاذ القرار، وتوصل رأيه من خلال قناة رسمية يُعتد على نتائجها.

منظومة متكاملة

* إلى أي درجة ترى بمهنية وشفافية وحيادية الاستطلاعات؟، وكيف تعمل على ضمان ذلك؟

- لدى الاستطلاعات عدة معايير ملتزمة بها وتشمل الموضوعية والتميز والمهنية وكذلك الالتزام بايصال صوت المواطن -ونحن ملتزمون بها-، وحينما أجد نفسي غير قادر على ضمان وحماية تلك المعايير، الابتعاد هو الخيار.

* قبل عدة أسابيع تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس الشورى، حدثنا عن أهمية تلك الاتفاقية؟

- بفضل الله، خلال الفترة الماضية تم تنفيذ عدة استطلاعات وكان لها الأثر، ونعني بالأثر هو الإفادة من نتائجها بأشكال مختلفة، حيث كانت بعض نتائج الدراسات داعم حقيقي لسنّ بعض الأنظمة والسياسات التي تعنى بتحقيق رفاهية المواطن، ومن هنا جاءت الحاجة إلى تكوين منظومة متكاملة تهدف بشكل نهائي إلى تحقيق الرفاهية للمواطن، فاستطلاعات الرأي العام بالمركز تملك الأدوات المادية والبشرية التي من شأنها دعم جهود مجلس الشورى، وتقصي رأي المجتمع بشكل مستمر حول العديد من القضايا التي تحتل الأولوية في أعمال المجلس والمواطن.

* إلى أي مدى المجتمع جاهز للتجاوب مع استطلاعات الرأي العام التي يجريها المركز؟

- في رأيي ومن خلال التجربة أن المجتمع على استعداد للتجاوب مع الاستطلاعات والاجابة على أي استبانة، لكن ذلك يخضع بشكل رئيسي لموضوع الاستطلاع، وقد يكون الخوف لدى البعض يكمن في كيفية استخدام المركز للمعلومة

ومدى سرية بياناته، ولضمان سرية المعلومات في أولويات عمل المركز تم اتخاذ العديد من الاجراءات الفنية والإدارية التي من شأنها تعزيز مستوى السرية، ومنها استخدام برامج حاسوبية متخصصة في مجال الدراسات الاستطلاعية، تضمن المراقبة المستمرة لعملية جمع المعلومات، وكذلك تقييد صلاحيات الدخول الى أنظمة "الكمبيوتر" وقواعد البيانات ومواقع المعلوماتية، إضافة إلى الاشراف المستمر على سير فريق العمل.

أساليب التحفيز

* كيف استطاع المركز الوصول إلى هذه المرحلة؟

- بفضل الخبرة التراكمية لعمل الاستطلاعات، استطعنا في المركز ومن خلال الدورات التطويرية لمهارات الاتصال تطوير فريق العمل للتعامل مع جميع فئات المجتمع بحرفية عالية، ويعني ذلك بأن فريق العمل أصبح قادراً على فهم الطرف الآخر وفهم مستوى ثقافته من خلال الثواني الأولى للحديث، وهذا ساعدنا كثيراً في تنويع لغة الحوار لتتناسب مع فكر الشخص المستقبل للاتصال، ومن ثم طرح الأسئلة بلغة مبسطة جداً عند الحاجة لذلك، ومن جهة أخرى، عملنا على تطوير أساليب التحفيز لكي نتمكن من رفع نسبة الاستجابة، وتم ذلك من خلال استخدام أساليب تتناسب مع الذكر والأنثى أو الكبير والصغير، وقد حققت نتائج عالية جداً في مستوى الاستجابة، ونجد أن مستوى الاستجابة في آخر استطلاع تفوق (89%) مقارنة بنسبة استجابة (60%) قبل نحو ثمانية أشهر.

* هل كان الاعتماد فقط على تنويع الأسلوب لتحقيق تلك النسبة العالية؟

- في الحقيقة الجواب لا، لكن تحققت تلك النسبة مع أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار، فقد تم تطوير جميع معايير اختيار فريق العمل بما فيها المؤهل العلمي، وإخضاعهم لعدة اختبارات تعنى بدرجة ومستوى الصوت وأسلوب الحوار وأسلوب الإقناع، كذلك تم تطوير البرنامج الداخلي (software) لنتمكن من مراقبة الاتصال لضمان مستوى جودته، وتقييم مستوى المحادثة والتوجيه أثناء الاتصال.

استطلاعات «العمالة» و«التصنيفات» و«التحرش»

أكد «د. فايز بن شفلوت» على أن مواضيع استطلاعات الرأي لا تخرج عن الموضوعات التي يتم رصدها بشكل يومي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، مضيفاً أن هناك عدد من القضايا التي لا تطرحها -مثلاً - الصحف اليومية، ويناقشها المجتمع في مجالسه، مُشدداً على ضرورة عدم إغفال قضايا لها انعكاسات خطيرة على وحدة المملكة واستقرارها، مشيراً إلى أنه يتم اختيار الموضوعات الاستطلاعية من خلال المتابعة والرصد اليومي لوسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي، مبيناً أنه يتم رصد القضايا والمواضيع الاجتماعية كقضايا الأسرة والقضايا التنموية والصحية والتعليمية والاقتصادية والقضايا العامة، وغيرها من القضايا التي تعني بالمواطن وجوانب التنمية بكل محاورها. وقال إنه تم إجراء عدة استطلاعات شملت العمالة المنزلية والتصنيفات الفكرية والتحرش الجنسي، وكذلك خطبة الجمعة والتأثير المجتمعي والولاء التنظيمي، وواقع الاشاعات في المجتمع، ومتوسط حجم العينة لكل استطلاع من (900-1000) شخص، مضيفاً أن المركز يضم معملاً متكاملاً للاستطلاعات الهاتفية بأعلى المواصفات التقنية الحديثة، وزُوِّد بنظام حاسوبي متطور مخصص للاستطلاعات الهاتفية، حيث يتم اختيار العينة عشوائياً. كذلك يتم الاتصال الآلي من دون الحاجة للتدخل البشري، ويعمل بالاستطلاعات أكثر من (25) موظفا ومتعاونا، إضافة إلى وجود مستشارين أكاديميين متخصصين في عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً أنه يتم إرسال نتائج الدراسات الاستطلاعية إلى الجهات الحكومية التي من الممكن أن تستفيد منها.

السفارة السعودية تتابع قضية المتهم بتحطيم تماثيل في طوكيو

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article14964.html

واس (طوكيو)
أوضحت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى إمبراطورية اليابان أنها تتابع قضية اتهام مواطن سعودي بتحطيم تماثيل داخل معبد ياباني في العاصمة طوكيو.وأكدت السفارة في بيان صحفي أنها تتابع ذلك مع السلطات اليابانية المختصة، وكلفت فريقا بجمع التفاصيل والمعلومات الخاصة والتأكد منها، وذلك في إطار التحقيقات الجارية في هذا الصدد.وأفادت أن القائم بأعمال السفارة بالإنابة، والملحق الثقافي، قاما بزيارة إلى مدير المعبد يوجون موریاما، وأعربا عن استنكار السفارة الشديد لمثل هذا العمل المنافي لمبادئ الإسلام السمحة وتشريعاته التي لا تجيز الاعتداء على دور العبادة.وثمنت السفارة لمدير المعبد ما أبداه من مشاعر طيبة تجاه المملكة، وتأكيده على أن مثل هذا الحادثة تعد عملاً فردياً يدل على اعتلال نفسي لمرتكبه.يذكر أن السفارة تولي الموضوع اهتماماً كبيراً مع التأكيد على تقدير المملكة لعمق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وثقتها في القضاء الياباني، وسوف تستمر السفارة في متابعة الأمر عن كثب والوقوف على مستجداته كافة، والتعامل معه من جوانبه القانونية والإنسانية.

تنتهي أول محرم المقبل

• "التجارة" تمهل موردي الحليب للتقيد بتسعيرة بلد المنشأ

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article14979.html

عبدالعزيز الحارثي(الطائف)
حددت وزارة التجارة والصناعة، مطلع العام المقبل آخر مهلة لإلزام موردي حليب الأطفال بالتسعيرة المطبوعة على الحليب من بلد المنشأ بشكل ظاهر وبارز للمستهلك، بحيث يصعب إزالتها.
وأكدت الوزارة في تعليمات مشددة في هذا الإطار، أنه على كل منتج أومستورد لحليب الأطفال الرضع الالتزام بوضع السعر مطبوعا من بلد المنشأ على العبوة مباشرة، بشكل ظاهر وبارز للمستهلك، بما لا يمكن إزالته، مشددة على منع تغيير الأوزان الموجودة أو وقف أو تقليل إمداد السوق بما يحتاجه.
من جانبها أكدت مصادر لـ«عكاظ»، أن الوزارة اعطت مهلة لجميع المنتجين والموردين للحليب للتقيد بالتسعيرة من بلد المنشأ، حتى 1 محرم 1436هـ، مشيرة إلى أن الوزارة تقوم بتذليل جميع العوائق الإدارية والتنظيمية، التي تحد من استيراد منتجات حليب الأطفال.

في السياق ذاته علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة، أن اجتماعات متتالية عقدتها الوزارة مع عدد من وكلاء شركات الحليب، خاصة المستورد من الدول الأوربية؛ لبحث التسعيرة الجديدة، التي أقرتها الوزارة للحليب، ومطالباتها بوضع التسعيرة على حسب جودة المنتج والسعر، الذي تم الاستيراد به.

يشار إلى أن فرق الوزارة بدأت جولاتها منذ نهاية الأسبوع الماضي للرقابة على أسعار الحليب، والتقيد بالتسعيرة الجديدة، المقرة مؤخرا، التي شملت تحديد سعر بيع الكليو جرام من الحليب بما لا يتجاوز 70 ريال للعبوات أكثر من 400 جرام.

14 ألف شكوى من أخطاء البنوك والصرافات ونقاط البيع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article14986.html

نواف عافت (الرياض)

كشف أمين عام لجنة التوعية المصرفية في البنوك السعودية طلعت حافظ أن مؤسسة النقد العربي السعودي استقبلت خلال العام الماضي 14 ألف شكوى ضد البنوك السعودية تتعلق بالاحتيال، والصرافات الآلية، ونقاط البيع، والأخطاء البشرية.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس في الرياض لإطلاق حملة التوعية السادسة بعنوان (لاتفشيها).

وقال طلعت: إن البنوك تحذر دائما من الاتصالات المشبوهة لتحديث البيانات، وتطالب بتجاهل إعلانات سداد المديونيات، وعدم التعامل مع الرسائل الإلكترونية أو الجوال، وتجاهل تسديد فواتير الغير أو التحويل لأشخاص غير معروفين، وكذلك من التسوق الإلكتروني، والحفاظ على سرية المعلومات. وأضاف أن هناك انخفاضا في أعداد الشكاوى عن العامين الماضيين بنسبة 50 في المئة، موضحا أن البنوك السعودية سجلت العام الماضي أكثر من مليار عملية عبر الصرافات الآلية بقيمه 658 مليار ريال، وأن هناك محاولات اختراقات عبر العالم تتجاوز 5 تريليون محاولة .

وأشار إلى أن هناك تعاونا مع الجهات الأمنية والجهات المختصه لمواجهة هذه الإعلانات وأن هناك ازديادا في التعاملات الإلكترونية. وأوضح أن المناطق الأكثر كثافة سكانية هي التي تكثر فيها الشكاوى.

وطالب العملاء بتحديث البيانات عبر الفروع، وكذلك الجوالات ليكون هناك تواصل مع البنوك، وأن هناك حوكمة للأمور . من جهته أكد نائب الرئيس التنفيذي للتسويق محمد الربيعة أن الحملة أثمرت وأوصلت الرسالة وأن مؤسسة النقد سمحت الآن بتجاوز الحد الائتماني عبر نقاط البيع إلى 60 ألف ريال، وهناك تأمين للشبكة الآلية للبنوك، وأن أعلى استخدام للصرفات خلال شهر رمضان .

تأهيل 65 معوقاً لسوق العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706723.htm

عبداللطيف الوحيمد (الأحساء)

احتفلت جمعية المعاقون في الأحساء، بتخريج الفوج الثالث من منتسبي برنامج التدريب الزراعي لتأهيل ذوي الإعاقة العقلية البسيطة الذي نفذته بالتعاون مع هيئة الري والصرف وبدعم بنك الرياض في مبادرةٍ مجتمعيةٍ وتنمويةٍ مشتركة، تهدف إلى استثمار طاقاتهم وتأهيلهم لسوق العمل عبر إكسابهم المهارات الزراعية.

وشهد الحفل الذي أقيم في مقر الجمعية تخريج 14 شابا متميزا من ذوي الإعاقة العقلية البسيطة بحضور رئيس مجلس إدارة الجمعية وعضو مجلس الشورى الدكتور سعدون السعدون ومدير عام هيئة الري والصرف بالأحساء المهندس أحمد الجغيمان ونائب الرئيس التنفيذي والمشرف العام على برامج خدمة المجتمع في بنك الرياض محمد الربيعة ومدير عام الجمعية عبداللطيف الجعفري وعضو مجلس إدارة الجمعية محمد العفالق بالإضافة إلى أولياء أمور المتدربين وعدد من المهندسين والمدربين والمشرفين على البرنامج.
وعبر أولياء أمور الخريجين عن سعادتهم وإعجابهم بهذا البرنامج الذي أسهم في بناء واقع جديدٍ لأبنائهم من ذوي الإعاقة وفي تحويلهم إلى أفرادٍ منتجين ومؤهلين.

عائدون من العراق: السعوديون مستهدفون ويقاسون شتى أنواع التعذيب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706723.htm

ثامر قمقوم (عرعر)
روى لـ «عكاظ» عائدون من سجون العراق ما يحدث للمعتقلين السعوديين تحديدا من تعذيب وانتهاكات طائفية بغيضة على مدار الساعة، وكذلك الانتقائية العجيبة للمسؤولين في عدد من السجون العراقية.
بداية يقول عبدالله بن هندي العنزي العائد قبل أكثر من عام، وبكر الرخيص (عائد منذ فترة): لا نعرف ما قد يحدث للسجناء السعوديين في السجون العراقية، فهناك بالفعل كنا نتعرض لأنواع من التعذيب الجسدي والنفسي بسبب الطائفية المذهبية التي لا يقرها دين ولا مذهب، فقط لأننا نحمل الجنسية السعودية، ولم يكن هذا يحدث للسجناء الآخرين، وهذا الوضع يختلف من سجن لآخر، ففي سجن سوسة بكردستان العراق مثلا المعاملة طيبة عكس السجون الأخرى.
ويضيف أحمد بن علي الغنام: أنا أتحسر على زملائي السابقين المتواجدين حاليا في سجون العراق وأعرف ما يعانونه، فعندما تشتد الأوضاع سوءا في العراق يكون السجناء السعوديون أول الضحايا ويتم التركيز عليهم ويرون مختلف أنواع التعذيب والضرب والتنكيل.
وقال: أتمنى نقلهم إلى سجن سوسة بأسرع وقت ممكن والعمل على عودتهم للوطن.

السجن 23 عاماً لأربعة مدانين في قضايا أمنية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706761.htm

إبراهيم علوي (جدة)
أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في جدة أحكاما بالسجن 23 عاما بحق 4 مدانين في قضايا أمنية، مع المنع من السفر لنفس المدة، فيما تبين مغادرة أحد المطلوبين إلى خارج البلاد عقب إخلاء سبيله، ولاتزال قضيته قائمة.

وقد حكم على المدعى عليه الثاني بالسجن سنتين، وذلك بعد إدانته بالتستر على مطلوب أخبره بأن له لديه سبعة أشخاص يرغبون السفر إلى اليمن عن طريق التهريب طالبا مساعدته في ذلك، وإخباره أحد الاشخاص بتلك الرغبة وربطه به، إضافة إلى متابعته لمشاهد قتالية وحيازته أسطوانة ليزرية.
كما حكم على المدعى عليه الثالث بالسجن ثلاث سنوات ونصف، حيث ثبت اجتماعه بعدد من ذوي التوجهات المنحرفة ونقله رغبة أحد الاشخاص بالسفر إلى اليمن لمن ينسق للراغبين في الذهاب لليمن تهريبا، وعلمه بأن شخصين من المطلوبين من حملة الفكر التكفيري وسماعه من أحدهم أن لديه مبلغ 500 ألف ريال رصده لأجل خروجه إلى اليمن.
أما المدعى عليه السادس فقد أدين بتكفيره لبعض الحكومات ذات العلاقة الجيدة مع الحكومة الأمريكية بحسب اعترافه، وحيازته لمذكرات ومواد حاسوبية محظورة صادرة عن أفراد في تنظيم القاعدة وطباعة بعضها واعتقاده بجواز الخروج للقتال في مواطن الفتنة دون إذن ولي الأمر وافتئاته عليه بذلك وشرائه سلاحا رشاشا دون تصريح وحيازته له، وتم تعزيره على ذلك بالسجن تسع سنوات اعتبارا من تاريخ إيقافه على ذمة القضية.
كما أدين المدعى عليه السابع بتكفيره بعض الحكومات العربية حسب اعترافه، واعتقاده أن الجهاد فرض عين تأثرا بمن يجتمع بهم من حملة هذا الفكر وتستره عليهم، وقضى ناظر القضية بتعزيره على ما ثبت بحقه بالسجن ثماني سنوات ونصف اعتبارا من تاريخ إيقافه.

"جدة" تلحق بـ"دبي" و"الأردن" في تبليغ الخصوم بواسطة "القطاع الخاص"

نسبة الإنجاز ستصل لـ70٪ مع دخول الشركتين المشغلتين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191547&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى
حققت مدينة جدة، قصب السبق محليا، في دخول تجربة إشراك القطاع الخاص في تبليغ الخصوم بالدعاوى الخاصة بهم والمنظورة أمام المحاكم، إذ تلحق بذلك في مدينة دبي الإماراتية والمملكة الأردنية الهاشمية، واللتان تعدان الوحيدتان في العالم العربي التي بدأت بتطبيق مثل هكذا خطوة.
وبالأمس، افتتح وزير العدل الدكتور محمد العيسى، بالمحكمة العامة بجدة مشروع خدمة تبليغ الأوراق القضائية عن طريق القطاع الخاص والتي تعني بتبليغ المدعى عليهم لحضور جلسات المحكمة. وأكد الوزير أن هذا المشروع يسهم في سرعة التقاضي التي تمثل أهمية كبيرة في إستراتيجية العدالة الناجزة.
بدوره، كشف رئيس المحكمة العامة بجدة الشيخ عبد الرحمن الحسيني عن تفاصيل المشروع الذي يراه نقلة نوعية ضمن مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتحقيق مفهوم تحقيق العدالة الناجزة، مشددا على تأثير تلك الخدمة في سرعة البت في القضايا كونها تساعد وبشكل كبير في تفعيل السير في القضايا ولو لم يحضر الخصوم، وتوقع أن تتقلص مشاكل التبليغ كثيرا مع تلك الخدمة.
ولفت الحسيني إلى أن الاستعانة بالشركات في تبليغ الخصوم سيرفع نسبة الإنجاز في تبليغ الخصوم إلى 70 % في المستقبل القريب بينما يتوقع أن يصل الإنجاز إلى مراحل أكبر بعد ذلك، وتوقع أن يصل التبليغ خلال 5 أيام عمل، قياساً على الإمكانيات المادية والبشرية للشركتين المشغلة للخدمة.
عدد من الأنظمة المسندة للقطاع الخاص أتاحها مشروع تبليغ الخصوم، وتتمحور حول "تبليغ الأوراق القضائية، وهي صحائف الدعوى للمدعى عليه، أو طلب حضور المدعى عليه لأداء اليمين، أو استخلاف الشاهد للحضور، أو تبليغ

الأحكام الغيابية، وهي الأمور التي قال عنها الشيخ الحسيني أنه ما تحتاجه المحكمة لإبلاغ الذين ليسوا فيها، وهو ما قال أنه يأتي ضمن حرص الوزير على الأفكار الجديدة، وتطوير يتعاطى مع العصر، ويتوافق مع مفهوم الحكمة الالكترونية ، لذلك كان التوجه بشكل عاجل لإسنادها للقطاع الخاص، لافتا إلى أن المشروع استغرق مدة 8 أشهر للدارسة مابين طلب العروض والحضور، ودراسة عوائق التبليغ وأسباب تعثره.

أموال "التأمينات" مهددة و"الشورى" ينقذها بخطة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=191506&CategoryID=2

الرياض: رياض المسلم

علقت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الجرس إزاء خطورة وضعها المالي، المتمثل في ارتفاع مصروفاتها خلال السنتين الماضيتين، وزيادة أعداد المستفيدين وارتفاع معاشاتهم على نحو أكثر من أعداد المشتركين، مما ينذر بأعباء مالية مستقبلية كبيرة للوفاء بصرف تلك المنافع، مقدرة ما تصرفه كمعاشات شهرية بـ1.2 مليار ريال.

وفيما حدد محافظ المؤسسة سليمان القويز الإشكال الحاصل بـ"عمر النظام الحالي" وزيادة أعداد المتقاعدين، ولأن الحد الأدنى لأجور الاشتراك أقل من مثيله للمعاشات، فضلا عن التقاعد المبكر، قال عضو مجلس الشورى الدكتور غازي زقر إن المعالجة المفترضة يجب أن تركز على تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاجية ورفع سن التقاعد.

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أمس، عن ارتفاع مصروفات المؤسسة خلال السنتين الماضيتين، مقارنة بنمو أقل في الإيرادات التأمينية، إلى ازدياد أعداد المستفيدين وارتفاع معاشاتهم بشكل أكبر من أعداد المشتركين وقيمة اشتراكاتهم مما يترتب على المؤسسة أعباء مالية مستقبلية كبيرة للوفاء بصرف تلك المنافع للمستفيدين في الوقت الحاضر وللمشتركين في المستقبل.

وأوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبدالرحمن القويز، أن المؤسسة تصرف حالياً معاشات شهرية تتجاوز 1.2 مليار ريال، يستفيد منها أكثر من 300 ألف مستفيد، يتم تحويل معاشاتهم في أول الشهر المستحق عنه المعاش بواسطة نظام التحويل السريع إلى حساباتهم البنكية التي يختارونها مباشرة، مبينا أن هذه المعاشات في ازدياد مستمر، وأن عدد المشتركين بلغ أكثر من 9.600.000 مشترك، وعدد المنشآت التي يطبق عليها نظام التأمينات الاجتماعية أكثر من 441.000 منشأة.

وأفاد القويز في تصريح صحفي أمس، أن مصروفات المؤسسة التأمينية من معاشات وتعويضات وخدمات ارتفعت خلال السنتين الماضيتين بشكل متسارع، وكان معدل النمو خلال العامين السابقين 19%، مؤكدا أن هذا النمو الكبير والمتسارع في المصروفات مقارنة بنمو أقل في الإيرادات التأمينية التي كان معدل نموها خلال الفترة ذاتها 16%، يشير إلى ازدياد أعداد المستفيدين وارتفاع معاشاتهم بشكل أكبر من أعداد المشتركين وقيمة اشتراكاتهم، مما يترتب على المؤسسة أعباء مالية مستقبلية كبيرة للوفاء بصرف تلك المنافع للمستفيدين في الوقت الحاضر وللمشتركين في المستقبل.

وأبان أن من أهم أسباب هذا التباين في نمو المنافع مقارنة بالاشتراكات هو عمر النظام، حيث زاد عدد المتقاعدين، ولكون الحد الأدنى لأجور الاشتراك أقل من الحد الأدنى للمعاشات، إضافة للتقاعد المبكر الذي يحُمل النظام أعباء مالية كبيرة ومتنامية.

وأشار المحافظ إلى أن من واجب المؤسسة الحرص على توفر القدرة المالية اللازمة لصرف المنافع مستقبلاً، وذلك من خلال استثمار مبالغ الاشتراكات وتنميتها، إذ يعد الاستثمار عنصراً أساسياً في تمويل صندوق التأمينات، لأن الاشتراكات وحدها لا يمكن أن تفي بالتزامات الصندوق المستقبلية بأي حال من الأحوال.

وبين أن ما يحدث حاليا من بعض أصحاب العمل من تهرب أو تأخير في سداد الاشتراكات يؤثر سلباً على قدره المؤسسة المالية، مشيرا إلى أن غرامات التأخير التي تفرض حالياً على المتأخرين في السداد لا تمثل مصدراً ذا قيمة كمية في إيرادات المؤسسة، ولكن أهميتها كونها أداة حماية للنظام لإلزام أصحاب العمل على سداد الاشتراكات في وقتها.
من جهته، أكد عضو مجلس الشورى الدكتور غازي زقر لـ"الوطن" أن معالجة هذه المشكلة يكمن في عدد من المقترحات منها رفع سن التقاعد للتقليل من التكلفة إلى جانب معالجة التقاعد المبكر".
وأضاف الدكتور زقر: "من المقترحات لتجنب هذه المشكلة هو أن يكون المجتمع منتجا بشكل أكبر وأكثر فاعلية وعندما تزيد الإنتاجية نستطيع أن نتحمل الأعباء"، مبينا أن المسؤولين في التأمينات الاجتماعية وكذلك "التقاعد" سبق وأن عرضوا هذه المشكلة في وقت سابق من خلال اجتماعاتهم في المجلس.
ولفت عضو "الشورى" إلى أن الجيل الجديد سيواجه مشاكل عندما يدخل في التقاعد، وقال: "مصادرنا حاليا تعتمد على إنتاج النفط وارتفاع أسعاره عالميا، ولدينا احتياطي ولو حدث عجز في صناديق التقاعد سيتم تغطيتها من الاحتياطي ولكن إلى متى، فلا بد من تنويع القاعدة الاقتصادية"، مشيدا بتجربة سنغافورة وإنتاجية مواطنيها التي عززت الاقتصاد لديهم، موضحا أن الخطة العاشرة لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط تحدثت عن هذه المشكلة المتعلقة بالتقاعد.

أسرة "طفلة الرياض" تطالب بالتحقيق وترجح وفاتها "صعقا"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191474&CategoryID=5

الرياض: معيض الرفدي
في تطور جديد لقضية الطفلة جود "4 سنوات" التي توفيت في أحد المجمعات التجارية بالرياض مساء الجمعة المنصرم، وذكرت شرطة المنطقة أن سبب الوفاة هو السقوط المفاجئ، ناشد عم الطفلة خالد عبدالله الحمالي، أمير منطقة الرياض الأمير تركي بن عبدالله بالتدخل لإظهار حقيقة الوفاة ومحاسبة المقصر، مرجحا تعرض ابنة شقيقه لماس كهربائي.
وقال الحمالي لـ"الوطن": أثناء خروج الأسرة إلى سوق بانوراما شمال الرياض، نزلوا إلى الكافي الموجود داخل المجمع وكانت جود تقف على سياج، وهناك فيش كهربائي مكشوف، وفجأت سقطت الطفلة فسارعت شقيقتها "19 عاماً" إليها، وكانت متغيرة اللون نتيجة تعرضها لماس كهربائي أيضاً.
وأضاف أن أحد الموجودين نقلها إلى أحد المستوصفات القريبة من المجمع، وبفحصها تبين أنها متوفاة، فجرى نقلها عن طريق إسعاف المستوصف إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي. وأضاف الحمالي "أخبرني المستشفى عند وصولها أنها متوفاة، وعند وصول الأدلة الجنائية تم تصوير الفيش الكهربائي، مؤكدا أنه رفض التشريح حفاظاً على مشاعر والديها. وقال إنه تم بعد ذلك نقلها من ثلاجة التخصصي إلى مستشفى الشميسي، والكشف عليها من قبل الأطباء هناك، وبعد صلاة الظهر تم استدعائي وقالوا لي إنهم سيخبرونني بالتقرير شفهياً، وأنه لا توجد كدمات أو آثار عنف وأن الجثة بجرح ظاهري في القدم اليمني وأسفل الجرح مدخل صاعق كهربائي، وأن هناك احتمالا كبيرا أن يكون ذلك هو سبب الوفاة. واعتذر مستشفى الشميسي عن كتابة التقرير إلا بعد تشريح الجثة.

المبادرة لاقت استحسان مئات "المغردين" والمتابعين

محام يتطوع للترافع في مستحقات القصر من مورثيهم

المصدر: جريدة سبق الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://sabq.org/q6dgde

مشاري الحنتوشي- سبق- الرياض: بادر عضو اتحاد المحامين العرب والجمعيتين الفقهية والقضائية السعودية المحامي ماجد ضاوي العتيبي، في "تغريدة" له عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، بإعلان استعداده لقبول دعاوى المطالبة بمستحقات القاصرين اليتامى من مورثيهم، بالمجان ولوجه الله تعالى.

ولاقت هذه المبادرة، استحسان مئات المغردين والمتابعين وأثنوا عليها ودعوا له بكسب الأجر واعتبروا هذه المبادرة الإنسانية نموذجاً مشرفاً لرسالة مهنة المحاماة ومثالاً يقتدى به للعمل التطوعي لحماية أموال القاصرين والإحسان.

وأوضح المحامي العتيبي في تصريح خص به سبق أن هذه المبادرة جاءت امتثالاً لأمر الله تعالى بالإحسان إلى اليتيم بقوله (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى) (النساء: من الآية36) وتأسياً بقول النبي صلى الله عليه وسلم (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما)، (رواه البخاري)، وإيماناً منه بواجب المجتمع لحماية أموال القاصرين.

وأكد "العتيبي" استعداده لقبول دعاوى المطالبة بمستحقات القاصرين اليتامى من مورثيهم، بالمجان ولوجه الله تعالى، والمشمولة بالحماية بمقتضى المادة (25) من نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين، والتي تحظر على الورثة أو شركاء المتوفى عن قصر أو غيرهم، التصرف في أموال التركة أو المال المشترك اعتباراً من تاريخ الوفاة وحتى حصر الهيئة لهذه الأموال.

وقيد "العتيبي" شرط قبول تلك الدعاوى، أن تكون في منطقة الرياض، ليتمكن من متابعتها، مبدياً استياءه لما يشهده الواقع الاجتماعي، بقيام بعض الورثة وغيرهم بالاستيلاء على أموال القاصرين والإجحاف بحقوقهم، ما يوجب تعاون أفراد المجتمع مع مؤسسات الدولة، لحماية أموالهم وتسليمهم حقوقهم.

القضاء يتوعد المتغيبين عن ×قضايا السيول÷ بالأحكام الغيابية والإنتربول الدولي

تأجيل النطق بالحكم على متهمين لغياب بعضهم خارج المملكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
اضغط هنا

حامد الرفاعي - جدة

أجلت المحكمة الادارية بديوان المظالم في جدة أمس النطق بالحكم على عدد من المتهمين في كارثة سيول جدة منهم قياديون في الأمانة بسبب غياب البعض متهمين وعدم حضورهم الجلسات السابقة بحجة تواجدهم خارج المملكة، حيث تتوجه المحكمة الإدارية بالتنسيق مع الجهات المختصة إلى مخاطبة الانتربول الدولي تمهيدا لإحضار المتهمين المتغيبين (من جنسيات مختلفة) للمثول أمام العدالة.

وكانت المحكمة الإدارية بجدة قد شهدت أمس انعقاد جلستين لقضايا ملفات السيول والتي تضمنت اتهامات بجرائم الرشوة واستغلال السلطة الوظيفية والتلاعب في تنفيذ المشاريع، حيث قررت تأجيل ملف القضية الأولى إلى 12 رمضان القادم، فيما أجلت النطق بالحكم في الجلسة الثانية إلى 11 رمضان، حيث تم إبلاغ المتهمين الحاضرين بأن سبب التأجيل يعود إلى عدم حضور بقية زملائهم المتهمين والذين لابد من حضورهم، لافتة في الوقت نفسه أن الدائرة القضائية سوف تدرس كيفية إحضارهم عن طريق الإنتربول الدولي، وفي حالة تعذر ذلك سوف تصدر الحكم على المتهمين الهاربين غيابياً.

عسير: توكيل محامين بالمجان للترافع في قضايا "معسري المنطقة"

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/06/17/1163036

أبها – عبده الأسمري
أكد رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية الصناعية في أبها الدكتور عوض القرني أن اللجنة أوصت بتكثيف العمل التطوعي لدعم السجناء في سجون منطقة عسير الذين لا يستطيعون توكيل من يدافع عنهم، كما أوصت بوضع خطة للجنة في الدورة الحالية لنشر الوعي الحقوقي وتوثيق العلاقات مع الجهات الحقوقية ومحامي المنطقة .
واستعرضت اللجنة برئاسة الدكتور عوض القرني، ومشاركة 20 محامياً من منطقة عسير أهمية تفعيل اللجنة لتصبح المرجعية الأولى لمهنة المحاماة في منطقة عسير وتكثيف التعاون بين المحامين لتطوير عملهم بما يحقق المصلحة العامة ثم مصلحة المهنة ومصالح أعضاء اللجنة وتعريف المجتمع بمهنة المحاماة ، ودور المحامين في إقامة العدل ومنع التظالم بين الناس وتيسير أمور التقاضي وإقامة المحاضرات والندوات ذات العلاقة بعمل اللجنة وإعداد الدراسات، والأبحاث والتواصل مع القضاة ومسؤولي المنطقة وتكثيف العمل التطوعي لخدمة المجتمع وفق ما تحدده الأنظمة، وإنشاء مؤسسات العمل التطوعي وتكثيفه.

السفير طراد خلال الجلسة السنوية لمجلس حقوق الإنسان:

المملكة مستمرة في بذل الجهود لتعزيز حقوق المرأة.. وتطالب مجدداً بتحويل الملف السوري للعدالة الدولية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945292

جنيف - واس
أكدت المملكة حرصها على تشجيع وتعزيز دور المرأة في المجتمع وما يمكن أن تقدمه في جميع نواحي التنمية الشاملة.
وقال معالي سفير خادم الحرمين الشريفين المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف فيصل بن طراد في مداخلة خلال الجلسة السنوية امس لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة حقوق المرأة وسبل مكافحة التمييز ضدها، "إن المرأة في المملكة تحظى باهتمام بالغ حيث أقرت المملكة منذ أكثر من ستة عقود بأن تطوير دور وإسهام المرأة هو عامل حاسم في مسيرة النماء والازدهار لكل الأمة". ولفت الانتباه إلى أن السياسات التنموية التي اعتمدها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله

بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله - حرصت على تشجيع وتعزيز دور المرأة وما يمكن أن تقدمه في كل نواحي التنمية الشاملة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.
وأبان أن الدولة ضمنت الحق المجاني بالتعليم للمرأة بوصفه العنصر الأهم كون تعليم المرأة هو حجر الزاوية في إنشاء مجتمع يمكن له الإسهام الفعال في تطور ونماء وازدهار الشعوب. وأشار إلى أن حجم الإنفاق السنوي على التعليم ارتفع من 12.5 بليون دولار عام 2002م إلى حوالي 54.5 بليون دولار العام الماضي، مؤكدا أن هذا ليس بمستغرب على المملكة التي تفخر بانتهاجها للدين الإسلامي الحنيف. وقال "إن المملكة حرصت على تعزيز وتمكين المرأة من القيام بدورها الطبيعي في دفع عجلة الازدهار والنماء الذي تشهده اليوم، من خلال الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تعزز حقوق المرأة، فالمرأة السعودية لا تعاني من عدم المساواة مع الرجل في الأجور حيث كفل لها النظام ذلك، وأصبحت اليوم قادرة على العمل في كل المجالات التي تحقق لها أفضل السبل لإسهام فعال في دفع عجلة الازدهار والنماء".
وحول الملف السوري، قال السفير طراد أن أكثر من ثلاث سنوات مضت على معاناة الشعب السوري ولا نستطيع أن نلتمس أي ضوء في آخر النفق، حيث يتأكد للجميع في كل مرة نستمع فيها للجنة الموقرة، حجم المأساة التي يعيشها هذا الشعب الشقيق تحت وطأة نظام جائر مستبد، استطاع بكل جدارة أن يسجل اسمه في صفحة سوداء قاتمة من التاريخ كواحد من افظع الأنظمة في عصرنا الحديث التي انتهكت حقوق الإنسان وقتلت وشردت شعبها ودمرت بلدها، ليس الا بهدف واحد الا وهو الاستمرار في السلطة حتى لو لم يتبق الا فرد واحد من هذا الشعب المنكوب.
وأوضح أن التقارير الدولية الموثقة تكشف أن ما حصده هذا النظام من أبناء الشعب السوري الشقيق كضحايا جراء الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية وقتل وتدمير بالبراميل المتفجرة والأسلحة الكيمائية واستخدام الكلور، وتعذيب وحصار وسياسة التجويع والإرهاب للمواطن، بلغ ما يزيد على 160 ألف قتيل وأكثر من 600 ألف من الجرحى والمقعدين من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، وشرد أكثر من 10 ملايين سوري، وأصبح هنالك ما يصل إلى ثلاثة ملايين لاجئ سوري في دول الجوار، ونتيجة لهذه السياسات تراجعت البنية الأساسية للدولة إلى ما كانت قبل حوالي أربعه عقود، وأصبح تقريبا 75% من الشعب السوري على حد خطّ الفقر و 50% من الأطفال في سن الدراسة أصبحوا خارج المدارس و 375 ألف امرأة حامل تعاني من نقص الرعاية الصحية، بالاضافة الى حوالي 4.7 ملايين مواطن سوري محاصرين داخل بلدهم في حاجة ماسة إلى المعونات الإنسانية من غذاء ودواء. وأضاف انه يمكن القول أنهم معرضون لخطر الموت، وكما هو متوقع استمعنا لأسطوانة مشروخة ولتكرار ممل من النظام السوري في رفضه لهذه التقارير الموثقة بل لرفضه حتى الاعتراف بهذه اللجنة الموقرة، فما بالكم بالتعاون معها، ومن اتهامه لدول الجوار ومجموعه دول أصدقاء سوريا بدعم الإرهاب في سوريا. وأكد ان المملكة تدين هذا النظام بأشد العبارات وترى أن الوقت قد نفذ وليل الشعب السوري قد طال، وأصبح لزاما على مجلس حقوق الإنسان رفع تقرير متكامل إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار حاسم ضد هذا النظام وكل من انتمى إليه وتوجيه تهمة القيام بجرائم الحرب والاتفاق على الآلية المناسبة لتقديمهم للعدالة الدولية، حتى لا يسجل علينا التاريخ فشل النظام الدولي مرة أخرى في التصدي لجرائم الحرب هذه، وأن هنالك نظاماً قمعياً مثل نظام بشار الأسد قد تمكن من الإفلات من العقاب.

تضع أصحاب الشركات والمؤسسات أمام واقع خدمة المجتمع بدلاً من "الاجتهادات الشخصية"

شرط "المسؤولية الاجتماعية" قبل ترسية المشروعات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945151

بريدة، تحقيق - منصور الجفن

تتضمن قائمة أغنى أغنياء العرب والعالم أكثر من (40) مليارديراً سعودياً، ومثلهم مئات الأثرياء من رجال المال والأعمال الذين يمتلكون ثروات طائلة، إلى جانب الشركات والمؤسسات والقطاعات البنكية والمصرفية التي تستحوذ أيضاً على أرقام هائلة من الثروات، والتي جاءت كمحصلة طبيعية لنمو اقتصادي متصاعد تشهده المملكة في كافة المجالات، وجعل من هذه القطاعات الاقتصادية -على تنوع أنشطتها- ذات ملاءة مالية عالية، مما أتاح لها أن تواصل قطف ثمار معطيات هذه البيئة المتميزة في هذا الوطن، وأن تجد الدعم والرعاية والتحفيز من الدولة، مما مكنها من الاستحواذ على تنفيذ المشروعات الضخمة، وفي جوانب أخرى تمارس نجاحاً متميزاً في الأنشطة التجارية والخدمية المتنوعة.

لكن يبدو أن هناك حلقة مفقودة بين بعض أصحاب هذه المليارات والقطاعات الاقتصادية وبين المسؤولية الاجتماعية التي يتطلع إليها الوطن والمواطن من أصحاب هذه الثروات الضخمة لتحقيق المشاركة والتعاون المثمر وتقديم المبادرات الإنسانية، كذلك يغيب بعض القطاعات وبعض رجال الأعمال عن أداء واجبات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، مما يتطلب استصدار تنظيم يفرض على جميع الشركات والمؤسسات التي تتقدم بعطاءاتها للفوز بتنفيذ مشروعات الدولة تقديم قائمة مقنعة وذات قيمة بمشروعاتها وإنجازاتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، حتى تؤدي هذه القطاعات ما عليها من واجبات تجاه الوطن والمواطن، ومن ذلك مثلاً إنشاء مراكز صحية، ودور اجتماعية، وتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب من الجنسين، ودورات تدريبية تأهيلية إلى سوق العمل.

سلوك حضاري

وقال "د.فهد المطلق" -مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة القصيم-: إن الوطن يحتاج إلى تكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت مطلباً والتزاماً وسلوكاً حضارياً من الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال دون منّة، مضيفاً أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتحقق من خلال الكثير من أوجه العطاء واستشعار المسؤولية في كل الجوانب، مؤكداً على أن الضمان الوظيفي وإتاحة الفرص للشباب وجودة العمل في تنفيذ المشروعات العامة والخاصة، والحفاظ على نظافة المناخ البيئي للمواطنين، وكذلك الحفاظ على المقدرات الوطنية وعدم رفع الأسعار وعدم الغش في قطع الغيار وفي جميع البضائع والسلع يعد من أهم أوجه المسؤولية الاجتماعية التي ينشدها المواطن من رجال الأعمال ومؤسساتهم.

تقصير كبير

وأوضح "د.المطلق" أن ما يتم تقديمه من برامج ورعاية في إطار المسؤولية الاجتماعية حالياً يتم على استحياء من قبل الشركات والمؤسسات الأهلية، وبالتالي فهي مقصرة تقصير كبير وواضح، مضيفاً أنه لو أجرينا مسحاً سريعاً على المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قطاع الأعمال بكافة تنوعه، لوجدنا أنها عبارة عن قشور لا تليق بحجم المركز الاقتصادي الضخم لمؤسسات القطاع الخاص بالمملكة، ولا يوازي تلك التسهيلات والدعم المقدم من الدولة لتلك القطاعات الاقتصادية، مبيناً أن ما يتم تقديمه من مشاركات اجتماعية في إطار المسؤولية الاجتماعية رغم ضآلته إلا أنه يأخذ زخماً إعلامياً ينعكس على الجهة المشاركة بجوانب إعلامية ودعائية، مُشدداً على أهمية أن يكون لهذه القطاعات الاقتصادية

حضوراً ومشاركات فاعلة وملموسة تعبّر بشكل واضح عن استشعار أهمية المسؤولية الاجتماعية لخدمة الوطن والمجتمع.

إسهامات ملموسة

وأكد "د.عبدالعزيز بن حمود المشيقح" -عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم- على أن العادة جرت في كثير من دول العالم المتحضّر أن الشركات والمؤسسات ذات السمعة العالية التي تحقق أرباحاً سنوية من خلال تنفيذ عقود المشروعات التنموية المتعددة، أو تحقق أرباحاً من خلال أعمال المتاجرة والاستثمار المتنوع في إطار المناشط الاقتصادية، أن تقدّم إسهامات اجتماعية ملموسة، مضيفاً أن من أسباب نجاح هذه الشركات والمؤسسات وتحقيقها لتلك العوائد الكبيرة يعود إلى منحها الأولوية والفرصة في تنفيذ تلك العقود، هذا إلى جانب الأمان المقدم لها من الدولة عبر تلك القوانين والتشريعات التي تخدمها، وتسهم في نموها وتطورها ونمو أرباحها وعوائدها، لافتاً إلى أنه ينبغي على هذه الشركات والمؤسسات أن تفي بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه هذا المجتمع ومؤسساته الرسمية الذين قدموا لهم الدعم والمساندة وكل الخدمات لاستمرار نجاحاتهم.

إنشاء مراكز صحية ودور اجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب من الجنسين ودورات تدريبية إلى سوق العمل

سرعة المبادرة

وشدّد "د.المشيقح" على ضرورة أن لا ينتظر أصحاب الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال تشريعاً أو قراراً رسمياً يلزمهم بتخصيص نسبة معينة من الأرباح لخدمة المجتمع ومؤسساته الاجتماعية، بل ينبغي عليهم أن يبادروا إلى تقديم المساهمات في إطار المسؤولية الاجتماعية الواجبة عليهم، من خلال إقامة مراكز الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأيتام وغيرها من المراكز التي تعنى بالرعاية والتوعية والتأهيل على مختلف مهامها وتخصصها، وكذلك بناء وتجهيز المراكز الحضرية من حدائق وقاعات وأندية ثقافية واجتماعية وترفيهية، إضافةً إلى تقديم كل ما يخدم الشباب، مؤكداً على أن تنفيذ هذه البرامج الخدمية والترفيهية والحضرية ومقوماتها يمثل استشعاراً من رجال الأعمال لواجباتهم للمشاركة في خدمة المسؤولية الاجتماعية في هذا الوطن.

قطاع مصرفي

وأشار "د.المشيقح" إلى أنه إذا كنا نطالب مؤسسات قطاع الأعمال بمناشطه المتنوعة بالمشاركة والمساهمة الاجتماعية فإننا يجب أن لا نغفل عن الدور المطلوب من القطاع المصرفي في خدمة المسؤولية الاجتماعية، مضيفاً أن هذا القطاع يستحوذ على النسبة والحصة الأكبر في استثمار مدخرات المواطنين، ويحقق أرباحاً ضخمة من خلال معاملاته المصرفية، كما أن هذا القطاع يحظى بالكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة له ومن أهمها الجانب الأمني وحماية الحقوق، ذاكراً أن معظم المعاملات البنكية تتم في الوقت الحاضر عبر مكائن الصراف الآلي المنتشرة في جميع المدن والمراكز الحضرية وعلى الطرق والشوارع، حيث تحظى بحماية بالغة من قبل القطاعات الأمنية، إلى جانب ما توفره الدولة لهذه المصارف من أنظمة مالية ومصرفية تحمي جميع معاملاته الداخلية والخارجية، وما تضخه الدولة من ودائع مالية وكفالة للمقترضين عبر البرامج المتنوعة التي يرعاها "برنامج كفالة"، مما يعتبر مشاركة من الدولة في تعزيز المناشط الاقتصادية التي سوف تصب في النهاية في صالح البنوك التجارية والمصارف، لافتاً إلى أن هذه الرعاية وهذه الشركة تتطلب من القطاع المصرفي أن يكون له عصا السبق والمبادرة في تحمل الكثير من البرامج الاجتماعية التي تليق بهذا القطاع.

تظافر الجهود

وأوضح "د.المشيقح" أنه إذا كنا نلقي باللوم على الكثير من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية ورجال الأعمال الذين نطالبهم في استشعار أهمية المسؤولية الاجتماعية، فإننا يجب أن لا ننسى جهود تلك القطاعات التي قدمت الكثير من المشاركات الاجتماعية، ومثل ذلك هناك رجال أعمال ساهموا أيضاً في خدمة المسؤولية الاجتماعية إلاّ أن جهودهم لا تكفي بل يجب أن يتظافر الجميع لتحقيق معطيات هذه الشركات في خدمة المجتمع، داعياً رؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى ورجال الأعمال أن يستغلوا فرصة التسهيلات التي تقدمها الدولة في عهد الرخاء، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- وأن يتناغموا مع رؤية دولتنا الكريمة في الاهتمام بالوطن والمواطنين من خلال استشعار المسؤولية الاجتماعية فالفرص لا تتكرر، مُلمحاً أن على مجالس إدارات الشركات أن لا تفوت فرصة جمعياتها العمومية لاستصدار مبادرات ذات قيمة للخدمات المجتمعية، مؤكداً على أن المواطنين أصبح لديهم رؤية بأن الشركات التي تدعم الخدمات الاجتماعية تحظى بقبول ومساندة المجتمع والأمثلة في ذلك كثيرة.

وشدّد على أهمية أن تبادر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصلحة معاشات التقاعد بأن يكون لها توازن في مخرجات استثماراتها؛ لتعم جميع أرجاء الوطن، ولا تقتصر على مناطق محدودة، خاصةً أن كثيراً من المواطنين يرون

أن مشروعاتها العملاقة تتركز في مناطق محددة ومتكررة وحرمان مناطق أخرى واعدة من هذه الاستثمارات، مضيفاً أن هذه المشروعات تعتبر فرص عملية واستثمارية وتشغيل للكثير من الشباب والشابات في جميع أرجاء الوطن، وبالتالي فإنه حينما تتوزع سوف تكون ضمن ما يخدم المجتمع في قطاع التشغيل والتوظيف، مما يمثل جزءً من مقومات دعم المسؤولية الاجتماعية.

ركيزة أساسية

وقال "عبدالله الزيد" -مدير جمعية الثقافة والفنون بالقصيم-: يجب أن نتفق أن المسؤولية الاجتماعية ليست ترفاً أو برامج علاقات عامة أو وسيلة من وسائل تقوية العلاقات مع جهات أو شخصيات اعتبارية، بل هي مسؤولية يجب أن يؤديها التاجر تجاه كل مواطن يعد ركيزة أساسية في نجاح مشروعاته، وكذلك تجاه دولة قدمت له كافة التسهيلات وكل الدعم لنجاحه بعيداً عن أي حسابات أخرى، مضيفاً أنه من الأنانية وعدم الانتماء في مقياس المواطنة وعدم المواطنة أن تخلو أهداف أي منظمة من دور اجتماعي لتفي بمسؤولياتها تجاه الوطن والمواطن، داعياً إلى أن تكون برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات وخطط طويلة المدى وليست مبنية على أرقام الربح والخسارة، حيث إنها استثمار آخر يتوازى مع الاستثمار الرئيسي، حيث يتحقق من خلالها صور ذات قيمة تتجسد فيها معاني المشاركة الاجتماعية والمواطنة.

فيما تدرس المحكمة الاستعانة بالانتربول لإحضارهم

هروب متهمين قياديين من أمانة جدة للخارج يؤجل النطق بالحكم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944781

جدة – سعد بن عبدالله :

أرجأت محكمة جدة الإدارية البوم النطق بالحكم على عدد من المتهمين منهم قياديين في أمانة جدة في قضية رشاوي ، ويأتي تأجيل الحكم إثر تغيب متهمين مقيمين وعدم حضورهم الجلسات السابقة وتأكد مغادرتهم المملكة ، وكانت الدائرة الجزائية الثالثة التي تنظر القضية التي وردت بالتزامن مع قضايا كارثة سيول جدة قد تلقت إفادة من المباحث الإدارية تؤكد مغادرة بعض المتهمين المملكة ، وعدم عودتهم حتى موعد الجلسة وفقاً للسجلات والبيانات الرسمية ، مما تعذر على المحكمة النطق بالمحكم بسبب غياب متهمين يتوقع إنهم هربوا عن المحاكمة لعدم حضورهم عدد من الجلسات الماضية وهم من جنسيات مختلفة متهمين بدفع رشاوي لقيادي الأمانة ولهم دور في التلاعب في المشاريع .

وكان باقي المتهمين الذين حضروا جلسة الأمس قد اكتفوا بما قدموه من دفوعات خلال الجلسات السابقة وطالبوا الفصل في القضية . إلا أن المحكمة أجلت النطق بالحكم إلى الثاني عشر من رمضان ، رغم اعتراض المتهمين الحاضرين ومطالبتهم بالحكم رغم حجز القضايا من جلسات سابقة بسبب عدم حضور بعض المتهمين إلا أن المحكمة أكدت ضرورة حضور المتهمين وقال القاضي رئيس الدائرة أنهم سوف يدرسون كيفية إحضارهم عن طريق الانتربول الدولي وفي حالة تعذر ذلك سوف تصدر الحكم على المتهمين الهاربين غيابيا .

فيما قال محامي أحد المتهمين المتغيبين عن الجلسة إن موكله أعتذر عن الحضور لعدم تمكنه من القدوم للمملكة ، وأضاف بأن موكله قدم ما لديه في جلسات سابقة قبل مغادرته للمملكة وليس لديه ما يقدمه حسب قوله ، فيما شدد رئيس

المحكمة على أهمية حضوره ، نظراً لإعادة القضية محكمة الاستئناف للنظر فيها للمرة الثانية قبل هروب المتهمين إلى خارج المملكة رغم صدور أحكام بالإدانة على المتهمين .
وأبدى المحامي التزامه بمحاولة إقناع المتهم بالحضور وفي حالة عدم حضوره ليس لديه صلاحية بإحضاره بصفته محامي عن الشركة التي يعمل فيها المتهم الهارب .

"الجزائية" تحكم عليهم بالسجن مدداً تتراوح بين سنتين و9 أعوام

إدانة 4 متهمين بتكفير الحكومات المتعاملة مع أمريكا والتستر على مطلوبين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944784

الرياض – مبارك العكاش:
أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكاماً ابتدائية على أربعة متهمين أدينوا بتكفير الحكومات التي تتعامل مع أمريكا والتستر على بعض المطلوبين وحيازة الأسلحة، وقررت سجنهم من سنتين إلى 9 أعوام.
واشترك المتهمون الأربعة الذين حضروا أمس الاثنين (ثلاثة سعوديين ويمني) مع أربعة آخرين في مجموعة واحدة جميعهم مطلقو السراح، حيث حضر الجلسة المدعى عليهم الثاني والثالث والسادس والسابع، وتخلف عن الجلسة المتهم الأول المبعد عن البلاد، والرابع والخامس اللذان استغلا إطلاق السراح وهربا خارج المملكة، فيما أرجأت المحكمة النطق بالحكم على الثامن لحين إحضاره في جلسة قادمة.
وتضمن الحكم إدانة المتهم الثاني بتستره على شخص أخبره بأن له لديه سبعة أشخاص يرغبون بالسفر لليمن تهريباً ويريد مساعدته في ذلك، وإبلاغه للمتهم الأول بتلك الرغبة وربطه به، ومشاهدته لمشاهد قتالية، وحيازته لاسطوانة ليزرية لم يعلم بمحتواها إلا من جهة التحقيق بحسب اعترافه، وقررت المحكمة تعزيره على ما ثبت بحقه بالسجن سنتين اعتباراً من تاريخ إيقافه ويمنع من السفر خارج المملكة سنتين بعد اكتساب الحكم القطعية.
فيما، أدين المدعى عليه الثالث (يمني الجنسية) باجتماعه بعدد من ذوي التوجهات المنحرفة ونقله رغبة أحدهم بالسفر إلى اليمن للمتهم الأول الذي ينسق للراغبين بالذهاب لليمن تهريباً وعلمه بأن اثنين ممن ارتبط بهما من حملة الفكر التكفيري وسماعه من أحدهما أن لديه مبلغ خمسمائة ألف ريال رصدها لأجل خروجه لليمن وتستره على ذلك كله، ولم يثبت للمحكمة تأييد المتهم لتنظيم القاعدة لعدم كفاية الدليل، وتقرر تعزيره على ما ثبت بحقه بالسجن ثلاث سنوات ونصف اعتباراً من تاريخ إيقافه على ذمة هذه القضية.
كما تم إدانة المتهم السادس بتكفيره لبعض الحكومات التي تتعامل مع الحكومة الأمريكية بحسب ما جاء في اعترافه، وحيازته لمذكرات ومواد حاسوبية محظورة صادرة عن أفراد في تنظيم القاعدة وطباعة بعضها واعتقاده بجواز الخروج للقتال في مواطن الفتنة دون إذن ولي الأمر وافتياته عليه بذلك، وشرائه سلاح رشاش دون تصريح وحيازته له، وحكم قاضي الجلسة عليه بالسجن تسع سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه، ويمنع من السفر خارج المملكة مدة مماثلة لسجنه بعد انتهاء محكوميته.
أما المدعى عليه السابع فقد أدين بتكفيره بعض الحكومات العربية بحسب اعترافه واعتقاده أن الجهاد فرض عين تأثراً بمن يجتمع بهم من حملة هذا الفكر وتستره عليهم، وبرأته المحكمة من حيازة ذاكرة تحوي ملفات محظورة لعدم كفاية الدليل ولأن المتهم لم يوقع على محضر التفتيش، وقررت تعزيره بالسجن ثمان سنوات ونصف اعتباراً من تاريخ إيقافه،

ويمنع من السفر مدة مماثلة. وبإعلان الحكم قرر المدعي العام والمتهمين اعتراضهم عليه، فجرى تسليم كل منهم نسخه من الحكم وإفهامهم بتعليمات الاستئناف.

العدل: محاكم السعودية نظرت 49 قضية إفطار في نهار رمضان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944762

جدة - محمد حميدان :
أكدت وزارة العدل عبر حسابها في الموقع الاجتماعي تويتر أن عام 1434 بلغ فيه عدد دعاوى الإفطار في نهار رمضان 49 قضية، حيث استقبلت المحكمة الجزائية بالرياض 13 قضية تلتها الأحساء ب 10 قضايا.
كما بينت الوزارة أن عدد دعاوى الإعسار منذ بداية العام الجاري بلغ 1004 قضية، استقبلت منها المحكمة العامة بالرياض 300 قضية كما استقبلت المحكمة الجزائية بالرياض 18 قضية عقوق من أصل 139 قضية قدمت منذ بداية العام في كافة مناطق المملكة و تلتها جدة ب12 قضية.
وقالت الوزارة أن مجموع دعاوي رؤية صغير المقدمة منذ بداية العام كانت 31 قضية استقبلت منها المحكمة العامة بجدة 8 قضايا وفي الرياض 7 واستلمت محاكم المملكة 347 دعوى دخول منزل أو استراحة بدون إذن وكان نصيب المحكمة الجزائية في الرياض منها 76 قضية تلتها الاحساء 30 دعوى.
كما شملت المعلومات التي أوردها حساب الوزارة أن عدد دعاوى السحر والشعوذة المقدمة منذ بداية العام بلغت 191 قضية أكثرها جاء في المحكمة الجزائية بجدة بواقع 44 قضية وتلتها الرياض بـ 30 قضية كما وصل عدد دعاوى غسل الأموال منذ بداية العام 186 قضية واستقبلت المحكمة الجزائية بجدة منها 36 قضية تلتها المحكمة الجزائية بجازان بواقع 28 قضية.

لعدم انصافها السعودي

"الشورى" يرفض اتفاق توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944761

الرياض - عبدالسلام البلوي :
رفض مجلس الشورى اليوم الاثنين مشروع اتفاق بين المملكة و جمهورية إندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية كما رفض الصيغة الواردة من هيئة الخبراء وأعاد تقرير الاتفاقية للجنة مرة أخرى لإعادة دراستها، حيث انتقد عدد من الأعضاء بنود الاتفاقية في ميلها الشديد لصالح الجانب الإندونيسي على حساب السعودي وتركيزها على حماية حقوق العمالة المنزلية دون إنصاف، ويرى البعض أن تكون عودة العمالة الاندونيسية على شروط المملكة، ورأى عضو ضعف المفاوض السعودي وانحياز الاتفاقية إلى جانب العامل الاندونيسي وتقصيرها في حفظ حقوق رب العمل السعودي، كما قالت عضو بإن هذه الاتفاقية تظهر الجانب السعودي وكأنه الجانب الأضعف في الاتفاقية، مشيرة إلى أن حدوث انتهاكات محدودة بحق العمالة الأندونيسية لا يجيز تعميم الحكم على أرباب العمل السعوديين.
وأضافت عضو المجلس إن الاتفاقية جاءت تحت عنوان "توظيف وحماية العمالة الاندونيسية"؛ منوهة إلى أن ذلك يدل على أن المفاوض السعودي تجاهل حقوق رب العمل السعودي الذي يعاني من ارتفاع تكاليف العمالة المنزلية وتكرار هروبها على سبيل المثال.
ورأى آخر أن الاتفاقية أهملت حقوق رب العمل السعودي، محملاً المفاوض السعودي مسؤولية ضعف الاتفاقية رغم تعدد خيارات الاستقدام من دول أخرى، وأشار إلى أن الالتزامات في الاتفاقية على الجانب الأندونيسي في غالبها موجودة سابقاً وكانت مكاتب الاستقدام توفرها بدون الحاجة لهذه الاتفاقية، ولاحظ عضو آخر أن الاتفاقية المعروضة على المجلس لم تتناول مشكلة ارتفاع تكاليف الاستقدام مقارنة بدول الجوار الخليجي، وتركت الأمر لشركات الاستقدام.
يذكر أن المجلس نشر بياناً صحفياً السبت اكد أن مواد مشروع الاتفاق تهدف إلى إنشاء آلية فاعلة لتوظيف العمالة الإندونيسية وضمان حقوق العامل وصاحب العمل واعتمد المشروع على عقد توظيف موحد يحدد فيه نوع ووقت العمل ومكانه ، وواجبات ومسؤوليات صاحب العمل والعامل والأجر ويوم الراحة والإجازة ، ومدة العقد وتمديده وإنهائه.

الضمان الاجتماعي يفعل خدمة التتبع الإلكتروني "IVR"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945197

الرياض - صالح الحميدي
بدأت وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية في تفعيل خدمة التتبع الإلكتروني للمكالمات الواردة لمركز الهاتف المجاني بها سعيا لتحقيق الجودة النوعية في الخدمات التي تقدمها الوكالة وتفعيلاً لمبدأ الشفافية والمسؤولية المتبادلة بين مقدم الخدمة بمركز الهاتف المجاني بوكالة الضمان الاجتماعي وبين متلقي الخدمة المستفيد من خدمات الضمان الاجتماعي، وقد جاء تطوير تلك الخدمة عبر ميكنة الواجهة الأمامية لنظام التفاعل الصوتي "ivr" وقواعد البيانات التي تحفظ العمليات والوقوعات لخدمات الضمان لمستفيديه.
وتأتي تلك الخطوة في إطار التطوير الإداري الذي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية في جميع فروع وقطاعات الوزارة المختلفة على المستوى الإداري والتقني محققة الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

30 شركة إعاشة لـ"وزير التجارة": نعتذر عن تقديم خدماتنا في الحج

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alhayat.com/Articles/3039999

مكة المكرمة - «الحياة»
لاحت في الأفق بوادر أزمة تهدد الأمن الغذائي في موسم الحج، بعد أن اعتذرت 30 شركة ومؤسسة عاملة في قطاع الإعاشة والتغذية، عن تقديم خدماتها في موسم الحج الجاري، ما لم يتم حسم مسألة التأشيرات الموسمية العالقة باكراً.
وقال رئيس لجنة الإعاشة في «غرفة تجارة مكة المكرمة» الشريف شاكر بن عساف الحارثي، في تصريح أمس: «إن نحو 30 شركة ومؤسسة عاملة في قطاع الإعاشة والتغذية، تحركت ورفعت برقيات عاجلة ومسببة إلى وزارة التجارة، مبدية فيها اعتذارها عن تقديم خدماتها في موسم الحج الجاري، ما لم يتم الحسم بشكل باكر في مسألة التأشيرات الموسمية العالقة».
وأضاف: «الشركات أعلنت موقفها بشكل واضح أمام وزارة التجارة - الجهة المعنية هذا العام باستقبال طلبات التأشيرات الموسمية - وذلك بعد أن كانت من السابق تتبع «لغرفة مكة»، والتي أنشأت العام الماضي بوابة إلكترونية مخصصة لهذا الأمر». ورأى الحارثي أن التأخر الذي تقع فيه وزارة التجارة في الوقت الحالي، ربما يكون مسبباً، كما كان الحال في السابق مع «غرفة مكة»، والتي كان تأخرها آنذاك عن إصدار تأشيرات العمل الموسمية يعود إلى عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية مع مشروع البوابة الإلكترونية الذي كانت تسعى من خلاله الغرفة إلى تقنين العمل وتسريع عجلة الإنجاز.

وأشار رئيس لجنة الإعاشة في غرفة مكة، إلى أن اللجنة ما زالت تواصل الجهود لاحتواء ما وصفه بالأزمة التي تهدد مصير الأمن الغذائي في موسم الحج، وقال: «نحن الآن نحاول جاهدين لالتقاء بالمسؤولين عن هذا التأخر، ونرجو أن يكون ذلك في وقت قريب حتى نستطيع أن نتدارك هذه الأزمة، ونجنّب الشركات من الوقوع في خسائر فادحة، كما حدث العام الماضي»، داعياً وزارة التجارة ممثلة في وكيلها فهد الجلاجل إلى الالتقاء بهم في وقت عاجل.

ولفت إلى أن قيام وزارة التجارة بتحويل طلبات التأشيرات الموسمية إلى وزارة العمل، وقيام الأخيرة بتحويل الشركات إلى مكاتب الاستقدام لتأجير العمالة منها، يعد أمراً جاء في غير موقعه الصحيح، وقال: «تلك العمالة التي إن رغبنا في استئجارها من مكاتب الاستقدام، فكلفتها التشغيلية سترتفع على شركات الإعاشة بأكثر من 50 في المئة من تلك الأسعار المعمول بها في السابق، وهو الأمر الذي سينعكس سلباً على كلفة الحاج، ويخالف التوجه العام نحو شركات الحج المؤيدة للحج منخفض الكلفة». وتابع الحارثي: «إضافة إلى ارتفاع الأسعار، فإن العمالة التي توفرها مكاتب الاستقدام لا تصل إلى العدد الكافي للشركات، ولن تكون مدربة بالشكل الملائم الذي تطمح إليه الشركات العاملة في القطاع، ما يوقع الشركات في المساءلة القانونية، والعقوبات نتيجة القصور الذي سيحدث وهو متوقع، وذلك نتيجة عدم الإلمام الكافي لدى تلك العمالة بحاجات الموسم، وثقافة الأكل لدى كل جالية على حده».

وزاد: «في السابق كنا نقوم باستقدام العمالة الموسمية للقطاع، من الدول التي يفد منها حجاج مؤسسة الطوافة، التي يتم التعاقد معها، وذلك حتى يتسنى للشركات توفير الأغذية المناسبة لكل حاج، وفقاً لثقافة بلاده الغذائية، ونوع الأكل المفضل لدى كل جنسية على حدة»، مشيراً إلى أنهم كانوا يستهدفون الفنادق والمطاعم المميزة في بلدان الحجاج، للاستعانة بالعمالة الموسمية من خلالها.

ودعا وزارة التجارة إلى إعادة موضوع التأشيرات الموسمية إلى الآلية القديمة التي كان معمولاً بها في غرفة مكة، وذلك حتى يتم الانتهاء من موسم حج هذا العام، ولتلافي أية سلبيات تحدث، وبخاصة في ظل وجود عزوف حقيقي في الوقت الحالي لدى أكثر من ثلث عدد شركات الإعاشة عن العمل في موسم الحج من أصل عدد تلك الشركات التي تخصصت بشكل كبير في عمل الموسم.

واستطرد قائلاً: «يجب على الجهات الحكومية قبل أن تسن القوانين أو الآليات الجديدة أن يستعينوا باللجان الوطنية، أو لجان الغرف التجارية المختلفة، لوضع تلك الآليات، وذلك من خلال عقد ورش العمل معهم، وحتى يتم التوصل إلى حلول عملية تلبي حاجة جميع الأطراف المعنيين، ومن دون أن يكون لها أي أثر سلبي في القطاع الخاص أو الحكومي».

ولفت رئيس لجنة إعاشة غرفة مكة، إلى أن مطالبة وزارة العمل باستئجار العمالة من خلال مكاتب الاستقدام، يعدّ مخالفاً لقرار مجلس الوزراء الصادر قبل نحو ثلاثة أشهر، والذي نصّ على قصر إصدار التأشيرات الموسمية على مكاتب العمل في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، على أن يكون المركز الرئيس للمنشأة طالبة الاستقدام في إحدى هاتين المنطقتين، أو أن يكون لها فرع مسجل في إحداهما.

وأكد أن قرار المجلس جاء مشدداً على جميع الجهات المؤيدة لتأشيرات العمالة الموقتة والموسمية التي تقوم بطرح أي مشروع موقت أو موسمي للمنافسة، أن تلتزم بمطالبة المنشآت المتقدمة للمنافسة بتقديم ما يؤكد استيفاءها الشروط والالتزامات الخاصة بوزارة العمل قبل الترسية.

ومَكّن قرار مجلس الوزراء، الجهات المختصة من إعطاء تصاريح للمنشآت العاملة خلال موسم الحج، إضافة إلى تخصيص المكان وتوقيع العقود قبل بداية الموسم بوقت كاف، لإتاحة الفرصة لمفتشي وزارة العمل للقيام بدورهم لمتابعة أعمال تلك المنشآت المصرح لها، مع أخذ التعهد اللازم عليها بعدم تغيير مواقعها إلا بعد الرجوع إلى مكاتب العمل.

ودعا القرار وزارة العمل إلى أن تقوم بوضع دليل إجراءات إرشادي، يوضح آليات إصدار التأشيرات الموقتة والموسمية، وذلك وفقاً لما هو مناط بها من مهمات، كما تضمنت بنود الآلية التي نصّ عليها القرار، على ألا يقل سن العامل المستقدم للأعمال الموسمية عن 21 عاماً، ولا يزيد على 50 عاماً، ما عدا فئة الأطباء، وأن تضع وزارة العمل آلية استرداد الرسوم في حال إلغاء التأشيرات أو عدم استخدامها.

محمد بن نواف يتابع مقتل الطالبة السعودية في لندن ويؤكد: لن نتوقف حتى نعرف من يقف وراء الجريمة .. وتتحقق العدالة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/20140618/article15095.html

حسن النجراني - لندن

وجه صاحب السمو الملكي الامير محمد بن نواف بن عبد العزيز، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة، الإدارات المعنية في السفارة بوضع كامل جهدها في متابعة قضية مقتل طالبة سعودية في العاصمة البريطانية لندن.

واستدعى سمو السفير مسؤولي قسم الرعاية السعوديين والشؤون القانونية للنظر في الإجراءات المناسبة لمتابعة القضية وللوقوف الى جانب أسرة القتيلة وتوفير جميع ما يلزم لهم في هذه الظروف بالاضافة الى النظر في إجراءات التواصل النظامية والسليمة مع السلطات المحلية المعنية في النظر بالقضية.

وأعرب سمو السفير في اتصال هاتفي أمس الثلاثاء مع شقيق الفقيدة في المملكة عن اصدق تعازيه لعائلتها، مؤكدا سموه سرعة اتخاذ السفارة لكافة الإجراءات الخاصة بنقل جثمان الفقيدة الى المملكة، ومبينا في نفس الوقت ان جهود السفارة لن تتوقف حتى يتم التوصل الى كافة جوانب هذه القضية.

وبين سمو الامير محمد بن نواف ان هذه القضية محل اهتمامه ومتابعته الشخصية حتى يتم الوصول الى من يقف وراء مقتل الطالبة ولكي تأخذ العدالة مجراها، مشيرا في هذا الخصوص الى متابعة الشوون القانونية بشكل مباشر للقضية مع الجهات المعنية.

واوضح سمو السفير ان شقيق الفقيدة المتواجد معها في بريطانيا قد غادر مركز الشرطة بعد تعرفه على جثمان شقيقته، مضيفا بانه تحادث معه عبر الهاتف واطمأن عليه وعبر له عن احر تعازيه في وفاة شقيقته.

واشار سمو السفير الى ان السلطات البريطانية المعنية قد ألقت القبض على مشتبه به في مقتل الطالبة.

كما دعا سمو السفير وسائل الاعلام بمختلف انواعها الى الاعتماد على ما يصدر من السفارة في هذا الخصوص.

افتتح الملتقى وأعلن عن إنشاء 4 محاكم استئناف.. وزير العدل:

الكوادر الشرعية مؤهلة وإنجاز القضايا لا يتجاوز أسبوعا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140618/Con20140618707020.htm

عدنان الشبراوي، عبد الله الداني (جدة)

أشاد وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بسرعة الفصل في القضايا لدى محاكم الاستئناف والتي لا تتجاوز في عدد منها مدة أسبوع واحد، موضحا أن الكوادر الشرعية المؤهلة تمتلك الآليات والمقدرة في سرعة الإنجاز القضائي، وفق ما أوضحته الإحصاءات المعلنة التي تكشف المستوى الإيجابي لمعدل الانخفاض في مدد التقاضي.

وأبان العيسى أمس خلاله افتتاحه فعاليات ملتقى رؤوساء محاكم الاستئناف بالمملكة في محافظة الطائف بحضور رئيس المحكمة العليا وبقية أعضاء المجلس الأعلى أهمية اللقاء العدلي في دعم توحيد العمل الإجرائي لمحاكم الاستئناف من خلال مناقشة مشروع لائحته، مع تبادل الرأي والمقترحات في العديد من الموضوعات التي تهم هذه المحاكم الإشرافية في نطاق اختصاصها الحالي، مع العمل على استكمال متطلبات انطلاقة عملها المشمول بنظام القضاء بعد انتهاء فترته الانتقالية الثانية. وفي سياق متصل أوضح الشيخ سلمان بن محمد النشوان الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس أن اهتمام المجلس فيما يخص محاكم الاستئناف بلغ درجة كبيرة بدعم من رئيس المجلس الدكتور محمد العيسى عبر دعم المحاكم بالكوادر البشرية من القضاة وبالخطط التشغلية التي ترفع من مستوى العمل.

وبين الشيخ النشوان أن آليات التطور الذي واكبت العمل في محاكم الاستئناف تأتي في سياق الاهتمام بهذا النوع من المحاكم، لافتا إلى أن سرعة الإنجاز وصلت إلى 90 % حيث تنهي بعض المحاكم القضايا في يوم واحد فقط وهذا إنجاز تحقق بفضل الله ثم بدعم الرئيس وحرصه ومتابعته. من جهته أشار عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ مبشر بن محمد آل غرمان إلى أهمية هذا اللقاء في اضطراد تميز العمل القضائي في محاكم الاستئناف من خلال إقرار مشروع لائحة إجراءات عملها الأخيرة وتطويرها وتحديثها المستمر.

كما أشار فضيلة أمين المجلس الأعلى للقضاء إلى أن العمل القضائي في المملكة يسير بحمد الله على خطى ثابتة تتطور باستمرار في إجراءاتها وتعتمد كل ما يحقق المصلحة الشرعية لتحقيق العدالة الإسلامية التي من الله بتحكيمها على بلادنا المباركة.

من جهة ثانية يدرس المجلس الأعلى للقضاء في جلسته التي تعقد لمدة يومين في مقره في الطائف عددا من القضايا والتقارير المرفوعة عن أداء القضاة إضافة الى عدد من اللوائح والانظمة أبرزها نظام جديد للأحداث من الذكور والإناث يعنى بمحاكمتهم والاجراءات الشرعية حيالهم. أوضح ذلك لـ «عكاظ» الشيخ محمد أمين مرداد العضو المتفرغ بالمجلس الأعلى للقضاء ورئيس لجنة تطبيق آلية نظام القضاء، مشيرا إلى أن المجلس سيبحث إقرار إنشاء دوائر مرورية ملحقة بالمحاكم العامة تتولى النظر في قضايا الحوادث المرورية على أن تكون البداية في محاكم جدة والرياض ومكة والمدينة والدمام كخطوة أولى. وأوضح الشيخ مرداد أن وزير العدل رئيس المجلس الاعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أصدر تعليماته بدراسة إنشاء محاكم استئناف في بعض المدن مثل جدة والطائف والأحساء والخرج، وافتتاح دوائر في المحاكم المختصة تختص بنظر قضايا الأوقاف في المدن التي تكثر فيها مثل هذه القضايا كمكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجدة والدمام والأحساء والطائف، حيث درست اللجنة تلك المقترحات وسيتم عرض النتائج على الوزير وفي حال الموافقة عليها سيتم عرضها على المجلس الأعلى للقضاء لاستصدار قرارات تعنى بهذه المواضيع لإمكانية تنفيذها حسب المواعيد المناسبة.

وأوضح الشيخ مرداد أنه تبقى نحو شهرين للتطبيق العملي والفعلي للأنظمة القضائية الجديدة وفق نظام القضاء وهي إحدى أهم مراحل مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

ورحب مختصون في الشأن العدلي والحقوقي والقضائي بالخطوات المتسارعة لتطبيق الانظمة القضائية الجديدة، حيث قال كل من المحامي والمستشار القانوني الدكتور عبدالله بن محفوظ والمحامي خالد أبو راشد والمحامية والمستشارة القانونية بيان زهران، إن تسريع الخطوات لتطبيق الانظمة العدلية خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة الناجزة، لافتين إلى أن الدوائر الجديدة تعد استكمالا للقضاء المتخصص الذي سيكون عنوان المنظومة القضائية في المرحلة المقبلة. وبحسب إحصاءات شبه رسمية، فإن حجم الأوقاف في المملكة يزيد عما يعادل تريليون ريال، منها 54 في المائة عبارة عن أراض بيضاء لا تدر عائدا، ويتركز أكثر من (40-50) في المائة منها بمكة المكرمة والمدينة المنورة.

وكان رئيس لجنة الأوقاف في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بدر الراجحي، أوضح أن حجم اقتصادات الأوقاف بالمملكة لا يتناسب مع اقتصاد ضخم بحجم الاقتصاد السعودي، إذ لا يصل إلى ما نسبته 10% مما هو مفترض أن يكون عليه، مرجعا ذلك إلى الجهل بثقافة الوقف وأهميته والنظرة السلبية التي لازمت الأوقاف القديمة وتخوف البعض من الاستيلاء أو التعدي عليه، مبينا أن أكبر إشكالية عرقلت الأوقاف في الفترة السابقة هي ما يتعلق بصياغة «صك الوقف»، فضلاً عن عدم وضوح بعض المصطلحات، كأن يوصي فردا بربع أملاكه، دون تحديد عين هذا الوقف.

وطالب مختصون الهيئة العامة للأوقاف المشكلة حديثا، بأن تنتهج مبدأ الشفافية في أعمالها وأن تسعى لتبني أنظمة يكون لها أثر في تطوير وضبط الأوقاف الخيرية، وأن تسهم في نشر ثقافة الوقف وتعالج المفاهيم المغلوطة السائدة، وأن تتبنى علاقة شراكة مع أفراد المجتمع تهدف إلى زيادة معدل الأوقاف الخيرية لتغطي أكبر قدر من الاحتياجات الفعلية.

800 سعودي يعالجون بمراكز "ذوي الاحتياجات" الأردنية

تكلفة علاج الواحد تزيد على 100 ألف ريال سنويا تتحملها وزارة التعليم العالي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=191560&CategoryID=3

المدينة المنورة: سعد الحربي

في الوقت الذي يعالج أكثر من 800 طفل سعودي في مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة بالأردن، أثارت إعادة نشر مقطع يصور تعذيب أطفال مصابين بالتوحد، ومتلازمة داون في العاصمة عمان على مواقع التواصل الاجتماعي انتقادات جديدة من قبل أهالي المرضى الصغار، الذين تساءلوا عن أسباب عدم توفير مراكز متخصصة لعلاج أبنائهم في المملكة، مما يدفعهم إلى البحث عن مراكز في الدول المجاورة، ويقعون بذلك فريسة للاستغلال، وسوء المعاملة.

واستغرب أولياء أمور الأطفال من عدم إنشاء مراكز للتوحد في مناطق المملكة، ليتم علاج أبنائهم فيها، مطالبين بتنفيذ التوجيهات الخاصة بهذا الشأن.

وعلق المشرف على إدارة ذوي الاحتياجات الخاصة في الملحقية الثقافية السعودية بالأردن الدكتور نايف الزارع على المقطع الذي أعاد مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي نشره والتعليق عليه، وقال على حسابه في "تويتر": "إن المقطع نشر للمرة الأولى منذ عامين، وقد اتخذت الحكومة الأردنية والسفارة السعودية الإجراءات اللازمة حياله".

وقال استشاري النمو والسلوك بمستشفى الملك فيصل التخصصي، ومركز أبحاث التوحد الدكتور حسين الشمراني: إن "هناك ما يزيد على 800 طفل سعودي يتلقون العلاج في مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة بالأردن، وتكلفة علاج الواحد

تزيد على 100 ألف ريال سنوياً، تتحملها وزارة التعليم العالي، ويعاملون كطلبة مبتعثين، ومن واقع زيارتي لأحد المراكز التي يوجد بها ما يقارب 140 طفلاً سعوديا لاحظنا مستوى متدنيا من الرقابة، وخدمات أقل من المطلوب".
وطالب الدكتور الشمراني الجهات المختصة كوزارات الشؤون الاجتماعية، والتربية والتعليم، والتربية الخاصة بتوفير خدمات أكثر بما يتناسب مع احتياجات هذه الفئة.
ويرى رئيس مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة أحمد السناني أن "وزارة الشؤون الاجتماعية لم تقصر في دعم مراكز التأهيل بالخطط التطويرية، والمتابعة التامة على مدار 24 ساعة بواسطة كوادر متخصصة لخدمة نزلاء الدور الإيوائية".
وعن الجانب الرقابي، أضاف أن "المراقبة الاجتماعية تعمل على أكمل وجه، من خلال الوجود المستمر داخل المهاجع، وكذلك من خلال الكاميرات التي تغطي جميع المبانى من الداخل والخارج، مشيرا إلى وجود لجان إشرافية يومية على الاستحمام، وتناول الوجبات، والنظافة، والترفيه، والمتابعة.

إزالة تعديات على 10 آلاف م2 بمكة المكرمة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
اضغط هنا

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة
أزالت لجنة التعديات بأمانة العاصمة المقدسة خمسة أحواش غير نظامية، مقامة على مساحة أكثرمن 10 آلاف م2 بمنطقة المغمس شرق مكة المكرمة.
وكشف المهندس فهد البشري رئيس بلدية الشرائع الفرعية بمكة المكرمة أن البلدية تقوم بجهود كبيرة في إزالة التعديات على الأراضي والممتلكات العامة، التي باتت تشكل ظاهرة غير حضارية في المنطقة، مشيراً الى ان لجنة التعديات بالبلدية واصلت حملتها على المواقع التي ما زالت تشهد تعديات، حيث قامت بالعديد من عمليات الإزالة للأحواش والمباني غير النظامية والمقامة بطرق عشوائية، والتي لا يحمل أصحابها صكوكا شرعية.
ومن جانبه قال المهندس نايف الحداد: إن الفرق داهمت يوم أمس عددًا من المواقع بمشاركة الجهات الأمنية، حيث تمكنت بفضل الله من إيقاف العمل ومنع المخالفين والمتعدين على الأراضي، وإزالة عدد من الأحواش والإحداثات غير النظامية والمقامة بطرق عشوائية في منطقة المغمس، وقد تمت إزالة خمسة أحواش تشغل مساحة أكثر من عشرة آلاف متر مربع.
يذكر أن أمانة العاصمة المقدسة تبذل جهودًا كبيرة للقضاء على ظاهرة التعديات على الاراضي في جميع نواحي مكة المكرمة، وذلك تنفيذا للأوامر الصادرة بهذا الخصوص والتي تهدف الى المحافظة على الاراضي الحكومية من التعديات والحد من انتشار مثل هذه الظواهر السلبية.

"صيف سايتك" يُعرّف الأطفال بحقوقهم كمستهلكين

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/06/18/1163676

الدمام – الشرق

جذب برنامجا «المستهلك الصغير» و«الإطفائي الصغير» زوار برنامج «صيف سايتك»، الذي يختتم أنشطته العلمية والثقافية والتوعوية السبت المقبل.

وقال مدير العلاقات العامة والتسويق في مركز «سايتك» وليد الرشيد إن برنامج «المستهلك الصغير»، الذي تشارك به جمعية حماية المستهلك يهدف إلى تعريف الجيل الناشئ بحقوقهم كمستهلكين وتثقيفهم من خلال أساليب مبسطة وتفاعلية، وتشمل أساسيات عملية الشراء المتضمنة التأكد من تاريخ الصلاحية للمنتجات الغذائية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى التحقق من السعر المعروض على الرف، وسعر الشراء الحقيقي وغيرها من الخطوات الضرورية لضمان حقوق المستهلك.

وأضاف أن برنامج «الإطفائي الصغير» تشارك به إدارة الأمن الصناعي، ويهدف إلى توعية الأطفال بطرق الوقاية من الحرائق وتجربة إطفاء الحريق بجهاز المحاكاة، إضافة إلى برنامج «المسعف الصغير»، الذي يهدف إلى تعليم الطفل مبادئ الإسعافات الأولية وكيفية التصرف في الحالات الطارئة.

وأشار إلى أن المعرض المتنقل «الرياضيات حياتنا» سيستمر حتى السبت المقبل، ويُعطي فرصة للزوار للتعرف على الهندسة الابتدائية للأطفال، وتجربة لوح التزلج من خلال التسارع والتزامن، وتصميم استديو ناطحات السحاب من خلال مقاومة الزلازل.

هيئة التخصصات تلزم الممارس الصحي ببرنامج كشف ° تزوير «الشهادات

بعد تطبيقه قبل نحو عامين على طلبات التسجيل والتصنيف الجديدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
اضغط هنا

أكد مصدر في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لـ (المدينة)عن إخضاع جميع الممارسين الصحيين المسجلين في الهيئة والحاصلين على تصنيف مهني صادر من الهيئة في وقت سابق لبرنامج الكشف عن الشهادات المزورة وقال: إن هذا الاجراء يشمل جميع الممارسين الصحيين الحاصلين على التصنيف المهني قبل إقرار البرنامج قبل نحو عامين، وذكر المصدر ان برنامج الكشف عن الشهادات المزورة والذي تنفذه الشركة الامريكية « داتا فلو « استطاع عن الكشف عن الكثير من الشهادات المزورة الصادرة من خارج المملكة حيث تم ايقاف جميع من ثبت تزويره للشهادات الصحية واتخاذ الاجراءات النظامية بحقه على الفور، وذكر المصدر ان الهدف من البرنامج هو التأكد من المعلومات والوثائق التي يقدمها الممارس الصحي وخلوها من التزوير، حيث تقوم الهيئة من الممارس الصحي بطلب التوقيع على خطاب تفويض لصالح الشركة، وذلك للسماح للشركة الأمريكية بالقيام بالتحقق من سلامة جميع الأوراق والمستندات التي يقدمها الممارس الصحي أثناء التسجيل لأول مرة فقط، وبحسب المصدر فان الشركة الأمريكية والتي تعاقدت معها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية قبل نحو عامين، سوف تقوم بالتحقق من جميع المعلومات والأوراق والوثائق التي يقدمها الممارس الصحي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية بغرض التسجيل والتصنيف، وذلك بعد تجاوزه للاختبار الذي تجريه الهيئة وهو ما يعرف باختبار « برومتيرك «، وأضاف المصدر أن التحقق سوف يطال جميع الوثائق التي يقدمها الممارس الصحي بما فيها الشهادات العلمية، والخبرات الوظيفية، والرخص المهنية من جميع الجهات المصدرة لتلك الوثائق والشهادات .وأضاف المصدر بان الشركة الأمريكية سوف تتبع جميع المعلومات التي تتضمنها الوثائق والشهادات العلمية ومنها، تواريخ الدراسة، بالإضافة إلى المعدل التراكمي، وكذلك الدرجة أو الشهادة العلمية، بالإضافة إلى المسمى الوظيفي، ومدة الخدمة، والترخيص المهني، وكذلك حالة الترخيص ومكان الإصدار، بالإضافة إلى أي معلومات أو وثائق مقدمة خلال طلب التسجيل .

وذكر المصدر أن التفويض الذي يقوم الممارس الصحي بالتوقيع عليه مدة صلاحيته عامين فقط، بحيث ينتهي التفويض بعد مرور عامين من تاريخ توقيع الممارس الصحي عليه .وأضاف المصدر أن المبالغ المالية الإضافية التي أقرتها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لصالح البرنامج تختلف بحسب تخصص الممارس الصحي، حيث يقوم الأطباء والجراحون بدفع مبلغ 430 ريالا، في الوقت الذي تدفع فيه التخصصات من غير الأطباء والجراحين مبلغ 380 ريالا، وذكر المصدر أن هذا الإجراء يشمل السعوديين وغير السعوديين.

وكانت وزارة الصحة قد أقرت في وقت سابق على جميع من صدر بحقه قرار عدم التأهيل بسبب التزوير، بالتوقف فورا عن العمل في المؤسسة الصحية الخاصة التي قدم للعمل بها، وذلك حتى الانتهاء من التحقيق في قضية التزوير.

وحذرت الوزارة أصحاب المؤسسات الصحية الخاصة من تمكين من صدر بحقهم قرار عدم تأهيل بسبب القصور المهني، من العمل داخل المؤسسة، مطالبة بترحيلهم على الفور. جاء ذلك بعد صدور عدد من التوصيات من قبل اللجنة الخماسية المشكلة من وزارات (الداخلية، الصحة، التعليم العالي، والمالية) وهيئة الرقابة والتحقيق، تضمنت عدم منح الإقامة للكوادر الفنية العاملة في المؤسسات الصحية الخاصة إلا بعد استكمال إجراءات التقديم لـ»بطاقة التصنيف

المهني» من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، عدم تجديد الإقامة أو البت في إجراءات نقل الكفالة إلا بعد تقديم بطاقة التصنيف المهني سارية المفعول، ضرورة إبلاغ إمارات المناطق عن جميع المعاهد التعليمية المختصة بالتدريب والتعليم الطبي التي يثبت بيعها لشهادات علمية طبية مزورة لمباشرة التحقيق مع المعاهد المتورطة، بالإضافة إلى استمرار التعاون بين الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والمكاتب العالمية المتخصصة في دراسة الشهادات العلمية التي يتم تقديمها من قبل الكوادر الفنية العاملة في المؤسسات الصحية الخاصة. وطالبت التوصيات بتطبيق التصنيف والتسجيل على كافة منسوبي القطاعات الصحية الحكومية والخاصة من حاملي الشهادات الداخلية والخارجية والاستفادة من دور السفارات والملحقيات الثقافية ومكاتب التوظيف والمكاتب الصحية في الخارج للتأكد من صحة الشهادات والمصادقة عليها قبل منح التأشيرة أو التعاقد. وشددت التوصيات على إيقاف المتورطين بالشهادات المزورة عن العمل الصحي، مع أخذ تعهد خطي على صاحب المنشأة والممارس الصحي بعدم العمل إلى حين البت في قضيته وتطبيق العقوبات اللازمة حسب الأنظمة المتبعة، حاثة جهات الضبط والتحقيق والقضاء بسرعة إنهاء مثل هذه القضايا. يذكر أن توصيات اللجنة الخماسية التي أقرتها وزارة الصحة بـ»خطاب رسمي» تم توجيهها لجميع المؤسسات الصحية الخاصة.

القاضي السابق تمتع بإجازته ثم تقدم بالاستقالة

مصادر لـ"سبق": قاضي محكمة تيماء لا يملك صلاحية الإحالة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://sabq.org/0Edgde

بدر الجبل– سبق– تيماء:
علمت "سبق" أن قاضي محكمة تيماء الحالي يواجه إشكاليات منذ شهر تتمثل في عدم قدرته على استقبال طلبات المراجعين المتنوعة كإنهاء حصر الورثة والطلاق والإعالة وغيرها، وذلك لتأخر تعميده بكامل الصلاحيات الإدارية من مجلس القضاء الأعلى، بعد أن تقدم رئيس محكمة تيماء السابق باستقالته.
وأكدت مصادر أن قاضي محكمة تيماء الحالي، وأثناء تمتع القاضي السابق بإجازته، استطاع إنهاء معاملات المراجعين؛ كونه قائماً بأعمال رئيس المحكمة، إلا أنه بعد أن انتهت إجازة القاضي السابق وتقديمه للاستقالة فور نهاية إجازته، شكّل صعوبة أمامه بالقيام بأعماله الإدارية.
ويعاني المراجعون لمحكمة تيماء تعطل مصالحهم منذ ما يقارب شهراً وحتى اليوم نتيجة عدم وجود صلاحية الإحالة للمعاملات المتنوعة للقاضي الحالي والوحيد بمحكمة تيماء، متأملين من مجلس القضاء الأعلى سرعة حل هذه الإشكالية؛ حتى يمكنهم تسيير أعمالهم.

طالب برفع توصياتها إلى المقام السامي خلال شهرين من تاريخ استلامها التقارير.. الشورى:

لجنة عليا لدراسة تقارير ديوان المراقبة ومنع رؤساء الأجهزة التنفيذية من عضويتها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945521

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أكدت مصادر ل»الرياض» تبني لجنة مجلس الشورى المالية لتوصية تنص على تشكيل لجنة عليا لدراسة تقارير ديوان المراقبة العامة على ألا يكون أحد اعضائها رئيساً لجهاز تنفيذي يخضع لرقابة الديوان، وتقوم هذه اللجنة برفع مرئياتها وتوصياتها إلى المقام السامي خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ رفع التقارير إليها، وأوضحت المصادر بأن المجلس سيناقش التوصية يوم الاثنين المقبل في جلسته التاسعة والأربعين ليصوت عليها مباشرة.

التوصية التي سبق وأوصت بها اللجنة المالية على تقرير للديوان عام1433 وتراجعت عنها، تأتي تجاوباً مع مطالبات ديوان المراقبة العامة وأعضاء الشورى والتوصية التي اشترك في تقديمها محمد عبدالله آل ناجي ومحمد سعيد القحطاني ويحيى عبدالله الصمعان.

توصية لتوحيد كادر وظائف ديوان المراقبة وهيئتي مكافحة الفساد والرقابة والتحقيق

ومن التوصيات الجديدة التي تبنتها اللجنة المالية على تقرير الديوان، توحيد الكادر الوظيفي والمزايا المالية لديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقد تبنت لأجل ذلك توصية العضو جبران حامد القحطاني، كما عادت اللجنة لقرار سابق للشورى وطلبت التأكيد على تزويد المجلس سنوياً بنسخة من تقرير ديوان المراقبة المتعلق بنتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء على الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته.

ويصوت مجلس الشورى على توصية لتضمين تقارير الديوان والمعلومات التفصيلية عن الجهات غير المتعاونة معه والتي لا تلتزم بالرد على ملحوظات الديوان مع تحديد حجم ونوعية المخالفات على كل جهة حكومية، وأيضاً تشكيل لجنة عليا لوضع حلول عاجلة لمعالجة المعوقات التي تحول دون إحداث أو تفعيل وحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقابة الديوان، وكذلك توسيع نطاق الرقابة على الأداء لتشمل الخطط والبرامج والاستراتيجيات لجميع الجهات الحكومية للتحقق من انها استخدمت الموارد المالية والبشرية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصادية.

المجلس يجدد طلب نسخة سنوياً من تقرير نتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء

من ناحية أخرى قرر مجلس الشورى أن تكون جلسة يوم الثلاثاء المقبل الأخيرة في جزء اعمال السنة الثانية من الدورة السادسة للمجلس ليقضي بعد ذلك الأعضاء إجازتهم السنوية التي تمتد بداية شهر ذي القعدة المقبل، وسيناقش خلال جلسة الاثنين تقرير لجنة النقل بشأن تعديل نظام النقل العام في الطرق والمقدم من اللواء محمد أبوساق فيما يختم جلسة الثلاثاء بمناقشة تقرير الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

• تراحم" الجوف تسدد إيجارات مستحقة على أسر السجناء

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945560

أكد رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة الجوف "تراحم" حمود بن مشعل السهيان أن اللجنة تقوم بدور إنساني في الأخذ بيد السجناء والمساهمة في تفريج كربهم وتقديم المساعدة لهم ولأسرهم في مجالات عدة. وأضاف السهيان أن اللجة قامت بتسديد إيجارات أسر السجناء الفقراء والذين تقدموا للجنة وانطبقت عليهم شروط السداد وذلك تفعيلاً لبرنامج "رُحماء" الذي أطلقته لجنة رعاية السجناء بمحافظة جدة. مؤكداً أن اللجنة استطاعت تسديد مبلغ (103.100) مائة وثلاثة آلاف ومائة ريال قيمة إيجارات مستحقة تم سدادها عن ثمانية أسر وذلك بفضل الله ثم بفضل دعم أهل الخير والموسرين الداعمين للجنة. وأهابت اللجنة بالمحسنين والموسرين ورجال الأعمال من أهل الخير في هذا البلد مدَّ يد العون والمساعدة للجنة لتفي بالتزاماتها نحو هذه الفئة لا سيما ونحن مقبلين على شهر الطاعات والبذل والعطاء.

كشفت أن 42٪من المستشفيات تصدر تقارير غير حقيقية

• نزاهة": إجراءات لملاحقة مزوري التقارير الطبية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945658

الرياض - أسمهان الغامدي
اعتبرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" التقارير الطبية المستخرجة للموظفين والعاملين بهدف الغياب دون حاجة فعلية فساداً وتزويراً. وهي تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للعرض على الجهات المختصة لاتخاذ ما يقضي النظام بحق المستشفيات والمراكز الصحية التي تعطي تلك التقارير، وبحق الأطباء الذين يوقعون عليها، وكذلك الموظفون الذين يحصلون على تقارير كاذبة، ودراسة تلك الظاهرة للحد من انتشارها.
وقالت الهيئة في بيان - حصلت " الرياض" على نسخة منه - أنها كلفت فريقاً من منسوبيها بالشخوص إلى (130) مستشفى ومركزاً صحياً تم اختيارها عشوائياً في عدد من مناطق المملكة ومحافظاتها، لاستجلاء حقيقة الأمر والتحقق من مدى صحة ما أُبلغ عنه وما يشاع في المجتمع، فتبين أن ما نسبته (42%) من مجموع المستشفيات والمراكز الصحية وخاصة الأهلية منها، التي تم التحقق من الوضع فيها، تقوم بمنح الموظفين تقارير طبية مزورة وغير صحيحة، لتبرير الغياب عن العمل، وأن تلك التقارير يتم منحها بمجرد مراجعة الشخص للاستقبال وإبداء رغبته في الحصول على تقرير، وقيامه بتسديد أجرة الكشف الطبي، ودون قيام الأطباء بإجراء الكشف في كثير من الحالات ، أو إجرائه صورياً في حالات أخرى.
تزوير التقارير الطبية ينال من أخلاقيات الطب ويتسبب في تعطيل مصالح المواطنين

كما أنها تلقت العديد من البلاغات عن ظاهرة التقارير الطبية غير الحقيقية، التي تقوم بعض المستشفيات والمراكز الصحية بإعطائها لموظفين، تتضمن منحهم إجازات مرضية غير مستحقة، كما تابعت الهيئة ما يدور في الأوساط الاجتماعية، ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من شيوع لهذا الأمر واستسهال الناس له، حتى غدا ظاهرة واضحة، ووسيلة سهلة للغياب والتخلف عن الأعمال، لا سيما في أوساط الموظفين الحكوميين رجالاً ونساءً.

وأضافت الهيئة أن شيوع مثل هذه الظاهرة له آثار خطيرة، وانعكاسات سلبية على السلوك الاجتماعي وعلى العمل الحكومي، من حيث التهاون في تطبيق الأنظمة والتعليمات، والنيل من سمعة الوظيفة العامة، وأخلاقيات الطب ونزاهة الطبيب، ولما يترتب عليه من تعطيل لمصالح المواطنين والخدمات المقدمة لهم نتيجة غياب الموظفين، فضلاً عن تسببه في هدر المال العام في صورة صرف مبالغ غير مستحقة للموظفين عن الأيام التي يتغيبون فيها عن العمل استناداً إلى تلك التقارير المزورة.

وأهابت نزاهة بالمواطنين بالتعاون معها للقضاء على مثل تلك الممارسات وإبلاغها عن أي تجاوزات تتم من المنشآت الصحية، كما تهيب بالموظفين الذين يسعون للحصول عليها بالكف عن ذلك، لما يمثله من ارتكاب لنوع من أبشع أنواع الفساد، والإخلال بواجبات الوظيفة العامة، وممارسة الكذب والتزوير والتدليس، وتعريض أنفسهم للتحقيق والمساءلة.

يشار إلى أن عقوبة التزوير في المملكة تصل إلى السجن 10 سنوات وغرامة 10 ملايين ريال. حيث إن النظام الجديد يتضمن منع تزوير التقارير الطبية وملاحقة المزورين حتى خارج المملكة، وحرمانهم من المشاريع الحكومية، فيما صنفت المستندات المزورة بين مشددة ومخففة، وشملت أوراقا رسمية جدا وحتى الوثائق التاريخية.

حريري: يجب التفرقة بين مطوري المساكن وتجار الأراضي .. هيئة للمطورين العقاريين على غرار الهيئة السعودية للمهندسين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945585

مكة المكرمة - جمعان الكناني

دعا الدكتور مجدي حريري، العضو السابق في مجلس الشورى ورئيس مجلس ادارة مكيون مطورون عمرانيون، بضرورة السعي إلي تأسيس هيئة للمطورين العقاريين بالسعودية على غرار الهيئة السعودية للمهندسين، وذلك حتى يتم التفرقة بين المطورين العقاريين وتجار الأراضي، سيما أن إقامة كيان خاص بالمطورين من شأنه أن يساهم في تنظيم العمل وحماية المهنة من الدخلاء عليها والمتلاعبين في الأراضي التي تطرحها الدولة والمتاجرة بها بدلا من تطويرها.

وأشار حريري إلى أن الهيئة من شأنها تصنيف المطورين العقاريين بحسب قدرتهم على تنمية الأراضي حسب مساحتها، أو على توزيعهم على شكل فئات تحدد قدرتها على العمل بالمشروعات المختلفة، بحيث تعمل كل شركة بحسب قدراتها المالية والفنية، موضحا أن هذا الاتحاد من شأنه أن يسهم في تحسين أوضاع المطوّرين وحماية حقوق الشارين والمستثمرين على حدّ سواء، لاسيما بأنّ قطاع التطوير العقاري يشكل أكثر القطاعات وزنًا وتأثيرًا في الاقتصاد السعودي.

وبيَّن حريري بأن هناك حاجة ماسة لسن تشريع يقضي بإنشاء هذا الكيان، مشيرا إن هوية الهيئة وأهدافها يمكن تلخيصها في رعاية شؤون قطاع التطوير العقاري وتمثيل المطورين العقاريين لدى الجهات الرسمية والمصرفية، إضافة إلي متابعة مشاكل القطاع العقاري وإيجاد الحلول المناسبة لها مع الجهات الرسمية وغير الرسمية، والعمل على تنظيم العلاقة وتعزيز الثقة بين المطورين العقاريين والمشترين، وتزويد السوق العقاري بالدراسات والإحصاءات العلمية والدقيقة والحديثة. إلى ذلك شدد ردن الدويش رئيس شركة الحاكمية للتطوير العقاري المتخصصة في التطوير العقاري في

المنطقة الشرقية؛ على أهمية التطوير العقاري في كونه السبيل الوحيد لحل مشكلة السكن، وتعضيد الجهود الحكومية الرامية إلى تمكين المواطنين من السكن.. وقال: ندرك جيداً دور التطوير العقاري واهمية، ومستعدون لايضاح ذلك وشرحه كذلك للجهات الحكومية المعنية لدعم القطاع، نحتن بالتأكيد لانبحث عن الدعم المادي، وإنما تقديم التسهلات فيما يخص التراخيص والاجراءات وتسريعها.. لافتاً إلى أن شركات التطوير العقاري في المملكة تواجه تباينا واضحا جداً في تلك الاجراءات بين مدينة وأخرى، ومنطقة واخرى.
وفيما يخص الشراكة الحكومية يرى الدويش أنه امر هام واستراتيجي؛ لكنه يحتاج إلى وقت؛ في حين ان دعم المطورين العقاريين يحتاج إلى قرار مبني على رؤية واضحة، أتمنى أن تكون عاجلة.

خلال اجتماعه مع رؤساء البلديات

أمين القصيم يشدد على العمل بقوة النظام ضد المعتدين على الأراضي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945646

بريدة - ملفي الحربي
أكد أمين منطقة القصيم المهندس صالح الأحمد أن الأمانة والبلديات تعتبر خصمًا شريفًا لكل "مدعي تملك" وهي المالك الحقيقي لنطاق التعدي ما لم يثبت العكس، داعياً رؤساء البلديات إلى العمل بقوة النظام للحفاظ على الأراضي الحكومية والقيام بالواجبات بهذا الأمر على أكمل وجه كون وفرة الأراضي الحكومية مطلبًا رئيسيًا للتنمية بوجهها العام.
وشدد المهندس الأحمد في الاجتماع الدوري لرؤساء بلديات منطقة الذي عقد في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة، على رؤساء البلديات أهمية تجاوز التحديات التي تواجه البعض منهم وحل المشكلات التي قد تعيق سير المشاريع والارتباط والصرف وإشراك منظومة العمل في الأمانة لتوفير الحلول أمام البلدية، وضرورة الالتزام بالتفاعل والرد المنضبط على التعاميم والتقارير، وأهمية ترشيد الطاقة والكهرباء خلال فترة الصيف.
وكان الاجتماع قد شهد عرضاً تفصيلياً لحالة الارتباط والصرف على المشاريع في الأمانة والبلديات ونسب الارتباط والمعدل العام ومقارنة موقف كل بلدية ضمن المعدل العام، وناقش ظروف وأسباب تأخر بعض البلديات في رفع المعاملات والتقارير والبيانات.
وقدم وكيل الأمين للدراسات والإشراف المهندس عبدالعزيز السحيباني عرضاً حول ذلك، واستمع الحضور إلى الحلول المقترحة لتحسين الأداء في هذا الجانب.
كما قدم الاجتماع مراجعة لترشيد استهلاك الكهرباء في فصل الصيف، وطالب بتشديد الرقابة على منشآت الصحة العامة، حيث قدمت الإدارة العامة لصحة البيئة عرضاً عن الأنظمة المستجدة وتكثيف الرقابة والتفتيش الغذائي في هذه الفترة، ودور رئيس البلدية في تفعيل المراقب الصحي ودليل الرقابة الصحية. كما نتج عن هذا الاجتماع توصية بإقامة ورشة عمل حول الإجراءات والحقوق في التعديات.

تضع أصحاب الشركات والمؤسسات أمام واقع خدمة المجتمع بدلاً من "الاجتهادات الشخصية"

شرط "المسؤولية الاجتماعية" قبل ترسية المشروعات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945151

بريدة، تحقيق - منصور الجفن

تتضمن قائمة أغنى أغنياء العرب والعالم أكثر من (40) ملياردير اً سعودياً، ومثلهم مئات الأثرياء من رجال المال والأعمال الذين يمتلكون ثروات طائلة، إلى جانب الشركات والمؤسسات والقطاعات البنكية والمصرفية التي تستحوذ أيضاً على أرقام هائلة من الثروات، والتي جاءت كمحصلة طبيعية لنمو اقتصادي متصاعد تشهده المملكة في كافة المجالات، وجعل من هذه القطاعات الاقتصادية -على تنوع أنشطتها- ذات ملاءة مالية عالية، مما أتاح لها أن تواصل قطف ثمار معطيات هذه البيئة المتميزة في هذا الوطن، وأن تجد الدعم والرعاية والتحفيز من الدولة، مما مكنها من الاستحواذ على تنفيذ المشروعات الضخمة، وفي جوانب أخرى تمارس نجاحاً متميزاً في الأنشطة التجارية والخدمية المتنوعة.

لكن يبدو أن هناك حلقة مفقودة بين بعض أصحاب هذه المليارات والقطاعات الاقتصادية وبين المسؤولية الاجتماعية التي يتطلع إليها الوطن والمواطن من أصحاب هذه الثروات الضخمة لتحقيق المشاركة والتعاون المثمر وتقديم المبادرات الإنسانية، كذلك يغيب بعض القطاعات وبعض رجال الأعمال عن أداء واجبات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، مما يتطلب استصدار تنظيم يفرض على جميع الشركات والمؤسسات التي تتقدم بعطاءاتها للفوز بتنفيذ مشروعات الدولة تقديم قائمة مقنعة وذات قيمة بمشروعاتها وإنجازاتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، حتى تؤدي هذه القطاعات ما عليها من واجبات تجاه الوطن والمواطن، ومن ذلك مثلاً إنشاء مراكز صحية، ودور اجتماعية، وتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب من الجنسين، ودورات تدريبية تأهيلية إلى سوق العمل.

سلوك حضاري

وقال "د.فهد المطلق" -مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة القصيم-: إن الوطن يحتاج إلى تكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت مطلباً والتزاماً وسلوكاً حضارياً من الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال دون منّة، مضيفاً أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتحقق من خلال الكثير من أوجه العطاء واستشعار المسؤولية في كل الجوانب، مؤكداً على أن الضمان الوظيفي وإتاحة الفرص للشباب وجودة العمل في تنفيذ المشروعات العامة والخاصة، والحفاظ على نظافة المناخ البيئي للمواطنين، وكذلك الحفاظ على المقدرات الوطنية وعدم رفع الأسعار وعدم الغش في قطع الغيار وفي جميع البضائع والسلع يعد من أهم أوجه المسؤولية الاجتماعية التي ينشدها المواطن من رجال الأعمال ومؤسساتهم.

تقصير كبير

وأوضح "د.المطلق" أن ما يتم تقديمه من برامج ورعاية في إطار المسؤولية الاجتماعية حالياً يتم على استحياء من قبل الشركات والمؤسسات الأهلية، وبالتالي فهي مقصرة تقصير كبير وواضح، مضيفاً أنه لو أجرينا مسحاً سريعاً على المسؤولية الاجتماعية المقدمة من قطاع الأعمال بكافة تنوعه، لوجدنا أنها عبارة عن قشور لا تليق بحجم المركز الاقتصادي الضخم لمؤسسات القطاع الخاص بالمملكة، ولا يوازي تلك التسهيلات والدعم المقدم من الدولة لتلك القطاعات الاقتصادية، مبيناً أن ما يتم تقديمه من مشاركات اجتماعية في إطار المسؤولية الاجتماعية رغم ضآلته إلا أنه يأخذ زخماً إعلامياً ينعكس على الجهة المشاركة بجوانب إعلامية ودعائية، مُشدداً على أهمية أن يكون لهذه القطاعات الاقتصادية حضوراً ومشاركات فاعلة وملموسة تعبّر بشكل واضح عن استشعار أهمية المسؤولية الاجتماعية لخدمة الوطن والمجتمع.

إسهامات ملموسة
وأكد "د.عبدالعزيز بن حمود المشيقح" -عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم- على أن العادة جرت في كثير من دول العالم المتحضّر أن الشركات والمؤسسات ذات السمعة العالية التي تحقق أرباحاً سنوية من خلال تنفيذ عقود المشروعات التنموية المتعددة، أو تحقق أرباحاً من خلال أعمال المتاجرة والاستثمار المتنوع في إطار المناشط الاقتصادية، أن تقدّم إسهامات اجتماعية ملموسة، مضيفاً أن من أسباب نجاح هذه الشركات والمؤسسات وتحقيقها لتلك العوائد الكبيرة يعود إلى منحها الأولوية والفرصة في تنفيذ تلك العقود، هذا إلى جانب الأمان المقدم لها من الدولة عبر تلك القوانين والتشريعات التي تخدمها، وتسهم في نموها وتطورها ونمو أرباحها وعوائدها، لافتاً إلى أنه ينبغي على هذه الشركات والمؤسسات أن تفي بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه هذا المجتمع ومؤسساته الرسمية الذين قدموا لهم الدعم والمساندة وكل الخدمات لاستمرار نجاحاتهم.
إنشاء مراكز صحية ودور اجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب من الجنسين ودورات تدريبية إلى سوق العمل
سرعة المبادرة
وشدّد "د.المشيقح" على ضرورة أن لا ينتظر أصحاب الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال تشريعاً أو قراراً رسمياً يلزمهم بتخصيص نسبة معينة من الأرباح لخدمة المجتمع ومؤسساته الاجتماعية، بل ينبغي عليهم أن يبادروا إلى تقديم المساهمات في إطار المسؤولية الاجتماعية الواجبة عليهم، من خلال إقامة مراكز الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأيتام وغيرها من المراكز التي تعنى بالرعاية والتوعية والتأهيل على مختلف مهامها وتخصصها، وكذلك بناء وتجهيز المراكز الحضرية من حدائق وقاعات وأندية ثقافية واجتماعية وترفيهية، إضافةً إلى تقديم كل ما يخدم الشباب، مؤكداً على أن تنفيذ هذه البرامج الخدمية والترفيهية والحضرية ومقوماتها يمثل استشعاراً من رجال الأعمال لواجباتهم للمشاركة في خدمة المسؤولية الاجتماعية في هذا الوطن.
قطاع مصرفي
وأشار "د.المشيقح" إلى أنه إذا كنا نطالب مؤسسات قطاع الأعمال بمناشطه المتنوعة بالمشاركة والمساهمة الاجتماعية فإننا يجب أن لا نغفل عن الدور المطلوب من القطاع المصرفي في خدمة المسؤولية الاجتماعية، مضيفاً أن هذا القطاع يستحوذ على النسبة والحصة الأكبر في استثمار مدخرات المواطنين، ويحقق أرباحاً ضخمة من خلال معاملاته المصرفية، كما أن هذا القطاع يحظى بالكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة له ومن أهمها الجانب الأمني وحماية الحقوق، ذاكراً أن معظم المعاملات البنكية تتم في الوقت الحاضر عبر مكائن الصراف الآلي المنتشرة في جميع المدن والمراكز الحضرية وعلى الطرق والشوارع، حيث تحظى بحماية بالغة من قبل القطاعات الأمنية، إلى جانب ما توفره الدولة لهذه المصارف من أنظمة مالية ومصرفية تحمي جميع معاملاته الداخلية والخارجية، وما تضخه الدولة من ودائع مالية وكفالة للمقترضين عبر البرامج المتنوعة التي يرعاها "برنامج كفالة"، مما يعتبر مشاركة من الدولة في تعزيز المناشط الاقتصادية التي سوف تصب في النهاية في صالح البنوك التجارية والمصارف، لافتاً إلى أن هذه الرعاية وهذه الشركة تتطلب من القطاع المصرفي أن يكون له عصا السبق والمبادرة في تحمل الكثير من البرامج الاجتماعية التي تليق بهذا القطاع.
تظافر الجهود
وأوضح "د.المشيقح" أنه إذا كنا نلقي باللوم على الكثير من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية ورجال الأعمال الذين نطالبهم في استشعار أهمية المسؤولية الاجتماعية، فإننا يجب أن لا ننسى جهود تلك القطاعات التي قدمت الكثير من المشاركات الاجتماعية، ومثل ذلك هناك رجال أعمال ساهموا أيضاً في خدمة المسؤولية الاجتماعية إلاّ أن جهودهم لا تكفي بل يجب أن يتظافر الجميع لتحقيق معطيات هذه الشركات في خدمة المجتمع، داعياً رؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى ورجال الأعمال أن يستغلوا فرصة التسهيلات التي تقدمها الدولة في عهد الرخاء، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- وأن يتناغموا مع رؤية دولتنا الكريمة في الاهتمام بالوطن والمواطنين من خلال استشعار المسؤولية الاجتماعية فالفرص لا تتكرر، مُلمحاً أن على مجالس إدارات الشركات أن لا تفوت فرصة جمعياتها العمومية لاستصدار مبادرات ذات قيمة للخدمات المجتمعية، مؤكداً على أن المواطنين أصبح لديهم رؤية بأن الشركات التي تدعم الخدمات الاجتماعية تحظى بقبول ومساندة المجتمع والأمثلة في ذلك كثيرة.
وشدّد على أهمية أن تبادر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصلحة معاشات التقاعد بأن يكون لها توازن في مخرجات استثماراتها؛ لتعم جميع أرجاء الوطن، ولا تقتصر على مناطق محدودة، خاصةً أن كثيراً من المواطنين يرون

أن مشروعاتها العملاقة تتركز في مناطق محددة ومتكررة وحرمان مناطق أخرى واعدة من هذه الاستثمارات، مضيفاً أن هذه المشروعات تعتبر فرص عملية واستثمارية وتشغيل للكثير من الشباب والشابات في جميع أرجاء الوطن، وبالتالي فإنه حينما تتوزع سوف تكون ضمن ما يخدم المجتمع في قطاع التشغيل والتوظيف، مما يمثل جزءً من مقومات دعم المسؤولية الاجتماعية.

ركيزة أساسية

وقال "عبدالله الزيد" -مدير جمعية الثقافة والفنون بالقصيم-: يجب أن نتفق أن المسؤولية الاجتماعية ليست ترفاً أو برامج علاقات عامة أو وسيلة من وسائل تقوية العلاقات مع جهات أو شخصيات اعتبارية، بل هي مسؤولية يجب أن يؤديها التاجر تجاه كل مواطن يعد ركيزة أساسية في نجاح مشروعاته، وكذلك تجاه دولة قدمت له كافة التسهيلات وكل الدعم لنجاحه بعيداً عن أي حسابات أخرى، مضيفاً أنه من الأنانية وعدم الانتماء في مقياس المواطنة وعدم المواطنة أن تخلو أهداف أي منظمة من دور اجتماعي لتفي بمسؤولياتها تجاه الوطن والمواطن، داعياً إلى أن تكون برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات وخطط طويلة المدى وليست مبنية على أرقام الربح والخسارة، حيث إنها استثمار آخر يتوازى مع الاستثمار الرئيسي، حيث يتحقق من خلالها صور ذات قيمة تتجسد فيها معاني المشاركة الاجتماعية والمواطنة.

ارتفاع معاشات المتقاعدين الشهرية لـ 3.7 مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945351

الرياض - حمد بن مشخص :

تجاوز عدد المتقاعدين (617) ألف متقاعداً منذ صدور نظام التقاعد عام 1364هـ حتى نهاية العام المالي 1435/1434هـ -2013م وقد شكل عدد المتقاعدين لبلوغ السن النظامية ما نسبته (59.5%) من إجمالي عدد المتقاعدين الأحياء بارتفاع نسبته (8%) عن العام الماضي، في حين بلغت نسبة المتقاعدين مبكراً (32.8%) بارتفاع نسبته (13.4) عن العام الماضي، كما شكل عدد المتقاعدين بسبب العجز عن العمل (7%) من إجمالي المتقاعدين، في حين بلغت نسبة المتقاعدين لأسباب أخرى (0.7%).

وقد أوضحت المؤسسة العامة للتقاعد في تقريرها الإحصائي السنوي للعام المالي 1435/1434هـ -2013م والذي تضمن عرضاً للأعمال والنشاطات والخدمات التي تقدمها قطاعات المؤسسة وفروعها التي تندرج في سياق مهامها واختصاصاتها في مجال تأمين المورد المالي للمتقاعدين بأن عدد المتقاعدين الأحياء قد بلغ (460،280) متقاعداً، شكل عدد الذكور منهم ما نسبته (90%) وبزيادة قدرها (9%) عن العام الماضي، فيما بلغت نسبة المتقاعدات الإناث (10%) وبنسبة زيادة بلغت (16.1%) عن العام الماضي. فيما أوضح التقرير أن عدد المتقاعدين المتوفين بلغ (156،790) ويستفيد عنهم (392,298) مستفيد.

كما أوضح التقرير أن المؤسسة تساهم في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال استثمار جزء مهم من أصولها في أسهم الشركات المحلية من خلال المشاركة في رأس مال تلك الشركات ذات الجدوى الاقتصادية، حيث تساهم المؤسسة في (64) شركة محلية موزعة على قطاعات مختلفة من أبرزها قطاع المصارف والخدمات المالية، قطاع الصناعات البتروكيميائية، قطاع الإسمنت، قطاع التطوير العقاري، وكذلك قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها.

يذكر أن المؤسسة ومن خلال برنامج مساكن لإقراض موظفي الدولة والمتقاعدين قامت بتمويل (3،163) موظف ومتقاعد حتى نهاية العام المالي 1435/1434هـ -2013م وبلغت جملة التمويلات لهم (2.42) مليار ريال

أب يجبر أطفاله على التسول.. والحماية الاجتماعية تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140619/Con20140619707247.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

تلقت دار الحماية الاجتماعية في الرياض بلاغا ضد أب يعمل حارس مدرسة، يجبر أطفاله وبناته على التسول ويمارس العنف مع كل من يرفض الإذعان لطلباته منهم، وأوضحت الدكتورة موضي الزهراني مديرة الحماية الاجتماعية في الرياض، أنهم تلقوا بلاغا من خط مساندة الطفل حول الموضوع، مشيرة إلى أن أخصائية الحماية تواصلت مع خالة الأطفال في منطقة الجنوب، مؤكدة بأنهم سيتخذون إجراءات الحماية اللازمة تجاه الأطفال.

وروت لـ«عكاظ» خالة الأطفال، أن الأب يجبر أبناءه على التسول والعيش في ذل وهوان من أجل الحصول على حفنة من المال، ملمحة إلى أن الأب بلغ به الحد إلى أن أجبر ابنه الذي يدرس في المرحلة المتوسطة لبس عباءة نسائية ليوهم الناس بأنه أنثى وحتى يستعطف المارة عند سؤالهم.

وذكرت أن الأب طلق شقيقتها بعد أن مارس معها شتى أنواع العنف وتزوج بأخرى أجنبية، مبينة أنه لم يكتف بذلك بل مارس معها التعذيب النفسي، إذ كان يتصل بها ويخبرها أن ابنتها الكبرى تعرضت للاختطاف، ومرة أفاد أنها هربت ما تسبب في إصابتها بانهيار عصبي ومرض نفسي اضطرت معه لمراجعة أحد المستشفيات المتخصصة.

وأشارت إلى أنها تقدمت ببلاغ لخط مساندة الطفل حول ما يتعرض له الأطفال وتم تحويلها للحماية الاجتماعية التي اتصلت بالأب الذي أنكر، واعتدى على البنت الكبرى لأنها هي من كانت تعترض على طلبه لهم بالتسول وتعرضت بسبب الاعتداء إلى إصابات كثيرة، لافتة إلى أن الأب كان يغري أبناءه للموافقة على التسول، حيث كان يشتري لهم بجزء من المبلغ ألعابا ليسكتهم بها، رغم مطالب أختهم الكبرى لهم بعدم الموافقة.

وأفادت الخالة، أن الأب مارس ضغوطا نفسية على البنت الكبرى حتى جرى إيداعها دار رعاية الفتيات، متمنية ألا يحدث لها أي ضرر، مطالبة برصد الصغار وهم يتسولون، إذ يدفعهم والدهم لمزاولة النشاط المخالف بدءا من قبل صلاة العصر، وفي كل مرة يختار مكان مختلف.

وألمحت إلى أن الأب طلق زوجته الثانية بسبب مشاكل تزوير في أوراقها وليتخلص من المسؤولية وأصبح منفردا بأبناء شقيقتها، إضافة لطفليه من المرأة الثانية، مواصلا إجبارهم على التسول.

دشنه وزير الثقافة والإعلام

أول برنامج رقابي مشترك بين الصحف ومتحدثي الجهات الرسمية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/146227.html

عبدالعزيز العمري - جدة

أطلق وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، صباح أمس، أول بوابة إعلامية تمكن متحدثي القطاعات الأمنية والحكومية بالرد السريع على كافة ممثلي الصحف المحلية المسجلة بالبوابة الإلكترونية، والتي أطلق عليها "نال"، وذلك حال طلب معلومات حديثة أو طلب معلومات؛ لنشرها في الصحف المحلية.

وجاء حدث الإطلاق، ضمن سلسلة ورشة العمل، والتي تأتي في الحلقة الثالثة ضمن سلسلة الورش التي تنظمها وزارة الثقافة والإعلام؛ لزيادة فاعلية المتحدثين الرسميين بالمملكة، والتي يتوقع أن تمكن الصحف المحلية والقنوات الإعلامية من تبادل المعلومات بشكل آن وسريع في الأحداث، بحيث تقلل من نشر المعلومات المغلوطة، وكذلك تقريب الفجوة بين الإعلامي والمتحدث الرسمي، وأن تكون القطاعات الحكومية والأمنية شريكا أساسيا مع الصحف المحلية، حيث إن البرنامج مراقب من قبل وزارة الثقافة والإعلام، ومجهز بأحدث أنظمة الحماية بحيث يصعب اختراقها.

وأكد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة قائلا: يسعدني أن أكون بينكم في افتتاح فعاليات ورشة عمل المتحدث الرسمي "الإعلام الجديد.. الرؤية والتطلعات"، التي تقيمها وزارة الثقافة والإعلام، وتدشين منصة المتحدث الرسمي "نال".

وقال الدكتور عبدالعزيز خوجة: "واقعنا اليوم من أبرز سماته التدفق الهائل للمعلومات، وتنوع مصادرها، فأصبحت الهواتف الذكية ترافقنا على مدار الساعة، نستقي منها معلومة تلو الأخرى وبوسائط متعددة، وقد عزز ذلك التطورات الهائلة في الحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة التي أنتجت وسائل للتواصل الاجتماعي، تستخدم على نطاق واسع من قبل مئات الملايين من البشر من مستخدمي فيس بوك وتويتر واليوتيوب والواتس آب إلى غير ذلك".

وقال الدكتور خوجة: "لعلكم تشاطروونني الرأي بأن هذه الوسائل الإعلامية أحدثت طفرة إعلامية، غيرت بها مفاهيم ونظريات، طالما تغنى بها منظرو الإعلام، فظهرت صحافة المواطن ذلك الذي كان بالأمس القريب يتلقى الرسائل، أصبح اليوم عنصرًا فعالاً ومؤثرًا وقوياً جداً، من خلال مشاركته التي زاحم بها كبريات المؤسسات الإعلامية، فغدت تنقل عنه كمصدر للخبر ومراسل مجاني يزودها بما عجزت عن بلوغه، فأصبح المواطن بأدواته الصغيرة عالية الجودة منافساً لوزارات الإعلام والمؤسسات الإعلامية بكوادرها، واكب ذلك استغلال هذا النوع من الإعلام البديل أو الجديد كما يطيب للبعض تسميته بطريقة مسيئة وتوظيفه معولاً للهدم وإشاعة التحريض والفوضى والكراهية ونشر الإشاعات المغرضة".

وأضاف: «لا يختلف اثنان بمقدرة وسائل الإعلام على تشكيل الرأي العام نحو مختلف القضايا، ومنها الإعلام الجديد الذي أضحى يلقى قبولاً متزايداً ومتنامياً، ومما زاد العبء على الإعلام في واقعنا الحاضر أنه تتجاذبه جهتان، مؤسسات الأمس بكوادرها ومهنيتها وخلفيتها الإعلامية، والمواطن الذي غدا اليوم بأدواته الصغيرة مؤسسة إعلامية متكاملة توجه الرأي العام نحو قضية، وتصرفه عن أخرى. وشواهد الواقع أكثر من الحصر، لذا فإنه من الطبيعي أن تصاحب هذه الفوضى العارمة في إبحارات الإعلام الجديد مغالطات وتشويه للحقائق، لا سيما إذا كانت هناك نوايا سيئة ودسائس هي بحد ذاتها تربة خصبة للشائعات وانتشارها، والترويج لها على أنها حقائق مسلمة».

وأكد أن هذه الحتمية الإعلامية، التي نعيشها، كان لا بد من مواجهتها بمهنية، تزيل الظلامية منها وتصحح ما فيها من مغالطات، وإن كان ذلك ليس باليسير إلا أن ما لا يدرك كله لا يترك كله، لذا كانت فكرة ضرورة وجود متحدث رسمي

لكل جهة، تكون مهمته التواصل مع وسائل الإعلام، سواء مرئية أو مقروءة أو مسموعة، أو وسائل الإعلام الإلكترونية؛ لتمثيل جهته في كل ما يتعلق بشؤونها وفكرة ضرورة وجود متحدث رسمي، هي فكرة مطبقة في الكثير من دول العالم، التي فطنت إلى حتمية استحداثها بسبب التطورات الهائلة في مجال تدفق المعلومات. وعليه، وإيماناً من الدولة بأهمية أن تكون لكل جهة حكومية من يمثلها؛ للتواصل مع وسائل الإعلام، صدر قرار مجلس الوزراء رقم 209 وتاريخ 29/ 9/ 1434هـ القاضي بأن على كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية، أن يكون لها متحدث رسمي، مهمته الرئيسية إحاطة وسائل الإعلام بما لدى جهته والجهات المرتبطة بها من أخبار وبيانات وإيضاحات، وينصب قرار مجلس الوزراء على أهمية إطلاع الرأي العام على المعلومات التي تهدف إلى بناء الشفافية والثقة بين الجهة الحكومية والمواطن.

ورأى وزير الثقافة والإعلام أن هناك صفات رئيسية، يجب أن يتحلى بها المتحدث الرسمي، لعل من أبرزها: أن يكون هو صاحب المبادرة بالتواصل مع وسائل الإعلام المختلفة، سواء تقليدية أو جديدة، وألا يكون ديدن عمله فقط هو رد الفعل لما قد ينشر عن الجهة التي يمثلها بين الفينة والأخرى، بل يكون تواصلاً مع وسائل الإعلام؛ لتوضيح كل ما يستجد على جهته من أعمال أو مشاريع وتطورات، وهذا من ثمرته بناء ثقة متبادلة بين الجهة التي يمثلها وبين وسائل الإعلام، وسيعزز هذا التواصل المصداقية لدى الرأي العام فيما تقدمة الجهة التي يمثلها.

"نزاهة" تتقصى شبهة فساد بـ"كليات التميز"

تسلمت ملفا عن تجاوزات "التدريب التقني"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191751&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي

شرعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتحقيق في ملف "كليات التميز"، التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وأبلغت "الوطن" مصادر مطلعة، أن عددا من منسوبي المؤسسة تقدموا بطلب لهيئة مكافحة الفساد؛ لأجل التحقيق في الشبهات التي رصدوها، مبينة أنهم التقوا رئيس الهيئة محمد الشريف، وسلموه ملفا متكاملا يحوي كل التهم والملاحظات التي تحوم حول مشروع كليات التميز.

ومن أبرز الملاحظات التي تضمنها الملف المسلم لـ"نزاهة"، شبهة حول العقود المبرمة بين المؤسسة وكليات عالمية، بعضها ليس له وجود، والبعض الآخر ليس بذي جدوى تستحق من أجله كل المبالغ الضخمة المصروفة عليها.

وتضمن الملف تساؤلات فحواها، أن منصب المدير التنفيذي لكليات التميز، شغله أحد منسوبي المؤسسة بعد تقاعده بـ10 أيام، الأمر الذي وصفه المشتكون بأنه مخطط له.

علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، استقبلت قبل قرابة الشهر عددا من منسوبي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، إذ التقوا برئيس الهيئة محمد الشريف، حاملين معهم ملفا متخما بـ"التهم" والملاحظات التي رصدوها على مشروع "كليات التميز".

وأشارت المصادر إلى أن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، استمع لحديث المنسوبين وملاحظاتهم، حول فكرة إنشاء "كليات التميز"، بالإضافة إلى أنهم ذكروا في حديثهم للشريف أن هناك عقودا أبرمتها المؤسسة مع كليات عالمية ليس لها وجود، أو ليست بذات الجودة التي تستحق تلك المبالغ الضخمة.
وتضمن الملف المقدم، تساؤلات فحواها، أن منصب المدير التنفيذي لكليات التميز، شغله أحد منسوبي المؤسسة بعد تقاعده بـ10 أيام، الأمر الذي وصفه المنسوبون بأنه مخطط له، مبررين الاتهام بالتخطيط، أنه كان ممكناً أن يكون في منصبه بالمؤسسة ويكلف بإدارة الكليات، إن كان لا يوجد شخص ذو كفاءة سواه.
وقالت المصادر إن "نزاهة" تعمل في الوقت الحالي على التحقق من كل ما تضمنه ذلك الملف من اتهامات موجهة لقيادات المؤسسة، والمرفق بداخله قصاصات لاعترافات نشرت في "الوطن" قبل عدة أشهر على لسان أحد قدامى المسؤولين في المؤسسة قبل تقاعده وهو الدكتور فهد الدهيش، الذي ذكر في حديثه للصحيفة آنذاك "أن الكليات تدار من قبل مفلسين".
وقد سجل المنسوبون بعد انتهاء لقائهم برئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، بلاغا بما قدموه من شكوى وملاحظات تجاه "كليات التميز"، لمتابعة مجريات التحقق التي تقوم بها "نزاهة"، للبحث عن حقائق الاتهامات التي وجهها منسوبو المؤسسة، للقياديين فيها، وسيناريو نشأة "كليات التميز"، الذي وصفوه بالمخطط، مبينين أن أحد مديري الكليات من الجنسية البريطانية قد سرق نحو 3 ملايين ريال من إحدى الكليات وفر بها إلى خارج البلاد، وأن هذا السلوك لم يتجرأ الأجنبي لفعله إلا لسوء الإدارة وعدم وضوح العقود بين الأطراف.

السعودي الهارب من سجن الموصل يصل إلى تركيا

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
اضغط هنا

جدة - عناد العتيبي
كشفت مصادر مطلعة لـ«الحياة» عن أن السجين السعودي أحمد البناقي وصل أمس (الأربعاء) إلى تركيا برفقة أطفاله الأربعة، وأنه في صحة جيدة. وأكد البناقي في اتصال هاتفي أجرته «الحياة» معه أمس، أنه تجاوز الحدود العراقية بأمان، وأنه خرج برفقة أطفاله بعد عامين من السجن في بغداد والموصل، وصفهما بأنهما كانا أقسى أيام حياته. وأوضح أنه خرج مثل بقية السجناء من سجن الموصل بعد أن فتح لهم «الثوار» أبواب السجن مطلع الأسبوع الماضي.
ولفت إلى أنه اختفى عن الأنظار منذ حادثة خروج السجناء، قبل أن يتمكن من اجتياز الحدود العراقية - السورية، وبعدها الحدود السورية - التركية. وأكد محامي المعتقلين السعوديين في العراق عبدالرحمن الجريس لـ«الحياة» أن السجين السعودي محط الاهتمام، ويتم العمل على إنهاء الترتيبات المتعلقة بعودته إلى الأراضي السعودية.
وقالت أم أحمد والدة السجين، في اتصال هاتفي أجرته معها «الحياة»، إن فرحتها بخروج ابنها من مناطق الصراع في العراق لا توصف، بعد سجنه ظلماً وهو يزور عائلته ببغداد. وأوضحت أنها لم تنم منذ خروجه من السجن مطلع الأسبوع الماضي، وأن عودته إلى أحضانها تشغل تفكيرها.
يذكر أن البناقي تم اعتقاله بعد ذهابه إلى العراق قبل عامين عبر رحلة جوية من الدوحة إلى مطار بغداد، بهدف توصيل طفله «سالم» إلى طليقته العراقية، إلا أنه تم اعتقاله وإيداعه السجن في بغداد قبل أن يُنقل إلى الموصل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

19 ألف تأشيرة خروج وعودة و15 ألف تجديد إقامة في يوم واحد

إطلاق خدمة تجديد الجواز عبر "أبشر" بعد 15 يوما

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/06/19/article_858982.html

عيسى الناير من الرياض

أوضح مسؤول في المديرية العامة للجوازات، أنه سيتم إطلاق خدمة تجديد الجوازات عن طريق خدمات برنامج "أبشر" في غضون الأسبوعين المقبلين، وبذلك ستكون كل خدمات المديرية إلكترونياً دون مراجعة دوائر الجوازات.

وقال لـ "الاقتصادية" العقيد خالد الصيخان مدير عام التقنية والمعلومات في المديرية: "إن تجديد الجواز السعودي عبر برنامج أبشر سينطلق خلال أسبوعين، والآن نجري تجارب للتأكد من نجاح الخدمة وسيعلنها وزير الداخلية قريباً".

وعن عدد مستخدمي برنامج "أبشر" حتى الآن أوضح الصيخان أن المديرية أنهت خلال يوم أمس الأربعاء 19 ألف تأشير خروج وعودة، كما جددت 15 ألف إقامة، وأصدرت 385 جوازا، مشيراً إلى تجديد المديرية ثلاثة ملايين إقامة منذ بداية العام وحتى أمس، مبيناً أن عدد المسجلين الكليين في برنامج "أبشر" ثلاثة ملايين، وعدد المفعلين منهم 2.6 مليون.

وعن بعض المشكلات التي تواجه المستخدمين من عدم قدرتهم على إصدار الجوازات، أبان أن المشكلة تعود إلى عدم معرفة المستخدم ودرايته بالأنظمة والشروط، موضحاً أن الإصدار لا ينطبق إلا لمن لديه هوية مسجلة في البرنامج، وصورة شمسية مع توافر كل البيانات الشخصية، وفيما لو توافرت تلك الشروط، فإن المديرية تصدر الجواز خلال خمس دقائق، كما توصله لموقع المستخدم عبر البريد السعودي.

ونفى الصيخان وجود أعطال فنية أو تقنية في "أبشر"، مبيناً كل ما في الأمر يرجع لعدم معرفة المستخدم بالتعامل مع الخدمات المقدمة، وليست المشكلة من أي عطل فني فيه، وقال إن هناك خدمتين قدمتا حالياً للمستخدمين، وهي إمكانية تعديل الصور الشخصية والاسم باللغة الإنجليزية.

وفي إطار آخر، وجهت انتقادات حادة للمديرية العامة للجوازات من قبل بعض النساء عن عدم قدرتهن على إنجاز معاملاتهن الشخصية بكل سهولة وأريحية، مثل إصدار جواز السفر، وتجديده من دون وجود ولي الأمر.

وقال لـ "الاقتصادية" المقدم أحمد اللحيدان المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة للجوازات، إن خدمات برنامج "أبشر" لا تمكن المواطن من تجديد جواز سفره في الوقت الراهن؛ كون البرنامج لا يشمل هذه الخدمة، موضحا أنه بمقدور الولي الشرعي للمرأة إصدار جوازها عن طريق خدمات "أبشر" الإلكترونية فقط، أو عن طريق مراجعة مكاتب الجوازات بحضورها.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أنه لا يمكن في حال من الأحوال استخراج أي جواز للمرأة بدون وجود المحرم برفقتها، لافتاً إلى أن استخراج الجواز وإصداره يستوجبان وجود الولي الشرعي مع المرأة، أو مع صغير السن، حيث إن هذا ليس تشريعاً من المديرية العامة للجوازات، كونها جهة تنفيذية وليست تشريعية.

وشدد اللحيدان على أن الولاية الشرعية مطلوبة في استخراج جواز السفر السعودي أو في تصريح السفر، قائلاً: "نحن جهة تنفيذية ولا نشرع، وقرار إلزام المرأة بالمحرم صادر من الدولة ولا نستطيع تجاوزه".

وعن بعض النساء اللاتي يتعذر عليهن إحضار ولي الأمر، لفت اللحيدان إلى أن الجوازت ليست مسؤولة عنهن، حيث إن هناك عددا كبيرا من الأشخاص قد يكونون أولياء شرعيين للمرأة، وليس شرطاً أن يكون الأب هو الولي فذلك يتحدد عن طريق المحكمة المتخصصة أو القاضي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لا محتسبات أو متعاونات في صفوف الجهاز حالياً

"التزيين النسائي" يلزم "الحسبة" بتوظيف عاجل للنساء

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/06/19/article_858980.html

خالد الصالح من الرياض

في الوقت الذي أكد فيه الدكتور تركي الشليل المتحدث الرسمي باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عدم وجود أي محتسبات أو متعاونات لدى جهاز الهيئة حالياً لتفتيش محال التزيين أو المشاغل، قال لـ "الاقتصادية" مصدر مسؤول بأن قرار مجلس الوزراء الأخير الذي نظم من خلاله عمل محال التزيين النسائي في السعودية، ألزم جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتوفير الأعداد الكافية من النساء لتوظيفهن لديه بأسرع وقت لدعم ومساندة الجهات الحكومية الأخرى المشاركة في تطبيق التنظيم، ومنها وزارة الشؤون البلدية، والدفاع المدني.

وقال المصدر: "نعلم أن جهاز الهيئة لم يوظف النساء بعد، لكن القرار الصادر ألزمه باتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي تخول له توظيف النساء بحسب الاحتياج، وفي حالة عدم مقدوره ذلك فإنه يحق له أن يرفع للجهات العليا لمنحه الدعم والمساعدة اللازمة".

وفي الإطار ذاته بين الدكتور تركي الشليل المتحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف، أن الجهاز لم ينته بعد من التنسيق لتحديد صلاحيات عمل المحتسبات فور توكيل مهمة الرقابة على محال التزيين النسائي والمشاغل، إلا أنه ذكر أنها ستحدد فور الانتهاء من آلية تطبيق القرار.

وقال: "عملية ضبط محال التزيين ستتم من قبل جميع الجهات المعنية وليست الهيئة فقط، وسيسهم التعاون بين الجهات في تطبيق القرار على الوجه الصحيح".

وكانت الضوابط الجديدة لمحال التزيين النسائي التي رفعها مجلس الشورى ووافق عليها مجلس الوزراء أخيرا، قد منحت الصلاحية لمتعاونات جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدخول تلك المحال لمراقبتها ورصد التجاوزات والمخالفات الشرعية فيها، وضمان عدم ممارسة أي أعمال مخالفة للنظام، كوجود إدارات رجالية، أو ممارسة نشاطات مخالفة للدين والأخلاق، وفي حال رصد ذلك يقمن بإبلاغ أقرب مركز هيئة بها، فيما ألزمهن النظام بعدم انتهاك الخصوصيات.

وكان محمد المطيري رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في مجلس الشورى، قد أكد في تصريحات لـ "الاقتصادية" أن الضوابط الجديدة لمحال التزيين النسائي منحت متعاونات "الحسبة" صلاحية القيام بذلك، لافتاً إلى أن لب عملهن سيكون عن طريق رفع التقارير لمراكز الهيئات عن الوضع القائم للمشاغل أو لمحال التزيين، بعيداً عن التدخل في الأمور الدقيقة أو حريات العميلات.

وأوضح أن النظام أوجب على جميع محال التزيين النسائي والمشاغل استبدال رخص محالهم وفق الأنظمة والتعليمات الجديدة الصادرة أخيراً.

نثار

هيئة مستقلة للمشروعات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945108

عابد خزندار

وفقا لإحدى الصحف، رفعت هيئة الرقابة والتحقيق إلى المقام السامي مقترحا بإنشاء هيئة مستقلة، تعنى بدراسة احتياجات الجهات الحكومية من المشروعات المعتمدة، وتوحيد إجراءات الإعلان والترسية لها، وتحديد المقاولين وفقا للمعلومات المتوافرة عن إمكانات كل مقاول، ويتضمن المقترح ما تحتاجه بعض المشروعات الكبيرة من الاستعانة بالشركات العالمية في تنفيذ آليات الإشراف..

وأن تقوم هيئة واحدة بعبء كلّ المشروعات الحكومية هو أمر تنوء به، وقد يفضي إلى عكس المطلوب والمرجو منه، إذ قد تتعثر ترسية المشروعات ومتابعة تنفيذها، وأرامكو نفسها تعجز عن ذلك لو كلفناها به، ويكفي أن نستعين بها في المشروعات الكبيرة والحرجة كملعب الجوهرة، ثمّ إن لديها ما يشغلها وما هي منوطة به، وقد جربنا في الماضي، فيما أذكر، هيئة من الخبراء في وزارة المواصلات لترسية مشاريع الطرق ومتابعة تنفيذها، وكانت ناجحة في عملها، كما استعنا بشركة بكتل العالمية لأهداف مماثلة، فلماذا لا نعيد التجربة، وتستعين كل وزارة على حدة بمكتب استشاري عالمي للإشراف على مشاريعها؟

وهو مقترح سبق أن طرحته عدة مرات، ومع الأسف لم يكن له صدى، ولهذا أعدت طرحه.

المسؤولية الجنائية للمعقّب وعميله

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945115

محمد بن سعود الجذلاني

تناولتُ في المقال السابق (مهنة التعقيب) مستعرضاً واقعها، ومتناولاً أبرز همومها.

ولأن الشيء بالشيء يذكر، وبحكم تخصصي وخبرتي، رأيتُ من المناسب تناول موضوعٍ بالغ الأهمية، وله ارتباطٌ وثيق بمهنة التعقيب، ما تتكرر الحاجةُ إليه دائماً، وتكثر الإشكالات المتعلقة به؛ ألا وهو : (المسؤولية الجنائية للمعقّب وعميله).

ولأن هذا الموضوع متشعب وطويل، فسأقصر الحديث هنا عن جانب منه، وهو ما يتعلق بجرائم التزوير والرشوة، وهي الأهم والأكثر وقوعاً وارتباطاً بمهنة التعقيب.

والحديث يتناول مسؤولية المعقّب عما يرتكبه عميله من جريمة تزوير ٍ في المستندات أو رشوة يدفعها لموظف عام، وكذلك مسؤولية العميل إذا كانت هذه الجرائم صادرة عن المعقّب .
ولأول وهلة قد يظن بعض القراء أن هذه المسألة واضحةٌ من الناحية الشرعية والقانونية، ولا تستدعي إضاعة الوقت في بحثها أو تناولها، لأن الأصل المتقرر هو : (أن كل شخص مسؤول عن أفعاله هو لا عن أفعال غيره) وأنه لا مسؤولية إلا على الشخص الذي باشر الجريمة لأن من أركان المسؤولية الجنائية عن أي جريمة (الركن المادي) الذي يعني إتيان الفعل المحظور. وبالتالي فإذا لم يحصل من الطرف الآخر (المعقّب) أو (العميل) أي اشتراك أو مساهمة في الجريمة فلا مسؤولية عليه.
وأقول إن هذه القاعدة صحيحة تماماً، ولا يجادل فيها أحد؛ إلا أن كثيراً من الجرائم لا تكون ملابساتها ووقائعها واضحة تماماً، بل يدخلها الكثير من الإشكالات واللبس الذي قد يجعل الطرف الآخر – غير الفاعل -موضع اتهام أو مسؤولية ولو لم يكن هو الذي باشر الجريمة بنفسه.
ولعل من أهم الجوانب التي تحكم هذه المسألة هو طبيعة العلاقة القانونية والشرعية بين المعقّب وعميله، ذلك أن العلاقة بينهما تعتبر (عقد وكالة) ويحكمها حدود مسؤولية الوكيل والموكل المقررة في الشرع والنظام .
ورغم وضوح أحكام هذه المسألة إلا أنه مرّ علي عدة أحكام قضائية انتهت إلى إدانة ومعاقبة المعقّب عن جرائم ارتكبها العميل أو غيره، وأحكام أخرى انتهت إلى إدانة ومعاقبة العميل عن جرائم ارتكبها المعقّب أو غيره.
وبالرجوع إلى هذه الأحكام نجدها استندت في أسبابها إلى القرائن التي قدّرت المحكمة أنها كافية لإدانة المتهم بما نُسب إليه. ولأن الأصل هو براءة الذمة، ولأن أحكام الإدانة يجب أن تبنى على اليقين لا على الشك والتخمين، فإنه لا يجوز اعتبار القرائن التي يتطرق إليها الشك، والتي تختلف قوة وضعفاً، دليلاً كافياً على الإدانة.
وحتى لا أطيل الحديث عن هذه القضية التي تحتاج إلى بحث طويل ليس هذا مكانه، فإني أوجز بالإشارة إلى أهم الملاحظات وهي :
أولاً : أنه ما لم يتوفر دليل صحيح على إثبات ارتكاب المتهم للجريمة التي اتُهمَ بها، أو مشاركته في ارتكابها، فلا يجوز إدانته استناداً إلى الظنون والقرائن الضعيفة، وقد سبق أن مرّ بي حكم قضائي دان المعقّب بجريمة تزوير مستند تم تقديمه للجهة الحكومية، دون وجود أدلة كافية على الإدانة، استناداً إلى قرائن كان من بينهما : (وجود اتفاق بين المعقّب وبين عميله على استخراج الترخيص الذي بُني على مستند مزور، ولأن المعقّب له مصلحة في استخراج الترخيص تتمثل في حصوله على أتعابه)! وهذه القرينة واضحة الضعف والخطأ لأن وجود اتفاق بين المعقب وعميله على تقديم خدمة التعقيب لمعاملة الأصل فيها أنها نظامية – لولا تزوير المستند – وحصول المعقب على أتعاب مقابل ذلك، كل هذا من الأعمال المشروعة التي لا يلام عليها المعقب، والقاعدة الشرعية تقضي أن (الإذن ينافي الضمان) ما لم يثبت مشاركة المعقب في تزوير المستند أو علمه بذلك. ولهذا فقد حكمت محكمة الاستئناف بنقض هذا الحكم وقررّت خطأه في الاستدلال بمثل هذه القرينة.
كما اطلعتُ على أحكام أخرى انتهت إلى إدانة العميل بجريمة الرشوة رغم أن الذي قام بدفع الرشوة هو المعقّب، بناء على قرينة مفادها : (أنه من البعيد أن يقوم المعقب بدفع الرشوة من ماله الخاص ودون علم صاحب المصلحة – العميل -) وهذه قرينة أيضاً غير صحيحة، بل قد يقوم المعقب بدفع الرشوة من ماله الخاص حرصاً منه على إنجاز العمل والحصول على الأتعاب، خاصة إذا كان مبلغ الرشوة أقل كثيراً من مبلغ الأتعاب .
ثانياً : من أهم إشكالات هذا الموضوع اختلاف المعقّب مع عميله عندما يُكتشف وجود مستندات مزورة من بين الأوراق المقدمة للجهة الحكومية، فيدعي كل منهما أن الآخر هو الذي قدم المستند المزور، ولهذا فيجب أن يتم تنظيم أعمال التعقيب بأن يكون ذلك من خلال عقود واضحة يوقعها العميل مع مكتب التعقيب، ويتم توثيق أي مستندات يقدمها العميل للمعقب وذلك بأخذ توقيع كل منهما على المستندات التي قدمها العميل للمعقب، ويحتفظ كل طرف بتوقيع الآخر، وهنا يتم ضبط المسألة ويصبح من السهل جداً الكشف عن الطرف الذي قدّم المستند المزور للآخر.
ثالثاً : يجب أن يكون هناك جهة تتولى تأديب ومحاسبة المعقبين فيما يتعلق بمخالفات المهنة، أسوة بغيرهم من أصحاب المهن الأخرى كالأطباء والمحامين والمحاسبين القانونيين.
هذه أبرز المسائل المتعلقة بهذا الموضوع، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

نثار

لا تعطني سمكة ولكن علمني الصيد

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944309

عابد خزندار

وهذا ما نقوله ل(هدف) أو صندوق تنمية الموارد البشرية، الذي كشف عن أهلية 88 ألف منشأة خاصة من مختلف مناطق المملكة، للاستفادة من برنامج «مكافأة أجور التوطين» الذي أطلقه الصندوق مؤخرا ورصد له أكثر من مليار ريال، لتحقيقها زيادة في مستوى أجور العاملين لديها من السعوديين خلال العام الماضي 2013، وأشار إلى أنّ الحدّ الأعلى للمكافآت هو 50٪ من قيمة الزيادة في الأجور، وهذه أرقام يعتدّ بها، ولكن ما الهدف؟ هل هو زيادة توطين الوظائف في القطاع الخاص؟ وهل هذا هدف نسعى لتحقيقه في حدّ ذاته دون أخذ اعتبارات أخرى في الحسبان؟ تلك هي المسألة، وهل هذه الزيادة في الأجر يتبعها زيادة في الكفاءة؟ وهذه مسألة أخرى، ثمّ، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار قبل أيّ شيء آخر، ألا تخلق هذه الزيادة وظائف وهمية، خاصة وأنها مربحة للطرفين: المستخدم والعامل؟ وأليس من الأوفق في نهاية المطاف تدريب العاملين السعوديين وتأهيلهم بدلا من زيادة أجورهم، وهم إذا تأهلوا ستزداد أجورهم تلقائياً؟ حبذا لو راجع الصندوق برنامجه.. وأرجو أن يقرأ عنوان هذا النثار ثلاث مرات.

آفاق

ما بعد الحملات الأمنية.. زيادة تهريب العمالة المنزلية!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944405

عبدالرحمن الخريف

التقرير المنشور قبل أيام عن زيادة حالات الهروب للعاملات المنزليات لتتجاوز (6500) حالة خلال الشهر الماضي فقط وبعد أشهر من بدء الحملات الأمنية على العمالة الهاربة والمخالفة لنظام العمل والإقامة لم يأت بجديد على ما يعلمه مجتمعنا بشأن آلية تهريب تلك العمالة ومواسم تشغيلها، وتبعات تلك الحملات التي اعتدنا على مشاهدتها لعدة أسابيع ليعود الوضع لحالة أسوأ من السابق بسرعة عمليات التهريب وارتفاع أسعار تشغيلهن وخصوصا مع قرب شهر رمضان، فالنفس القصير لتلك الحملات أتاح الفرصة أكثر لاستثمارها من مشغلي العمالة لخلق حالة وهمية بالمخاطرة وقلة عدد

العاملات لرفع الأسعار وليثبت للجميع بان حالات الهروب هي في حقيقتها عمليات تهريب منظمة لم يتم التعامل معها وفقا لهذا الواقع الممارس منذ سنوات طويلة كاستثمار أجنبي بلا ترخيص.
ومع أن موضوع الهروب تعاني منه الأسر منذ سنوات إلا أن التهاون في ذلك تحول لأزمة كبيرة لا يشعر بها إلا المواطن الملتزم بالأنظمة بضياع حقوقه سواء كلفة الاستقدام أو المسروقات، بل إن جهاتنا بدلا من استغلال عمليات التصحيح في إعادة حقوق الكفيل المالية كافأت الهاربة المُبلغ عن هروبها ومشغلها بنقل كفالتها لمشغلها ومنحها إقامة جديدة! فأساس مشكلتنا يكمن في تعاملنا مع واقع تزايد هروب العاملات المنزليات بأنها حالات فردية وليست تنظيمات يقودها أجانب وسعوديون تستهدف العاملات في منازل كفلائهن او اللاتي حصلن على تأشيرات بإغرائهن بالهرب للعمل برواتب أعلى وعبر تزويدهن بأرقام وعناوين للالتحاق فور وصولهن بمن سيشغلهن، والمؤسف أن ما يتم إبرازه في أخبار الحملات هو العدد الكبير للعمالة الهاربة وممارساتها غير الأخلاقية بينما نرى عند مناقشة تلك المشكلة إبراز الحالات المحدودة في التعامل السيئ من بعض الأسر ودور المواطن المشغل لتلك العمالة ويتم التجاهل كلياً للتنظيم غير الرسمي المتسبب في تهريب تلك العمالة وتشغيلها ليتطور الأمر بالهروب خلال الأيام والأسابيع الأولى بدلا من انتظار مرور مدة الضمان (3) أشهر كل ذلك بسبب عدم الحماية لحقوق المواطن الذي أصبح كبش الفداء لإقفال ملف الهروب ورفض العمل!
وبعيدا عن حالات غير مقنعة لحاجة الأسرة الصغيرة للعاملة المنزلية او المبالغة في عدد العاملات بالمنزل وما يطرح بمقابلات التنظير الإعلامي فان حاجة معظم الأسر لوجود العاملة لايمكن تجاهله إما لزيادة عدد الأطفال او لوجود مريض وكبير في السن او بسبب مساحة المساكن وأنظمة البناء، ومع انه أصبحت كلفة الاستقدام التي يدفعها المواطن عالية بسبب حاجة الأسر للعاملات ومحدودية الدول التي يتم الاستقدام منها إلا انه لايتم النظر لتلك التكاليف التي يخسرها المواطن بسبب الهروب او الرفض للعمل فالمهم تسفير العاملة سواء من السفارة او من الجوازات وبدون عقوبة على العاملة الهاربة او التي لم تلتزم بعقد العمل! وأمام إلحاح الحاجة للعاملة والموقف السلبي تجاه المشكلة وفشل الحلول الشكلية لشركات الاستقدام التي خصصت لها عشرات الآلاف من التأشيرات وتأجيرها لعمالة اقتصرت على جنسية اشتهرت بالجرائم هل مازلنا نكتفي باللوم للمواطن البسيط لتشغيل العمالة الهاربة ونتجاهل عمليات منظمة للتهريب والتشغيل ونحن نعلم بأن تجارا ومسؤولين اضطروا لتشغيل تلك العمالة المنزلية كعاملات وسائقين في منازلهم؟
فالغريب أن جهاتنا بإمكاناتها وسلطتها فشلت في القضاء على عمليات التهريب والتشغيل ونحن نرى نساءنا يتواصلن معهن ولديهن معلومات كبيرة عن مشغلي تلك العمالة وأين يتم إيواؤهن! فالأمر يتطلب التعامل مع حالات التهريب والتشغيل كجريمة منظمة وليس كمخالفة لنظام العمل والإقامة، كما يجب بالجانب الآخر عدم ترك التفاوض مع حكومات الدول المستهدف الاستقدام منها لمسؤولي مكاتب الاستقدام لكون ذلك فيه إضعاف للجانب السعودي فالمشكلة تتعلق بحاجة معظم الأسر ويستلزم تدخل وزارة العمل لتقوية وتسريع المفاوضات لحل مشكلة الاستقدام التي رفعت من حالات التهريب.

ليس إلا

العنف الجنسي في الحروب عرف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Con20140616706470.htm

صالح إبراهيم الطريقي

تقوم المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة والممثلة الرائعة «أنجلينا جولي» منذ عامين، والتي حطت رحالها في لندن بمحاولة شبه مستحيلة لإقناع العالم بإلغاء أقدم عرف أو عادة عرفتها البشرية وهي : «العنف الجنسي في الحروب».
إذ إن العنف الجنسي في الحروب بدأ مع أول حرب قامت بين البشر، ثم أصبح عرفا بين المجتمعات ولا يثير غضب أي مجتمع إن عرف أن هناك قبيلة مارست العنف الجنسي ضد نساء وأطفال القبيلة الأخرى، فالمنتصر يربح كل شيء.

ومضت الحضارات تستبيح الآخر رغم محاولة قلة لمنع هذا العنف، فبعد ما فعله جيش «نابليون» بالنمساويين خرجت أول اتفاقية «1864م» تتحدث عن حماية حق الإنسان بألا يستباح في حالة الحرب، ووقعت عليها كل الدول التي تزعم أنها تؤمن بحقوق الإنسان، ثم انتشر استعمار الدول الغنية والضعيفة، والحرب العالمية الأولى والثانية، لتعرف البشرية أن العرف الذي منح صبغة أخلاقية وقانونية، أو ما هو أصيل في البشرية لا يمكن محوه بتوقيع في مشهد مسرحي يدعي الفضيلة.

حتى في هذا القرن الذي كثر الحديث فيه عن حقوق الإنسان، جاء احتلال «العراق 2003م» وما فضحه الإعلام في سجن «أبو غريب»، ليكشف جرائم الإنسان بحق أخيه الإنسان، ورغم محاولات القادة محاكمة الجنود السجانين على جرائمهم، إلا أنها كانت مسرحية هزلية، إذ كيف تحاكم جنودك على استباحة إنسان فيما أنت استبحت دولته بأكملها ؟؟

خلاصة القول : هل ستنجح الجميلة من الداخل والخارج «أنجلينا جولي» بإقناع العالم أن يصبحوا مثلها جميلين وإنسانيين من الداخل ؟.

يخيل إلي أن الأمر شبه مستحيل، أو هو مستحيل طالما الإنسان لم يبتكر رؤية جديدة لمفهوم الحضارة بدل الرؤية القديمة القائمة على أن الآخر عدو مستباح كل شيء فيه.

حقوق الإنسان والحق في التنمية

أفكار للحوار

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
اضغط هنا

م. عبدالله بن يحيى المعلمي

يدور في العالم اليوم حواران منفصلان، أحدهما حول حقوق الإنسان وضرورة الالتزام بالمبادئ العامة والحقوق الأساسية التي كفلها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وأكدت على احترامها الشرائع السماوية، والحوار الآخر هو حول التنمية ووسائلها والظروف المهيئة لها، والواقع أن الموضوعين متشابكان أو هكذا ينبغي أن يكونا، فعند الحديث عن حقوق الإنسان يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الحق في العيش وفي التنمية والرفاه والصحة العامة والتعليم هي من أبسط وأهم حقوق الإنسان وأن الحديث عن ممارسة الحريات مثل حرية التعبير أو التجمع أو غير ذلك لا ينسجم مع البطون الخالية من الغذاء ومع الأجساد الواهنة من الأمراض وإن من الضروري أن يكون الإنسان محور التنمية ومركز اهتمامها، وألا نقبل أن نشهد في القرن الحادي والعشرين أن مئات الملايين من البشر مازالوا يعانون من الفقر والجوع وسوء التغذية في الوقت الذي يشهد العالم فيه تقدماً تقنياً لم يسبق له مثيل.

وعلى هذا الأساس فإن من الضروري أن تسعى أعمال التنمية وبرامجها في العالم إلى تحقيق عدد من الأهداف، أولها القضاء على الفقر وحماية حق الإنسان في التحرر من الخوف ومن الحاجة، وحقه في التعليم والصحة والماء والغذاء والسكن المناسب والعمل والضمان الاجتماعي والأمن والقضاء العادل، وهي كلها حقوق يجب أن تعامل باعتبارها من أساسيات حقوق الإنسان.

الهدف الثاني يجب أن يسعى إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة في الدخل والمزايا والحقوق داخل المجتمعات وعبر الدول، ويجب أن تعم التنمية جميع فئات المجتمع وخاصة الضعيفة منها مثل النساء والعجزة والمعاقين والأطفال، فغياب العدالة والمساواة هو السبب الأساس خلف التوترات الاجتماعية والصراعات الإقليمية والداخلية.
وأخيراً فإن من الضروري أن تسعى التنمية إلى تثبيت أطر قويمة وواضحة للمساءلة والمحاسبة ضماناً لتحقيق العدالة وبالشكل الذي يمنع إساءة استخدام الموارد المحلية أو المساعدات التي تقدم إلى الدول النامية.
إن الحق في التنمية يجب أن يكون محور الارتكاز في حقوق الإنسان، وبدون تلبية الحقوق الأساسية للتنمية يصبح الحديث عن حقوق الإنسان ومواثيقها مجرد كلمات بلا مضمون.

العلاقة بين المحامي والقاضي

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/145679.html

د. سعود العماري

تتولى السلطة القضائية إقامة العدل ورد الظلم وإحقاق الحق عصمة للدماء والأعراض والأموال ولإعطاء كل ذي حق حقه.
وتتحقق هذه الغاية النبيلة بالتعاون المشترك بين القضاء ومهنة المحاماة، لأن المحامي يعاون القاضي في تحقيق العدل وكشف الحقائق والوقائع بشكل واضح كما يقوم بإثباتها بالأدلة المعتبرة شرعاً ونظاماً. فدور المحامي هو القيام بما يستلزمه حق الدفاع عن حقوق موكله من خلال تقديم الأدلة والمستندات التي تدعم دعواه لكشف الحقيقة بعيداً عن التعدي على حقوق الخصم وهو ما يتطلبه شرف وأخلاقيات المهنة. أما دور القاضي فهو إعطاء الوصف الشرعي أو النظامي لوقائع الدعوى المعروضة عليه ثم يقوم بكل حيادية بإنزال الحكم على الواقعة موضوع الدعوى بعد تكييفها وتسبيبها.
القاضي والمحامي هما جناحا العدالة يعملان جنباً إلى جنب في سبيل إظهار الحقائق وكشف الشبهات حتى تأتي الأحكام معبرة عن نصرة الحق
وهذا التعاون المثمر بين المحامي والقاضي يتطلب من القاضي التعاون مع المحامي من خلال إتاحة الفرصة له للقيام بواجباته المهنية تجاه موكله بالطريقة التي يراها مناسبة وهذا ما يلمسه المحامي اليوم عند مداولة قضية ما حيث إن النظام كفل له تقديم الأدلة وإبداء الدفوع والاعتراضات وغيرها من ضمانات المحاكمة العادلة دون أن يسأل عما يكتبه أو يقوله بشرط أن يستلزمه حق الدفاع وأن لا يكون مخالفاً لأحكام الشريعة أو النظام، وقد أكدت المادة الثالثة عشرة من نظام المحاماة السعودي رقم (م/38) وتاريخ 1422/7/28هـ على ذلك حيث نصت على أنه: «مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة، للمحامي أن يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابياً أو مشافهةً مما يستلزمه حق الدفاع».
وقد لا ينجح المحامي في كسب الدعوى وفي هذه الحالة يجب عليه إبداء الاحترام الكامل لأحكام القضاء والبعد عن كافة الوسائل الأخرى التي ترمي القضاة بالتقصير أو الانحياز لطرف ضد آخر، بل يجب عليه أن يحتفظ بمبادئه وبأخلاقيات المهنة وأن يظهر الرضا والقبول بأحكام القضاء وأن يدخر جهده لاستخدام أنجع الوسائل القانونية للطعن في الحكم إذا كانت لديه قناعة كاملة بأن الحكم قد شابه القصور في التسبيب أو الخطأ في الاستدلال، وفي كل الأحوال يجب أن يتسم النقد بطابع الاعتدال والموضوعية والبعد عن كل ما يخل بسير العدالة دون انتقاص من دور المحامي في الدفاع عن حقوق موكله. ولا يجوز للمحامي عند الطعن في حكم معين أن يتعرض لأي جانب قد يمس مجريات العدالة حتى مع قناعة المحامي التامة بأن الحكم المطعون فيه قد خالف أحكام الشريعة والنظام.
وجدير بالذكر أن العديد من القضاة في كثير من دول العالم كانوا يزاولون المحاماة في بداية حياتهم المهنية قبل توليهم وظيفة القضاء، وخير مثال على ذلك قضاة محكمة العدل الدولية إذ أن غالبيتهم ممن زاولوا مهنة المحاماة وتدرجوا في حياتهم المهنية حتى أصبحوا قضاة وقاموا بتوظيف خبرتهم الطويلة في مجال مهنة المحاماة لتستفيد السلطة القضائية منها

في تحقيق العدالة والوصول إلى الحق. ليس هذا فحسب بل إن هناك العديد من دول العالم كانت وما زالت تطلق على المحامي لقب صديق المحكمة نظراً لقوة الروابط والأواصر التي تجمع بين القاضي والمحامي.
وختاماً يمكننا القول إن القاضي والمحامي هما جناحا العدالة يعملان جنباً إلى جنب في سبيل إظهار الحقائق وكشف الشبهات حتى تأتي الأحكام معبرة عن نصرة الحق ورفع الظلم وحماية الحقوق لأنهما يشتركان في تحقيق غاية واحدة وهي حماية حقوق الناس ورفع الظلم وتحقيق العدالة.

ولكم الرأي

الترافع المجاني عن محدودي الدخل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706778.htm

سعيد السريحي

هدف نبيل يقف وراء ما تفكر فيه وزارة العدل من إلزام المحامين بالدفاع عن ذوي الدخل المحدود الذين يعجزون عن دفع تكلفة المحاماة عنهم في القضايا المنظورة أمام المحاكم، هدف لا يسعى إلى تحقيق أركان المقاضاة والتي يشكل الترافع فيها ركنا أساسيا فحسب وإنما يحقق العدالة والمساواة بين أصحاب القضايا سواء من كانوا قادرين على دفع أتعاب وتكلفة المحاماة أو العاجزين عن ذلك ممن لا تمكنهم دخولهم من دفع أجور المحامين.
هدف نبيل لولا أن نبل الأهداف وحده لا يكفي لتحقيقها، ذلك أن تحقيق مثل هذا الهدف يحتاج إلى جملة من الضوابط والآليات التي تبدأ من تحديد محدودية الدخل التي تحول بين المتورطين في القضايا المعروضة على القضاء، ودفع أتعاب المحاماة، وبدون هذا التحديد سيظل الباب مفتوحا لاحتمالات ادعاء العجز وتخضع المسألة بعد ذلك إلى تقديرات غير دقيقة ينافس فيها القادرون العاجزين كما حدث في توزيع قطع الأراضي على محدودي الدخل وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعطيل تحقيق هذا الهدف السامي، ويكرس للتمايز بين أصحاب القضايا ويخلط بين من هو مستحق للمساعدة ومن ليس بحاجة لها.
وتحديد معيار الدخل المحدود لا ينفصل عن تحديد حجم القضية المنظورة أمام القضاء، ذلك أن تكلفة الدفاع وأجور المحامين تختلف باختلاف حجم القضايا مما يجعل مفهوم العجز عن دفع التكلفة مرتبطا بحجم القضية وليس بمحدودية دخول أصحابها.
ثمة مسألة أخرى تتعلق بمدى جدية وإخلاص المحامين في الدفاع عن قضايا بناء على تكليف المحاكم لهم بالترافع فيها مجانا، مما يؤكد الحاجة إلى وجود آلية لضبط أداء المحامين في هذه القضايا خاصة أنهم يكلفون بها مجانا في الوقت الذي تزدحم جداول عملهم بقضايا أخرى تدر عليهم مئات الألوف والملايين من الريالات.
ورغم ذلك فإن نبل هذا الهدف يظل مرتهنا بتحقيقه، ولتحقيقه سبل أخرى غير تكليف المحامين بالدفاع المجاني وإنما بإيجاد مصادر دخل للقضاء تمكنه من توفير أجور المحامين حين يتبين للمحاكم عجز أصحاب القضايا عن دفع تلك الأجور، مصادر دخل للقضاء قد يكون منها ما ينبغي على المحامين دفعه للمحاكم من نسبة أرباحهم، وكذلك ما يتم تغريم أصحاب القضايا الكيدية وغير ذلك من مصادر دخل تمنح المحاكم القدرة على تحمل تكاليف أجور المحاماة عمن يعجز عن دفعها.

على شارعين

طمس حقوق الناس

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706674.htm

خلف الحربي

اختفى رجل ستيني عن عائلته في المدينة المنورة لأكثر من ثلاثة أسابيع ثم علمت العائلة أنه توفي إثر إصابته البليغة في حادث مروري حين كان يستقل حافلة تابعة لإحدى شركات النقل الكبرى وقد تم نقله من مستشفى إلى آخر أثناء غيبوبته دون إخطار عائلته، وقد كشفت الشكوى التي تقدمت بها عائلته إلى سمو أمير منطقة الرياض عن تفاصيل مثيرة توضح لنا حجم الاستهتار بحياة البشر الذي وصلت إليه بعض الشركات، ودائما وأبدا من أمن العقوبة فعل ما يحلو له.

بدأت الحكاية قبل عدة أشهر حين كان سائق الحافلة يقودها بسرعة البرق قبل أن يفاجأ بوجود كاميرا ساهر قبل بلدة حوطة سدير، فما كان منه إلا الدعس على الفرامل لتخفيف السرعة وكانت النتيجة بالطبع انقلاب الحافلة وخروجها عن الطريق، هذا الحادث نتج عنه إصابة 38 شخصا ووفاة شخصين وقد باشرت طائرتان وسبع فرق تابعة للهلال الأحمر نقل المصابين إلى المستشفيات القريبة من موقع الحادث في حوطة سدير وتمير والمجمعة، وقد ذكرت تقارير إعلامية حينها أن شركة النقل التي تتبع لها الحافلة حضرت إلى الحادث فور حدوثه ليس من أجل مساعدة المصابين أو التحقيق في الحادث ومراجعة إجراءات السلامة بل لطمس اسم الشركة من على جوانب الحافلة بالأصباغ !.

وخلال تغطيتها لشكوى عائلة المسن قبل يومين قالت جريدة الحياة إنها اتصلت أكثر من مرة بمسؤول العلاقات العامة بالشركة السعودية للنقل الجماعي للتعليق على الشكوى فطلب مهلة لمراجعة إدارة الشركة، وهذا السؤال يكشف أن الشركة التي قامت بهذا العمل الغريب وغير المسؤول ليست شركة نقل من الدرجة العاشرة بل هي شركة نقل وطنية كبرى كانت الآمال معلقة عليها فيما مضى من الزمان كي تقرب البعيد وتكون أحد البدائل العصرية للسفر الآمن فإذا بها تتردى مع مرور الأيام حتى تصل إلى هذه الحالة المخجلة التي توكل فيها مهمات السفر لسائقين متهورين ولا يكون فيها إداري مسؤول يبلغ عائلات المصابين بتعرضهم لحادث خطير، بل وما هو أعظم من كل ذلك أن تقوم بالطمس ومحاولة إخفاء الحقيقة والتدليس وهي جريمة يجب ألا تمر مرور الكرام.

لقد تحدث شقيق المتوفى للجريدة عن الأضرار النفسية البالغة التي أصابت عائلته طوال الأسابيع الثلاثة التي لم يكونوا يعلمون خلالها شيئا عنه، حيث تم نقله من مستشفى حكومي إلى مستشفى خاص دون أن تعلم عائلته شيئا عنه، الشركة اليوم مطالبة بتوضيح موقفها من هذه الاتهامات والتوقف عن سياسة الطمس والهروب من المواجهة، كما أن فتح ملف التحقيق في هذه القضية لن تتوقف فوائده عند حصول المتضررين على حقوقهم ومعاقبة المتسببين بهذا الإهمال المتعمد بل يمكن أن تكون طريقا لإصلاح أحوال هذه الشركة التي تراجعت خدماتها مع مرور السنين وأصبح الكثير من المواطنين يتعاملون معها باعتبارها شيئا غير موجود أي أنها مجرد لافتة بين عشرات اللافتات التي تدل على هياكل عملاقة من الخارج جوفاء من الداخل.

جماعات العنف ووحدة العرب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944895

محمد محفوظ

حين التفكير العميق في تحليل ظاهرة جماعات العنف والإرهاب في المنطقة العربية، نكتشف أن هذه الجماعات، هي بذاتها، ووفق تكوينها الثقافي والمعرفي والاجتماعي، هي جماعات انشقاقية، تتكور حول ذاتها، وتزرع في عقول أفرادها نزعات الكره والبغض لمحيطها الاجتماعي والسياسي، وتجعل من الانتماء إليها والالتزام بمقولاتها وبرامجها المختلفة، هو معيار الحق والصواب.

وماعداها هو خروج عن الصواب وانحراف عن الطريق المستقيم.. لذلك فإن جماعات العنف والإرهاب في كل البيئات الاجتماعية التي تتواجد فيها، تزرع الانشقاق، وتحفر أخاديد من التباينات والخلافات التي تتولد باستمرار، مما يدمر النسيج الاجتماعي والسياسي.

لذلك نجد أن هذه الجماعات باستمرار تبحث عن الجغرافيا البشرية، التي اهترأت فيها الدولة وأضحت غير متماسكة، وسادت الفوضى، لأن هذه البيئة التي لا راعي لها ولا ناظم فيها، هو الذي يناسب فكرها الانشقاقي والعنفي، لتحويل هذه الجغرافيا إلى ساحة مفتوحة للتدريب الأيدلوجي والعسكري، لكي تستمر في مشروع القتل والتدمير وإنهاك المجتمعات العربية سواء على مستوى علاقاتها البينية بين مكوناتها المتنوعة، أو على صعيد أوضاعها الأمنية والسياسية..

لذلك من الطبيعي اعتبار هذه الجماعات بصرف النظر عن أيدلوجياتها، خطراً محدقاً على المجتمعات العربية وأمنها واستقرارها وتلاحمها الداخلي.. وما تقوم به هذه الجماعات الإرهابية في أكثر من بلد عربي، هو مؤشر عملي على طبيعتها ومنظومة أفكارها التي تبرر لذاتها القيام بأبشع الإعمال وأشنعها.

وما تقوم به في بعض المدن السورية الواقعة تحت سيطرتها، يؤكد هذه الحقيقة، ويعبر بشكل ملموس أنها جماعات تعيش على القتل والتدمير، وأنها لا تكتفي بمحاربة النظام السياسي الذي تشكلت من أجل مواجهته ومحاربته، وإنما طبيعتها العنفية والانشقاقية يدفعها إلى مقاتلة كل من يخالفها أو يقف موقف الرفض لمشروعاتها وخياراتها الأيدلوجية والاجتماعية. لذلك تتكرر الأخبار الغريبة والمذهلة التي تقوم بها (داعش) في مدينة الرقة السورية. فهي جماعات تدمر ولا تبني، تفكر بمشروعها دون الاهتمام بمعطيات الواقع، تستسهل عملية القتل والإعدام حتى لو حكمت مدينة أو قرية بدون أهلها، لا تعرف إلا لغة العنف وكأنها كتلة بشرية لتنمية الأحقاد والأغلال بين الناس..

والشيء المهم الذي ينبغي لكل الدول العربية أن تلتفت إليه، وتراكم من فعلها الأمني والسياسي والثقافي في مواجهة جماعات العنف والإرهاب، هو أن هذه الجماعات وبفعل ذهنيتها الانشقاقية ومنهجها الإرهابي الأسود، هي من أهم التحديات والتهديدات التي تواجه وحدة العرب كجغرافيا وكشعوب. لذلك نتمكن من القول وعلى ضوء تجارب هذه الجماعات في مصر وسورية واليمن والعراق، أنها تهديد مباشر لوحدة الدول العربية والمجتمعات العربية. لأنها تفكر بذهنية اقتطاع رقعة جغرافية ذات خصائص معينة، وتعمل لتحويلها إلى قاعدة متكاملة للانطلاق والانقضاض ضد المناطق والمدن الأخرى. هذا ما فعلته هذه الجماعات الإرهابية في اليمن والعراق وسورية، وهذا ما تحاول أن تقوم به في أي دولة تقوى فيها، وتتوفر لها حاضنة اجتماعية.

فهذه الجماعات تشكل قوة أيدلوجية وعسكرية مضادة لواقع الوحدة بين العرب والمسلمين، ومدمرة للنسيج الاجتماعي في كل البيئات، وتسعى باستمرار لتأسيس جيوب لها تضمن فيها حرية الحركة والقدرة على الانقضاض المسلح ضد بقية الشعب والمناطق غير الخاضعة لها.

ومايجري هذه الأيام من أحداث في العراق، أدت إلى سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش يؤكد هذه الحقيقة ويعكس طبيعة التهديد الذي تشكله هذه الجماعات والتنظيمات الإرهابية على وحدة الدول والشعوب العربية.
وعلى ضوء ذلك ثمة ضرورة قومية ووحدوية في كل الأقطار العربية، للوقوف بحزم ضد هذه الجماعات، لأنها أضحت تهديداً حقيقياً على المستويات كافة. والوقوف موقف المتفرج من هذه الأحداث والتطورات، يعني المزيد من الانهيارات العربية والمزيد من التآكل الدامي في الجسم العربي.
وفي سياق العمل للوقوف ضد هذه المخاطر والتحديات التي تطلقها جماعات العنف والإرهاب ضد استقرار الدول العربية ووحدتها الجغرافية والبشرية، نود التأكيد على النقاط التالية:
1 إن المجتمعات المتنوعة والمتعددة أفقياً وعمودياً، لا يمكن أن تدار بعقلية الغلبة واستبعاد أحد المكونات والتعبيرات، وإنما تدار بتطوير نظام الشراكة الذي يضمن لجميع الأطياف حقوقها السياسية والمدنية بدون افتئات على أحد، أو إقصاء لأي طرف.
وتعلمنا التجربة السياسية في العراق، أن التراخي أوالتلكؤ في بناء نظام سياسي، تشاركي، تعددي، لا يقصي أحدا، فإن نتيجته المباشرة هو بروز حواضن اجتماعية عديدة لخيارات العنف والإرهاب، تكون محصلة هذه الحواضن الدائمة المزيد من الانهيار الأمني ووقوع التفجيرات والقتلى من الأبرياء.
فالأمن الحقيقي لا يبنى إلا ببناء نظام الشراكة، والرهان على قدرة أحد المكونات على حسم معاركه السياسية بوحده، أضحى من الرهانات الخاسرة التي لم تنتج إلا القتل والدمار.
إننا في هذا السياق ندعو شيعة العراق قبل سنته، وعرب العراق قبل كرده، إلى الالتفات إلى هذه الحقيقة السياسية ألا وهي أن نظام الشراكة المتساوية في الحقوق والواجبات لكل الأطراف والمكونات، هوالذي يجلب الأمن والاستقرار، وهو(أي نظام الشراكة) وحده قادر على تفكيك كل شبكات العنف والإرهاب التي بدأت بالانتشار في محافظات العراق..
أما إذا استمرت الأوضاع على حالها، فإن الأحداث ستتسارع باتجاه المزيد من الانهيار الأمني والسياسي، مما يهدد وحدة العراق شعباً وأرضاً.
وعلى النخب السياسية من كل الأطراف والأطياف، أن تدرك أن الضامن الوحيد لوحدة العراق اليوم هو طبيعة النظام السياسي المراد تشكيله في العراق. فإذا كان أحادياً ولا يعبر عن جميع حساسيات الشعب العراقي، فإن المآل الأخير لذلك هو تقسيم العراق، وهو من الخيارات الخطيرة على العراق والمنطقة العربية بأسرها.
2 توضح الأحداث والتطورات في أغلب البلدان العربية المذكورة أعلاه، أن استدعاء جماعات العنف والإرهاب، أو غض النظر عنها، لا يهدد فقط خصم اليوم، وإنما يهدد الجميع. لأن هذه الجماعات بطبعها جماعات غير تسووية وتبحث عن حلول نهائية وفق منظورها في كل المناطق التي تتواجد فيها. لذلك من الضروري القول: إن من مصلحة جميع الأطراف في المنطقة العربية الوقوف معاً ضد جماعات العنف والإرهاب، وإن لعبة الاستقواء والتخويف بهذه الجماعات سترتد سلباً على جميع الأطراف. لذلك ثمة حاجة في كل هذه الدول العربية للوقوف العملي والفعلي ضد كل التشكيلات الإرهابية والعنفية، لأنها تشكيلات تهدد المنطقة العربية في استقرارها الداخلي ووحدتها السياسية والبشرية. وتجربة (داعش) في تهديد وحدة العراق ووحدة سورية شاخصة للجميع.
3 حينما تتفشى الغرائز المذهبية والطائفية في المجتمعات، تتجه بعض العواطف إلى أقصى أنواع وأشكال التحريض والكراهية. والعلاقة بين تفشي غرائز الكراهية والتحريض وممارسة العنف والإرهاب، هي ذات العلاقة التي تربط عالم الأسباب بعالم النتائج. لذلك ثمة ضرورة عربية لرفع الصوت ضد عمليات التحريض المذهبي والطائفي، لأن هذه العمليات تؤسس بطريقة أو أخرى للمناخات الاجتماعية والثقافية المحضرة لاستخدام العنف ضد المختلف المذهبي أو المغاير الديني، وهذا بدوره يفضي إلى اتساع دائرة العنف والإرهاب.
وخلاصة القول: إن جماعات العنف والإرهاب، تعيش على مناخات التحريض المذهبي والطائفي، ومن يرد محاربة جماعات العنف والإرهاب، فعليه أيضاً الوقوف ضد كل أشكال بث الكراهية بين المواطنين لاعتبارات لا كسب للإنسان فيها.

قراءة في منهج التاريخ والحضارة الإسلامية(1)

مقولة الرسول صلى اللّه عليه وسلم صاحب الشّرع هي التي يرددها المستشرقون وجميع أعداء الإسلام للتشكيك في أنّ القرآن الكريم من عند اللّه، ويدّعون أنّه من محمد(صلى اللّه عليه وسلّم)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

2عندما نتساءل لماذا يُلحد بعض شبابنا؟ سنجد أنّ مناهجنا الدراسية ساعدت -عن غير قصد - أعداءنا في تنفيذ مخطط دفع بعض شبابنا إلى الإلحاد، وأقول قولي هذا بناءً على ما وجدته في مناهجنا، فعند قراءتي لمنهج الحضارة الإسلامية للثاني ثانوي لعام 2003/1424استوقفني وصدمني تعريف الخلافة، بأنّها» خلافة عن صاحب الشرع(الرسول صلى الله عليه وسلم)في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»، وقد تمّ تحريف تعريف الماوردي للإمامة في الأحكام السلطانية وهو:» موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»، فمقولة صاحب الشرع الرسول صلى الله عليه وسلم جد خطيرة تنفي أنّ الشرع من عند الله، فالله جلّ شأنه هو صاحب الشرع، وليس رسوله، فالرسول عليه الصلاة والسلام ما هو إلّا مبلّغ له، فمقولة الرسول صلى الله عليه وسلم صاحب الشّرع هي التي يرددها المستشرقون وجميع أعداء الإسلام للتشكيك في أنّ القرآن الكريم من عند الله، ويدّعون أنّه من محمد(صلى الله عليه وسلّم)، وهذا الذي نسمعه من الشباب المسلم الذين تمّ إلحادهم؛ فيقولون القرآن كلام محمد (صلى الله عليه وسلم)ولستُ أدري كيف غاب هذا عن مؤلفي المنهج الخمس، ومراجعيه الأربع، وغاب أيضًا على معالي وزير المعارف آنذاك، الذي أقر الكتاب بتوقيعه عليه، وفيه هذه العبارة ، فإذا درّسنا أولادنا وبناتنا هذه المقولة كيف نُقنعهم أنّ الإسلام دين سماوي؟

ولو بحثنا عن تعريف للخلافة بأسلوب يفهمه الطلبة والطالبات نجد تعريف وزارة الأوقاف المصرية الذي ينطبق على مفهوم الخلافة، وهو:» الخلافة في الإسلام منصب سياسي يجمع صاحبه بين السلطتين الزمنية والروحية، ولكن وظيفته الدينية لا تتعدى المحافظة على شرع الله»

من الأمور الخطيرة الواردة في هذا المنهج ما جاء في صفحة (109) تحت عنوان تدوين الحديث، وهذا نصّه : «بدأت كتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ،ومن قبل بعض الصحابة، غير أنّ ذلك التدوين كان يجري على نطاق ضيّق للغاية، فقد أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله:» لا تكتبوا عني، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه، وحدّثوا عنّي ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النّار»، ثمّ أذن عليه الصلاة والسلم إذنًا عامًا حين نزل أكثر الوحي، وحفظه الكثيرون، وأمن اختلاطه بسواه..»

نحن نعلم أنّ هناك من يُثيرون شبهة عدم كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، مستدلين بحديث «لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه»
مع أنّ هذا الحديث قد اختلف العلماء في وقفه ورفعه قال ابن حجر:» ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره» وقال الخطيب البغدادي: «تفرد همّام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعا»
ونعلم أيضًا أنّ وضع الحديث بدأ عام 40هـ بعد أحداث الفتنة، ولكن المستشرق اليهودي «جولد تسهير في كتابه» العقيدة والشريعة في الإسلام» أول من أطلق أكذوبة وضع الأحاديث في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بقصد هدم السنة، فقال في صفحة 46:» إذ كانوا قديماً لا يروْن غضاضة في التصريح بأنَّ في الحديث قسماً غير صحيح، وكان يقال عن النبي في حياته كذباً كما كذب عليه بعد موته» وكان تسهير متحفظاً في إطلاق هذه الأكذوبة، فلم يطلقها دفعة واحدة، وإنَّما نجد له عبارات متناثرة بين ثنايا الكتاب، فهو لم يسترسل ويفصل لأنَّه يعلم أنَّ بصفته يهودياً فلن يقبل المسلمون مقولته، فمهمة الاسترسال والتجميع والتصريح أوكل بها لتلامذته من أبناء الإسلام لأنَّ المسلمين سيتقبَّلون منهم ما يقولون بصفتهم مسلمين، وهذا ما تمَّ وحصل فها هو أحمد أمين، ومحمود أبو رية وغيرهما كثر قد تجاوزوا كل الحدود، وليثبتوا أنَّ الوضع تمَّ في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أنكروا ما كتب من أحاديث في عهده، بل أنَّ بعضهم اعتبر الوثيقة الصادقة «وثيقة عبد الله بن عمرو بن العاص ما هي إلاَّ أدعية. وادعى بعضهم أنَّ سيدنا أبا بكر رضي الله عنه أوقف الحديث وعطَّل السنة، وأنَّ عمر بن الخطَّاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم أحرقوا ومحوا ما يقع بين أيديهم من أحاديث.
فما ورد في منهج الحضارة الإسلامية عن تدوين الحديث يتم استغلاله لتأكيد هذه الشبهات، وتأكيد عدم التزام الصحابة رضوان الله عليهم بما يأمرهم به الرسول صلى الله عليه وسلم بعدم كتابة الحديث، فكتبه بعضهم في نطاق ضيق، ثم يذكر في نهاية المقطع صحيفة أبي هريرة، وفي الهامش: صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري، وصحيفة جابر بن عبد الله، وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص المعروفة باسم الصحيفة الصادقة، فنجد الكلام فيه متناقضات، مع أنّهم كتبوا هذه الصحائف في عهده بعد نسخ هذا الحديث، والإذن لهم بالكتابة، وكانوا قد حفظوه شفاهة، فكان صحابته رضوان الله عليهم حريصين على حضور مجلسه، وكانوا يتدارسون الحديث ويحفظونه، وكان الحاضر منهم يُعلم الغائب ومعروف قوة ذاكرة العرب، فعندما أذن لهم بالكتابة كتبوه في صحائف فكان النهي في أول الأمر حين خاف اختلاطه بغيره.
كما أنّ بإيراد» ومن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النّار في النهي عن كتابة الحديث، ما يتم استغلاله تأكيداً لمزاعم «تسهير» بأنّ الوضع بدأ في عهده عليه الصلاة والسلام ،مع أنّ هذا الحديث قيل في حادثة زور فيها على الرسول صلى الله عليه وسلم، حتى نجد الإمام مسلم في روايته لحديث» لا تكتبوا عني..» قال: قال همّام: أحسبه قال ـ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» أي أنّه غير متأكد، واعتبره الإمام النووي في شرحه لهذا الحديث أنّه حديث مستقل؛ إذ قال:» وأمّا حديث :» ومن كذب فليتبوأ مقعده من النّار» فسبق شرحه في أول الكتاب»[انظر: صحيح مسلم بشرح النووي م 17(التحفة ـ الزهد) ص329، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان].

وجهات نظر

بلاغة العنف في الشرق الأوسط

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945617

مها محمد الشريف

بدأ العنف في عدة دول من قبل الشعوب ضد الأنظمة، ثم تحول العنف ضد الشعوب من عصابات وجماعات موالية لأحزاب متعددة، وأخرى من فلول الأنظمة السابقة.

إلى أن وصلت الحال إلى الإبادة الجماعية في سورية والعراق، وحل الدمار مكان المساكن والشوارع فأصبحت بقايا متفجرات وأشلاء بشرية متناثرة في الأنحاء، وصب هذا الخراب والضياع في مصلحة إسرائيل ولفت انتباه العالم لهذه الأحداث، لكي تواصل بناء المستوطنات، وتلاشى هدف المسلمين أجمع ومرفأ أحلامهم التي تصبو إلى تحرير فلسطين.
إلى أن أصبحت اليوم الأهداف في غربة دائمة لا تعلم ماذا يريد العرب ما اضطر الاماني والآمال إلى الفرار إلى المنفى والبحث عن هوية، وبقيت الأجساد والأرواح تشاهد القتل والتعزير والعنف.
كانت العرب تعكف على بلاغة الكلام والأدب والفنون والهندسة والطب، واليوم بلاغة العنف تجاوزت الطابع المحافظ على الأرواح والثقافات.
بعد فترات ذهبية عاشتها الأمة العربية، ثم أعقبتها فترات عصيبة وأزمات متعددة، أزمة مؤسساتية وأزمة اجتماعية وأزمة قيم تقليدية، وأزمة تيارات دينية.
إذن، توجب إنشاء إدارة للأزمات بكل أنواعها وأنماطها، لأن هناك اختلافا لا تدركه البصيرة، ففي أقاصي الدول الفقيرة ينتشر المبشرون والمنصرون بين الفقراء والمعدمين، وفي ساحات المعارك تنتشر المذهبية الطائفية التي صنعتها السياسة والأحزاب المتطاحنة.
إن الشباب اليوم أمام أزمة حادة قسمتهم إلى عدة أقسام، تستخدم العديد من الأساليب والقناعات الشكلية وفي الخفاء طائفية تحرضهم إلى مصير يردد نشيدا جنائزيا ينذر بالهلاك، فهل ينبغي عدم الخوض في أي شيء يدين الحرب والفتن أم نصوم عن الكلام ؟
ولا يمكننا النهوض استجابة لمحفزات مثيرة للشفقة، فهناك في ساحات الوغى نضال من أجل سرقة الإنسانية ونهب الضمائر البشرية، ونقل ملاحم البؤس والظلم، وسيناريو الحياة الذي تحول إلى سلسلة من الانتقام الجماعي وهروب إلى حياة سادية أكثر رعباً.
ويبدو أن الثورات ساهمت بشكل كبير في صناعة هذه الفوضى، وقطعت الصلة نهائيا عن مسؤوليات الوعي والعقل والمنحى الأخلاقي، فكثير من الأحداث يتجاهلها الفرد، ولكن غالبا ما ينزلق الفكر إليها قسراً ليتجه نحو بوصلة أخلاقية تعثر تحديد الجهة التي تريد.
ولا يمكننا أن نختم تلك المسرحيات بالصمت أو نكتفي بالمشاهدة، وإلا ستكون الحرب مصدرا لاحقا للحياة، تتكرر كلما ازدادت الضبابية أو العزلة التي تمثلها بعض المجتمعات، وقد يتعلق الأمر بتكاتف جهود العالم، وتصحيح الأخطاء التي ارتكبها ثلة من الناس نتيجة ضغوط حزبية أو طائفية حصدت خلالها الأرواح، وأغرقت الأرض بالدماء وعرق الفقراء والمنكوبين.
وهذه الصور السلبية تكلف الشعوب الهروب والمغامرة إلى بلدان مجاورة أخرى، وقد ساهمت بتشرد ملايين اللاجئين الفارين من حمم الأسلحة الفتاكة.

الرياض
www.Alriyadh.com

علامات

المسالمون.. هم الفائزون

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945423

ماضي الخميس

أنا من أولئك المسالمين الذين يتنازلون أحيانا عن حقهم أو يتخلون عن قوتهم نأياً بأنفسهم عن خوض معارك هامشية أو بسيطة.. وذلك انطلاقا من قناعتي أن أدخر جهدي ووقتي وقوتي بما هو أجدى وأنفع من المعارك الصغيرة.. وأعتبر نفسي

مسالما دائما.. وهناك فرق بين السلام والخوف.. فما سبق وأعلنته ليس خوفا أو ضعفا إنما هو قمة القوة أن تتحكم بأعصابك وأن تحافظ على طاقتك من الهدر بما لا يستحق.
يستهدفك البعض أحيانا لتخوض معارك بهدف إشغالك عن هدفك الحقيقي والرئيسي.. يضعون العراقيل بطريقك فإن تجاوزتها بسلام زرعوا الشوك ونثروا الألغام وجلسوا يتفرجون عليك وأنت تقاوم وتسير بسلام.
إن فلسفة السلام الداخلي مع النفس والتصالح ما بين رغباتك وطموحك وتطلعاتك وإمكاناتك.. وبين ما قسمه الله لك وما استطعت تحقيقه في دنياك.. رسالة إنسانية من الصعب تحقيقها في ظل التوتر الدائم الذي يعيشه أولئك الذين يشغلون أنفسهم بالدنيا إلى حد التطرف ويريدون أن يأخذوا منها كل ما يمكن أن يؤخذ.. ولا يقبلون أن يقدموا أي شيء حتى السلام والابتسام.
البعض يتمادون بالبخل حتى بأبسط الأشياء.. البخل بالمشاعر الإنسانية الإيجابية.. البخل بالابتسامة والمودة والصدق والصفاء.. البخل بتقديم المعونة دون سبب.. وبذل الخير دون انتظار لمردود.. البخل بالنصيحة والإرشاد.. أولئك البشر نزع الله من قلوبهم أبرز صفات البشرية وهي المشاعر.. فهم أجساد بلا أرواح.. همهم المصلحة والفائدة لهم فقط وما غير ذلك لا يعنيهم.
سأبقى على قاعدتي بالسلام الشخصي مع النفس ومع الآخرين.. ولا يعني ذلك الضعف التام.. أو التنازل عن حقوقي.. ولكن المعنى أنني أحتفظ بمساحة كبيرة من العفو والمغفرة للآخرين.. ومساحة حقيقية من الصفاء والمودة.. ومساحة واسعة من الحب الذي لا يمكن أن يقترن معه البغض.. لا يمكن أن يكون في قلب المحب مساحة من البغض.. لذلك لا أملك سوى أن أدعو للجميع بالخير والمودة.. وأدعوهم للتسامح وأن يكونوا مسالمين .. وأن ينأوا بأنفسهم عن الأحقاد قولا وفعلا .. ودمتم سالمين.

المؤتمر الدولي للإعاقة يتسلم 30 مشاركة علمية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140615/Con20140615706194.htm

عكاظ (الرياض)

ينظم مركز الأمير سلطان لأبحاث الإعاقة بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية، المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- خلال الفترة من 20 إلى 22 أكتوبر المقبل (26 - 28 ذي الحجة 1435هـ).

وأوضح المشرف العام التنفيذي على المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الدكتور قاسم بن عثمان القصبي، أن الأمانة العامة للمؤتمر تلقت 30 مشاركة علمية حتى الآن، صنفت إلى 25 ورقة وخمس ورش علمية، قدمت من مختلف دول العالم.

وقال الدكتور القصبي عقب الاجتماع السادس للجنة المنظمة الذي عقد مؤخرا: إن هذا التفاعل يعكس الإقبال الكبير من العلماء والباحثين من مختلف الجهات العلمية والبحثية للمشاركة في فعاليات المؤتمر الذي من المتوقع أن يكون الحدث العلمي الأبرز هذا العام في المملكة والدول الخليجية، حيث يناقش مختلف مجالات أبحاث الإعاقة سواء النظرية أو التطبيقية، لافتا إلى أن الاجتماع تناول مختلف الإجراءات اللازمة للتواصل مع الجهات المعنية وذات الصلة سواء داخل المملكة أو خارجها، وتحديد مسؤوليات اللجان العلمية والتنظيمية خلال المرحلة المقبلة.

واستعرض عضو اللجنة المنظمة رئيس لجنة دعم وتمويل المؤتمر الدكتور سلطان بن تركي السديري، خلال الاجتماع، إعداد المطوية اللازمة لرعاية المؤتمر واعتمادها، بالإضافة الى الإجراءات الخاصة بدعمه وتمويله، والاستعدادات الخاصة بتسليم جائزة الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة ضمن فعاليات حفل الافتتاح.

يذكر أن مركز الأمير سلمان لأبحاث الاعاقة ينظم هذا المؤتمر بالتعاون مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وجمعية الأطفال المعوقين، وزارات الشؤون الاجتماعية، والصحة، والتربية والتعليم.

بدء دورة "العربية لمؤسسات حقوق الإنسان" بالدوحة

المصدر: جريدة بوابة الشرق الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م
http://www.al-sharq.com/news/details/247073#.U58QDXZLyOE

الدوحة - قنا

بدأت اليوم، الأحد، فعاليات الدورة التدريبية التي تنظمها الإدارة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالدوحة حول "منظومة حقوق الإنسان" وذلك لمنتسبي المؤسسات الوطنية الجدد من غير المتخصصين والمعنيين بالعمل في مجال حقوق الإنسان.

وقالت الشيخة غالية بنت عبد الرحمن آل ثاني، المدير التنفيذي للشبكة العربية في تصريح للصحفيين إن هذه الدورة التي تستمر يومين بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تعتبر النشاط الأول الذي تقوم به الشبكة بشكل مستقل، فضلاً عن كونها تأتي تنفيذاً لأحد مهام الشبكة المنصوص عليها بنظامها الأساسي، وهو دعم قدرات المؤسسات الوطنية عن طريق رفع قدرات وكفاءات كوادرها، الأمر الذي سيسهم في تمكين هذه المؤسسات من الاضطلاع بالدور المنوط بها لتحقيق الهدف الأسمى الذي أنشئت الشبكة من أجله والمتمثل في تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.
وأشارت إلى أن لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أهمية بالغة، باعتبارها صلة الوصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من جهة والآليات الدولية المعنية من جهة ثانية.
وأوضحت الشيخة غالية بنت عبد الرحمن آل ثاني أن هذه الدورة تأسيسية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت عام 2011 وهي شبكة إقليمية من جميع المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، مبينة أن من أهم أهداف الدورة التعريف بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتعريف المشاركين بالمنظومة الدولية لهذه الحقوق ورفع قدراتهم في هذه المجالات.
ونوهت إلى أن المشاركين هم من المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان وبعض الجهات المعنية بدولة قطر والمجتمع المدني والأفراد المهتمين بهذا المجال، مشيرة إلى أن من المحتمل أن يتم مستقبلا عقد دورات أخرى لمراحل أعلى مستوى.
وستقدم الدورة التدريبية هذه المعلومات الأساسية حول منظومة حقوق الإنسان التي يحتاجها كل من يعمل في هذا المجال، وتتضمن أجندتها نشأة وتطور حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان التعاقدية وغير التعاقدية وآلية الاستعراض الدوري الشامل والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى نشأة المؤسسات الوطنية ودورها وفقا لمبادئ باريس وشرح كيفية تصنيف واعتماد تلك المؤسسات من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
وتأتي الدورة تلبية لاحتياجات المؤسسات الأعضاء بالشبكة.. سيما وأنه بعد دراسة واقع المؤسسات الوطنية بالعالم العربي والتحديات والصعوبات التي تواجهها، تم وضع خطة استراتيجية مع خطة عمل تشغيلية لثلاث سنوات قادمة للتصدي من خلالها لهذه الاحتياجات والتي تعتبر الدورة أحد مخرجاتها، علما أنه تم إقرار الخطة الإستراتيجية للشبكة العربية في الاجتماع الأخير لجمعيتها العامة بجمهورية مصر العربية في مطلع شهر مايو الماضي.
من ناحيته قال السيد غفار العلي، المستشار القانوني للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن من أهداف الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتخذ من الدوحة مقراً لها، تعزيز دور هذه المؤسسات للمساهمة في حماية حقوق الإنسان في الدول العربية واحترامها وإعمالها من خلال القنوات الإجرائية والاتصال والتنسيق مع المؤسسات الوطنية في العالم التي تخدم نفس الأهداف.
كما تطرق في تصريح لوكالة الأنباء القطرية (قنا) إلى فكرة نشأة الشبكة، نتيجة للصعوبات والتحديات التي واجهت وتواجه واقع حقوق الإنسان بالعالم العربي في مختلف المجالات وخصوصاً التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، لتتضافر الجهود وتتحد الرؤى لتشرق فكرة تأسيس هذه الشبكة والإعلان عن إنشائها بالعاصمة الموريتانية نواكشوط في أبريل 2011.
يذكر أن 17 شخصاً من 12 مؤسسة عربية لحقوق الإنسان يشاركون في هذه الدورة، فضلاً عن المجتمع المدني والمهتمين وبعض الجهات المعنية بالدولة من وزارات ومؤسسات وإدارات معنية بمجال حقوق الإنسان.
ومن مهام الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعم قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي وتنمية برامج التعاون الثنائي بين هذه المؤسسات والمؤسسات المماثلة عبر العالم والمجموعات الإقليمية والمنظمات الدولية ذات الصلة وتشجيع إنشاء مؤسسات وطنية وفقا لمبادئ باريس ومدها بالمشورة والخبرة وتوفير الدعم للمؤسسات الوطنية ذات المصادر المحدودة وتعاني من مشاكل في تحقيق مهامها.
كما تشمل المهام والأهداف توطيد التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية واللجنة التنسيقية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة وتبادل وتنسيق الآراء والمواقف الوطنية على المستوى الإقليمي والدولي لإبراز عمل هذه المؤسسات وأنشطتها من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان خدمة للسلام والتسامح وتشجيع الحضور والمشاركة الفاعلة للمؤسسات الوطنية في المحافل المختلفة واجتماعات اللجنة التنسيقية وتنمية العلاقات مع المنظمات والأشخاص الذين يسعون إلى تحقيق نفس أهداف المؤسسات الوطنية وبالأخص المنظمات غير الحكومية والمساعدة في تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم بالتعاون مع المؤسسات الوطنية التي لا تنتمي إلى الشبكة والمتابعة والتقييم المستمرين لأوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في الدول العربية ورصد وتوثيق ونشر المعلومات ونتائج أعمال المؤسسات الوطنية ونشاطاتها

وتجاربها وكذلك تشجيع الدراسات والبحوث حول هذه المؤسسات، بالإضافة إلى عدد من الأهداف الأخرى ذات الصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي.

دبلوماسي أردني مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 شعبان 1435هـ - 18 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/146099.html

اليوم - نيويورك
أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الليلة قبل الماضية تعيين الاردني الامير زيد بن رعد، مفوضا ساميا للأمم المتحدة لحقوق الانسان بالإجماع لأربع سنوات تبدأ في الاول من اغسطس. وتحدث في الجلسة مندوبو ليبيريا وبريطانيا والاتحاد الاوروبي والامارات العربية المتحدة، حيث أشادوا بقدرات سموه على حمل مسؤولية هذا المنصب الرفيع السامي.
وشكر الامير زيد بن رعد، في خطاب ألقاه بعد انتخابه اعضاء الجمعية العام ورؤساء المجموعات الاقليمية لدعمهم وثقتهم به.
وقال: «مما لا شك فيه، ان هذا الامر يعكس تماما التزام المجتمع الدولي تجاه هذا الملف ويدفعه الى الامام في هذه القارة من العالم وغيرها من المناطق، آخذين بعين الاعتبار استقلالية وولاية المفوضية المحكومة بقرار الجمعية العامة رقم141 ومثياق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات اللاحقة له وإعلان فينا لعام 1993 والوثيقة النهائية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005».
وأضاف انه: «يشرفني انضمامي في الاشهر القادمة الى اعضاء فريق المفوضية الذين يعملون بكفاءة عالية أينما وجدوا سواء في الميدان او في جنيف بإشراف مساعد امين العام السيدة فلافيا بنسيري او في نيويورك بإشراف مساعد الامين العام السيد ايفان سيمونوفتش.
وأوضح ان ملف حقوق الانسان هو ملف مليء بالمسؤوليات والتحديات الضخمة وعمله سيتطلب حكمة ومستوى عال من التنسيق والتواصل مع الحكومات المختلفة والمجتمع المدني وجميع أجهزة الامم المتحدة». وتوجه الامير زيد بن رعد الى المفوضة السامية الحالية لحقوق الانسان، نافي بيلاي ببالغ العرفان والتقدير لدورها الشجاع في هذا المجال، مضيفا انه له الشرف في أن يكون خلفا لها وأن يبني على انجازاتها الملحوظة.

• "الإغاثة" تواصل مساعداتها لإنقاذ المنكوبين في الصومال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945446

جدة - واس
أكد الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي إحسان بن صالح طيب، أن الهيئة وانطلاقاً من مسؤولياتها الإنسانية تجاه الفقراء والمحتاجين واللاجئين والأيتام والأرامل والمطلقات وكل الفئات المحرومة

في كل أنحاء المعمورة، لا تتوانى أبداً عن تقديم مساعداتها المتنوعة للمنكوبين بسبب القحط والجفاف في الصومال وإنقاذهم من براثن الفقر والجوع والمرض. وأوضح أثناء استقباله بمكتبه في الأمانة العامة للهيئة اليوم، المندوب الدائم لجمهورية الصومال الفدرالية لدى منظمة التعاون الإسلامي السفير عبدالرازق سياد عبدالرحمن، أن الهيئة ومنذ نشوء الأزمة الصومالية قدمت لإنقاذ هذا الشعب المنكوب حوالي 15 مليون كيلو جرام من مختلف المواد الغذائية والأدوية والملابس واستفاد منها عشرات الآلاف من الأسر الفقيرة في أكثر من 100 منطقة من المناطق المنكوبة، إضافة إلى أنها نظمت حوالي 30 حملة إغاثية متتالية، وعملت على إعادة 112 نازحاً لمناطقهم الأصلية. وأفاد الأمين العام للهيئة، أن الأوضاع المأساوية التي يمر بها الشعب الصومالي تحتم على المنظمات الدولية كافة أن تتبنى العديد من الخطط والبرامج الكفيلة لإنقاذ هذا الشعب من وعكته، لافتاً النظر إلى أن الهيئة وبالرعاية المخلصة من قيادتنا الرشيدة وبالدعم المالي الوفير من المحسنين والمحسنات من أبناء وبنات المملكة، ستواصل تقديم عونها الإنساني للشعب الصومالي حتى تنزاح عن كاهله كل هذه المحن والشدائد والملمات. من جانبه عبر السفير الصومالي، عن امتنانه الكبير لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وتقديره وشكره للشعب السعودي الكريم ولقيادته الأبية على هذه المساعدات الكبيرة لشعب بلاده، التي كان لها الأثر الواضح في إنقاذ الملايين من الشعب الصومالي خصوصاً في هذه الأيام العصيبة التي تنتشر فيها العديد من الأوبئة والأمراض المستعصية في معظم المناطق مثل مرض سوء التغذية الذي حصد حوالي 5 ملايين من الأطفال.

.. الداخلية تتهم الإخوان بإفساد مناخ الانضباط

استحداث أقسام شرطة مصرية لمكافحة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 شعبان 1435هـ - 19 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945658

القاهرة - مكتب الرياض - سباعي إبراهيم

قرر وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم إنشاء أقسام شرطة بكافة مديريات الأمن لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة والتنسيق مع قطاع حقوق الإنسان "إدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة" في حالة وجود أية بلاغات لحالات تعرض أو أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة وذلك بالتنسيق مع إدارات وأقسام حماية الآداب. وقال مساعد وزير الداخلية المصري لحقوق الإنسان اللواء أبوبكر عبدالكريم في تصريح صحفي الأربعاء إن "هذه الأقسام تختص بتلقي الشكاوى التي ترد للقسم عن حالات التعرض أو العنف ضد المرأة واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ومكافحة جرائم العنف ضد المرأة بكافة صورها بالنطاق الجغرافي المحدد لكل مديرية أمن". وأضاف عبدالكريم إن هذه القوة التابعة للاقسام الجديدة ستتواجد في الأماكن المزدحمة ووسائل النقل العام والأماكن التي تزداد فيها حالات التعرض للمرأة لتوفير الحماية.

واتهمت الداخلية المصرية تنظيم الإخوان بمحاولة إفساد مناخ الانضباط الذي بدأ يعود تدريجيا إلى الشارع المصري من خلال نشر الشائعات والاتجار بالدين. وقالت إن هذه المحاولات لإحداث الفتنة والوقيعة بين الشعب ومؤسساته يائسة بعدما فشل مخططه الذي كان يقوده من خلال ممارسات العنف والإرهاب. وأضاف البيان أن تنظيم الإخوان فشل في مخططاته الإرهابية التي تعتمد على القتل والتخريب والفوضى في إعاقة تنفيذ خارطة الطريق. ونقل البيان عن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية اللواء هاني عبد اللطيف قوله إن وزير الداخلية وجه كل المستويات القيادية بالوزارة بالتواجد الميداني الفعال لتحقيق الانضباط والأمن بالشارع المصري.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 شعبان 1435 هـ - 15 يونيو 2014م

http://www.alriyadh.com/944269

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 17 شعبان 1435هـ - 15 يونيو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140601/cartoon.htm?car=fah

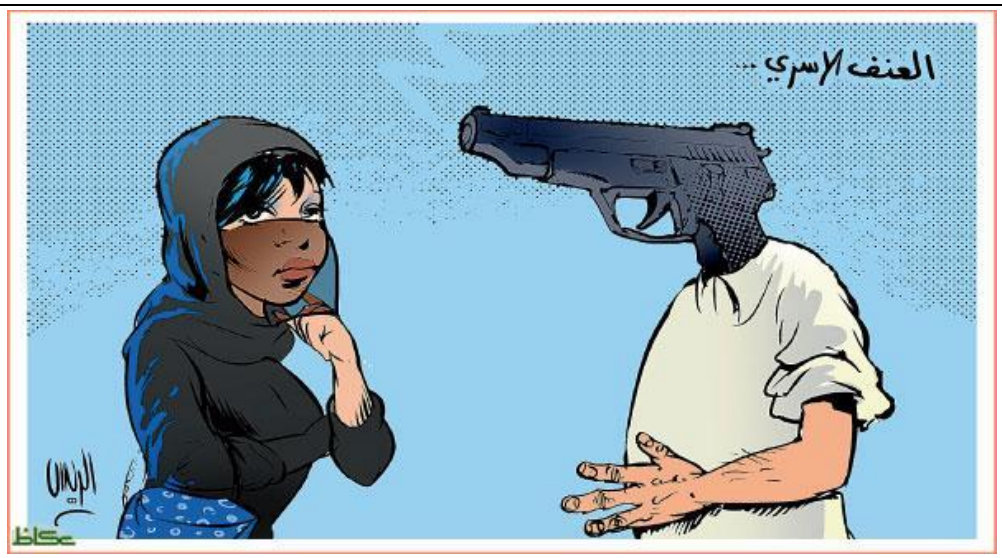

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140616/Cartoon201406165855.htm

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 شعبان 1435هـ - 16 يونيو 2014م

المصدر هنا

	المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م اضغط هنا
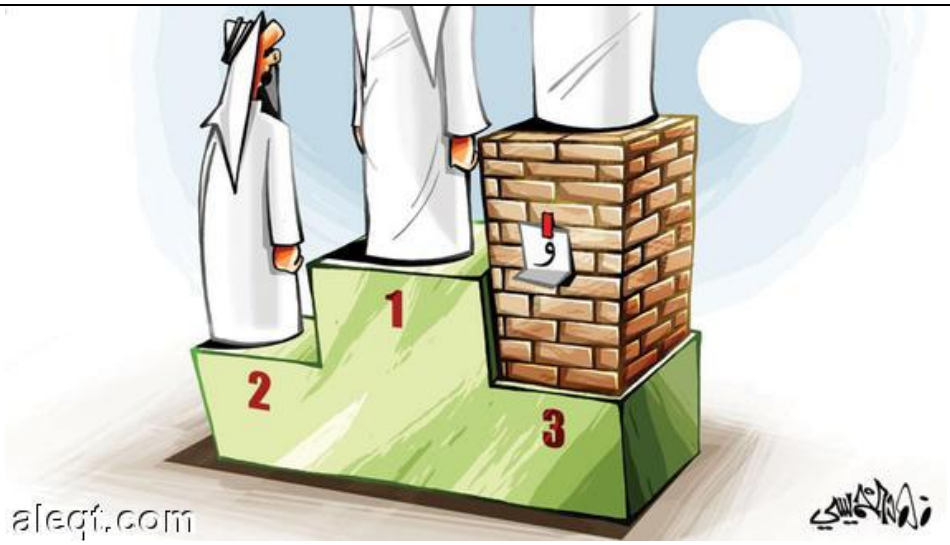	المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م http://www.aleqt.com/2014/06/17/article_858215.html

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 20 شعبان 1435هـ
– 18 يونيو 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ
الاربعاء 20 شعبان 1435هـ
– 18 يونيو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140618/Cartoon20140618585859.htm

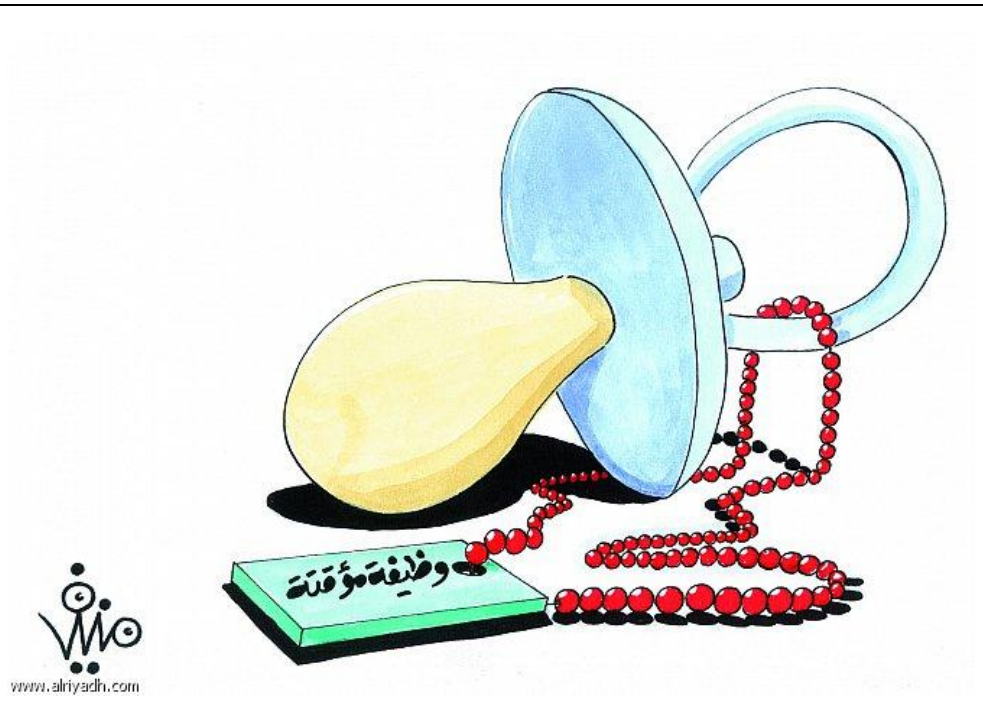

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 15 شعبان 1435هـ
– 12 يونيو 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ
الخميس 21 شعبان 1435هـ
– 19 يونيو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140619/Cartoon20140619585860.htm